مسارات الحوار الأمني المتوسطي

وتحديات بناء الأمن الإقليمي

الدكتور – فاتح النور رحموني

جامعة المسيلة

جميع الحقوق محفوظة ©

مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق

كلية الحقوق والعلوم السياسية ــ جامعة باتنة 1 ــ

الجزائر

E- mail: lsh@univ-batna.dz

منشورات مخبر الأمن الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مركز عبد العالي بن بعطوش، البناية A، الطابق الأول، جامعة باتنة1، الجزائر

05000

سلسلة: رهانات وآفاق علمية

الكتاب رقم (11)

الإشراف العام:

أ.د حسين قادري

مسؤول نشر الكتب:

د. مسعود شوية

المراجعة العلمية

لجنة القراءة للمخبر

إخراج :

أ.د يوسف بن يزة

الناشر: مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق

المؤلف: فاتح النور رحموني

الطبعة الأولى

الإيداع القانوني: السداسي الثاني2021

ر.د.م.ك: 978-9931-740-60-5

القياس: متوسط

الأبعاد: 24x16

عدد الصفحات: 270

كل ما ورد في هذا الكتاب يقع على مسؤولية المؤلف من حيث احترام أخلاقيات البحث العلمي، كما لا يعبر محتواه بالضرورة عن آراء وتوجهات مخبر الأمن الإنساني

مقدمة

يكتسي الأمن أهمية بالغة في حياة المجتمعات البشرية، فهو ضرورة للاستقرار والنمو والازدهار لكل المجتمعات والدول، وكان ولا يزال المطلب والهدف الأساسي للدول فهو من أولويات سياسة الدولة الداخلية والخارجية، فقد كان دائما ضمن محاور السياسة العليا بحيث لا يمكن التنازل عنه أو المساومة بشأنه، فأمن الدولة مرتبط بسيادتها وكل مساس به فهو إنقاص من هذه السيادة، وغالبا ما كان البحث عن الأمن هو سبب الصراعات والحروب الدولية، مما جعل منه هاجسا حقيقيا في النظام الدولي تتعارض السياسات وتتضارب المصالح في سبيله، فتعارض المصالح يجعل من الأمن مسألة معقدة للغاية، واتضح في العقود الأخيرة بأن الدولة بمفردها غير قادرة على تحقيق أمنها بمفردها، في ظل تنامي خطورة التهديدات الأمنية العابرة للحدود، وهو ما جعلها تتوجه نحو سياسات التعاون الاقليمي الهادف الى تحقيق الأمن المشترك للدول في إطار نظم أمنية اقليمية، وتعتبر منطقة المتوسط من بين أهم المجالات الجغرافية التي نشأت فيها العديد من المنظومات الأمنية الاقليمية.

تعتبر منطقة المتوسط محور تفاعل رئيسي في السياسة الدولية، فقد كانت مجال لنشأة اكبر الحضارات في التاريخ البشري مثل الحضارة الفرعونية والإغريقية والرومانية والإسلامية، وكانت دائما منطقة نشاط اقتصادي وتجاري

بامتياز، وهو ما جعلها منطقة صراع على مر التاريخ بين القوى العظمى، فالسيطرة على هذه المنطقة يعني السيطرة على العالم، ومنه فإن منطقة المتوسط كانت دائما تكتسي أهمية بالغة في السياسة الدولة. وفي ظل تنامي الأطماع الدولية في المنطقة وكذا تنامي مخاطر التهديدات الأمنية الجديدة والعابرة للحدود القومية، لجأت دول المنطقة المتوسطية خاصة دول الضفة الشمالية الى التكتل الاقليمي في إطار منظومات أمنية منسجمة، من اجل مواجهة وإحتواء هذه التهديدات وبناء الأمن الإقليمي، في حين ظلت دول الضفة الجنوبية مفككة وغير منسجمة، مما فرض على الجميع ضوروة اللجوء الى العديد من مسارات الحوار الأمني الهادف الى تحقيق التعاون الأمني وبناء الأمن المشترك في المنطقة.

سنحاول في هذا الكتاب إبراز اهمية النظم الأمنية الاقليمية في بناء الأمن الإقليمي ومواجهة التهديدات الأمنية في منطقة البحر البيض المتوسط، وذلك من خلال تحليل ومناقشة مختلف مسارات الحوار الأمني في المنطقة، وقد تم تقسيم مضمون هذا الكتاب الى ثمانية محاور متسلسلة منطقيا، انطلاقا من المحول الأول الذي يتضمن إطار مفاهيمي للأمن والحوار الأمني، ثم محور ثاني يتضمن مناقشة وتحليل مختلف المقاربات النظرية لتحليل الأمن والتي تعبر عن مسار تطور الدراسات الأمنية، ثم المحورين الثالث والرابع لمناقشة الأنظمة الأمنية الاقليمية وأنماط التعاون الدولي وكذا أهم

خصـائص وتحـديات البيئـة الأمنيـة المتوسـطية، أمـا المحـور الخـامس فيتنـاول مسـارات الحـوار الأمنـي المتوسـطي أثنـاء الحـرب البـاردة، والمحـور السـادس مسـارات الحـوار المنـي المتوسـطي بعـد نهايـة الحـرب البـاردة، في حـين يتطـرق المحـور السـابع الـى سياسـات تفعيـل مسـارات الحـوار الأمنـي المتوسـطي بعـد التغيـرات الجوهريـة في العـالم غثـر أحـداث 11 سـبتمبر 2001، ويتنـاول المحـول الثـامن والأخيـر المسـارات الجديـدة للحـوار الأمنـي المتوسـطي في إطـار مواجهـة التحـديات الأمنيـة الجديدة.

هـذا الكتـاب موجـه الـى المهتمـين بالشـأن السياسـي والأمنـي في منطقـة المتوسـط، فهـو يهـدف الـى تقـديم إضـافة معرفيـة وعلميـة لموضـوع الأمـن والدراسـات الأمنيـة، وكـذالك الـى مجـال الدبلوماسـية والتعـاون الـدولي والتنظـيم الـدولي المعاصـر، بحيـث تشـكل التنظيمـات الأمنيـة الإقليميـة وسـيلة وآليـة مهمـة للعمـل الدبلوماسـي وبنـاء التنظـيم الـدولي القـائم علـى أسـاس دور المنظمـات الدوليـة والقـانون الـدولي. أمـا الفئـة التـي يسـتهدفها هـذا الكتـاب علـى وجـه الخصـوص، فهـي فئـة البـاحثين والطلبـة الجـامعيين في بعـض التخصصـات، حيـث يعـد هـذا الموضـوع مهـم جـدا بالنسـبة لطلبـة تخصـص العلاقـات الدوليـة، وتخصـص الدراسـات الأمنيـة والاسـتراتيجية، وكـذا تخصصـي الدراسـات الاقليميـة في العلاقـات الدوليـة والقـانون الـدولي وغيرها من تخصصات العلوم السياسية.

المحور الأول

إطار مفاهيمي للأمن والحوار الأمني

01/ مفهوم الأمن – الأبعاد والمستويات

الأمن من بين المفاهيم التي يشوبها كثير من الغموض والجدل، يتضح ذلك من خلال كثرة التعريفات واختلافها في حقل العلاقات الدولية والدراسات الأمنية، خاصة اذا ما أخذنا بعين الاعتبار الامتداد التاريخي الطويل الذي مرت به مختلف أشكال التنظيمات البشرية من جهة، ومسار تطور الدراسات الأمنية من جهة موازية، وهذا ما يصعب امكانية تقديم مفهوم جامع وشامل لكل الاتجاهات الفكرية والسياسية، ولكن من منطلق أن تحقيق الأمن قيمة نسبية وليست مطلقة، سنسعى الى احصاء وحصر عدد من التعريفات الأكثر تداولا في مختلف المصادر المتخصصة، من أجل تقريب مفهوم الأمن للقارئ.

أ- مفهوم الأمن

الأمن لغة:

الأمن ضد الخوف ومصدر مصطلح أمن هو الأمان، ويعني اطمئنان النفس وزوال الخوف.[1] والأمن مصدر الفعل أمن – أمنا وأمانا وأمنة، ويعني السلامة يقال "أمن من الشر" أي "سلم منه"، وكذلك يقال "أمّن فلان على كذا" أي "وثق به وجعله أمينا عليه".[2] ومصطلح أمن Sécurité يعني كذلك

---

[1] - أسامة عبد الرحمان ، **علاقة الأمن الغذائي والمائي بالأمن القومي** ، مصر [د.د.ن] ، ط1 ، 2011 ، ص 13 .

[2] - هايل عبد المولى طشطوش ، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد** ، عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2012 ، ص 18 .

التـــأمين Assurance والســـــلم والســـــلام Paix والضـــــمان والتضــامن Sûreté et Solidarité ، وهــو مصــطلح لاتينــي يعــود في أصــله الــى مصــطلح Sécuritas أي المضــمون المؤكــد Sùr=Securus.[1]

معظـم المعـاجم اللغويـة العربيـة والأجنبيـة اعتـبرت الأمـن مـرادف للطمأنينـة، وهـو مسـاويا لانتفـاء الخطـر نقيضـا للخـوف، ويسـتعمل هـذا المصـطلح في الغالـب للتعبيـر عـن التحـرر مـن الخولـــف والخطـــر أو الغـــزو الأجنبـــي، ورغـــم أن هـــذه المصـطلحات غيـر مترادفـة غيـر أنهـا تحمـل معنـى غيـاب الأمـن ومنـه ضـرورة التحـرر منهـا، وعمليـة التحـرر لا يمكـن أن تكـون إلا اذا تـم ربطهـا بوجـود أو غيـاب الأمـن، وعبّـر عنهـا كـل مـن بـوث وويلـر Booth and Wheeler بـــ :"تعـذر تحقيـق الأمـن المســتقر للأفــراد والجماعــات إلا اذا امتنعــوا عــن حرمــان الآخـرين منـه، ويتحقـق ذلـك اذا نُظِـر الـى الأمـن علـى أنـه عمليـة تحـرر".[2] فهـو يـدل علـى المـأمن مـن الأخطـار والاعتـداءات الملموســة، والتمتــع بالصــحة والعافيــة والهــدوء والأمــان والسلامة والحرية والتحرر من الخوف.

[1] - Cornu Gérard , **Vocabulaire Juridique** , Association Henri Capitant , 1987 , P 752 .

[2] - سليمان عبد الله الحربي ، مرجع سابق ، ص 10.

الأمن اصطلاحا:

يعـــبر هنـــري ألفـــرد كيســـنجر Henry Alfred Kissinger عـــن الأمـــن مـــن خـــلال مجموعـــة التصـــرفات التـــي يقـــوم بهـــا المجتمـــع ســـعيا عـــن طريقهـــا الـــى حفـــظ حقـــه في البقـــاء.[1] ويـــتم تحقيـــق الأمـــن بالوقايـــة مـــن الأخطـــار بأســـاليب وإجـــراءات الحمايـــة، وتعنـــي مختلـــف أنظمـــة الحمايـــة والمراقبـــة والحراســـة. والأمـــن حســـب دائـــرة المعـــارف البريطانيـــة يعنـــي:" حمايـــة الأمـــة من خطر القهر على يد قوة أجنبية "[2]

وهـــذا مـــا يـــبرر اعتمـــاد الـــدول لـــوزارات خاصـــة بـــالأمن الـــوطني أو القـــومي بعـــد نهايـــة الحـــرب العالميـــة الثانيـــة، وعـــرف **روبـــرت ســـترانج مكنمـــارا** Robert Strange McNamara وزيـــر الـــدفاع الأمريكـــي الأســـبق الأمـــن بأنـــه :" التطـــور والتنميـــة ســـواء منهـــا الاقتصـــادية أو الاجتماعيـــة أو السياســـية في ظـــل حمايـــة مضـــمونه، وأن الأمـــن الحقيقـــي للدولـــة ينبـــع مـــن معرفتهـــا العميقـــة للمصـــادر التـــي تهـــدد مختلـــف قـــدراتها ومواجهتهـــا لإعطـــاء الفرصـــة لتنميـــة تلـــك القـــدرات تنميـــة حقيقيـــة في المجـــالات كافـــة ســـواء في الحاضـــر أو المســـتقبل".[3] وعرفـــه أيضـــا آرنولـــد وولفـــر Arnold Walfers بأنـــه: "الأمـــن مـــن وجهـــة النظـــر الموضـــوعية عـــدم وجـــود تهديـــد للقـــيّم المكتسبة ، أمـــا مـــن وجهـــة النظـــر الذاتيـــة فيعنـــي

---

[1] - هايل عبد المولى طشطوش ، مرجع سابق ، ص 18 .
[2] - أسامة عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 14 .
[3] - نفس المرجع ، ص 14 .

عـدم وجـود مخـاوف مـن تعـرض هـذه القـيّم للخطـر".[1] في حـين أن أحـدث تعريفـات الأمـن وأكثرهـا تـداولاً، هـو تعريـف بـاري بـوزان Buzan Barry الــذي يعتــبر أبــرز المختصــين في الدراســات الأمنيـة، ويعـرف الأمـن بأنـه: "العمـل علـى التحـرر مـن التهديـد"، وفي سـياق النظـام الـدولي فهـو: "قـدرة المجتمعـات والـدول علـى الحفـاظ علـى كيانهـا المسـتقل، وتماسـكها الـوظيفي ضـدّ قـوى التغييـر التـي تعتبرهـا معاديـة".[2] ومنـه فـان الأمـن هـو ذلـك الظـرف الضــروري لنمــو الحيــاة الاجتماعيــة وازدهارهــا، والشــرط الأساسـي لنجـاح أيّ وجـه مـن أوجـه النشـاط البشـري زراعيـا أو صــناعيا أو اقتصــاديا، فهــو مــن ألــزم الضــروريات لحفــظ كيــان الدولة وتأكيد استقلالها.

مفهــوم الأمــن يتضــمن معنيــين متلازمــين حيــث لا يعنــي فقـط وسـيلة للتحـرر مـن الخطـر ومواجهـة مختلـف التهديـدات والتصـدي لهـا، بـل يعنـي أيضـاً وسـيلة لتحجيمـه وجعلـه محـدوداً، أو وضــع آليــات لإنهــاء مســببات غيــاب الأمــن ووجــود الخطــر، وبمـا أن الأمـن أوجـده الخـوف فإنـه يقتضـي أيضـا ضـرورة اعتمـاد إجـراءات مضـادة للـتحكم فيـه أو تحييـده واحتوائـه. ومنـه فمفهـوم الأمن يجب أن يرتكز على أربعة عناصر أساسية:[3]

---

[1] - جون بيليس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، دبي مركز الخليج للأبحاث ، ط1 ، 2004 ص 414 .

[2] - حسين خليل أستاذ " **مفهوم الأمن الدولي**" متوفر على الرابط : http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_16.html تاريخ الدخول 2014/07/17 .

[3] - زكريا حسين " **تغير مفهوم الأمن** " متوفر على الرابط : www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3056.html تاريخ الدخول: 2014/05/12 .

- الإدراك الحقيقي للتهديدات الداخلية والخارجية.
- رسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة.
- إنتاج القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية.
- إعداد سيناريوهات وإجراءات مناسبة لمواجهة التهديدات.

الأمن في الاسلام قيمة جوهرية وضرورة مرتبطة بوجود الانسان وحياته، ولا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن تستقر هذه الحياة في ظّل غياب الأمن، وهو يحمل معاني متعددة وورد في القرآن بألفاظ متنوعة ومتقاربة في المعنى مثل (أمن ، يأمن ، آمنا ، آمنة ، آمنهم ، آمنين ، آمنون ، أمنتم، مطمئنة ، تطمئن ، أمنا ، مأمنه ، أمنة ، آمنكم ، أمنتكم ، الأمين).

يعني التخويف والترهيب من عقاب الله إذا كفر الانسان بآياته ويعني في نفس الوقت الترغيب في الايمان به والفوز بالجزاء الحسن كما جاء في قوله تعالى: " وكَيفَ أَخَافُ مَا أشرَكتُم ولا تَخَافُون أنكُم أَشرَكتُم بِالله مَا لَم يُنزّل بهِ عَليكُم سُلطانًا فَأيُّ الفَريقَينِ أَحقُّ بِالأَمنِ إِن كُنتُم تَعلمُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا ولَم يَلبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الأَمنُ وَهُم مُهتَدُونَ" {الأنعام 81-82}. ويعني أيضا نقيض أو ضد الخوف والرعب أو الذعر فهو الاستقرار وعدم الخوف قال تعالى: "وَعدَ الله الّذِين آمَنوُا مِنكُم وعَمِلُوا الصَّالحاتِ لَيستَخلِفنَّهُم فِي

الأَرضِ كَمَا استَخلفَ الّذِينَ مِن قَبلِهِم ولَيُمكِّنَنَّ لَهُم دِينهُم الّذِي ارتَضى لَهم ولَيُبدِّلنَّهُم مِّن بَعدِ خَوفِهِم أَمنًا يَعبُدُونَنِي لا يُشرِكُونَ بِي شَيئًا ومَن كَفرَ بَعدَ ذلكَ فأُولئِكَ هُم الفَاسِقُونَ" {النور 55} وقال تعالى: "الّذِي أَطعَمهُم مِن جُوعٍ وآمَنهُم مِن خَوف" {قريش 04}. كان الأمن في الدولة الاسلامية غاية سامية لا يمكن الاستغناء عنها، فعن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الأمن والعافية نعمتان مغبون فيهما كثير من النّاس"، وأيضا عن سلمة بن عبيدة الله بن محصن الأنصاري عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من أصبح آمنا في سربه معافى في جسده عنده طعام يومه فكأنما حيزت له الدنيا".[1]

خصائص بناء مفهوم الأمن:

- **الأمن مفهوم ديناميكي ومتطور**: سمة التغيّر التطور من أهم سيمات الأمن، فهو حقيقة متغير ومتطورة بحسب ظروف الزمان والمكان، اعتبارا لتأثيرات فواعل ومقومات البيئة الداخلية والخارجية، فمفهوم الأمن ليس مفهوما جامدًا أو ستاتيكي بل هو حركي ديناميكي، ويرجع ذلك الى تطور الظروف وتغير الأوضاع، وهو مرتبط ارتباطا

[1] - أسامة السيد عبد السميع ، **نظرية الأمن الاجتماعي في الاسلام** ، القاهرة : مركز التنوير الاسلامي ، ط1 ، 2006 ، ص 06 .

تطوريا باستمرار بأوضاع وتطورات البيئة الداخلية والاقليمية والدولية ككل.[1]

➢ **الأمن مفهوم نسبي:** من خصائص الأمن النسبيّة، فهو قيمة نسبية وليست قيمة مطلقة، ومرجع ذلك هو السعي المستمر للدول الى زيادة قوتها، الأمر الذي يزيد شعورها بعدم الأمن وليس الشعور بالأمن كما هو مفترض، كل دولة تسعى الى تحقيق التفوق نتيجة انعدام الثقة بينها وبين غيرها من الدول وشعورها الدائم بالخوف، وهو نفس المنطلق الذي تقوم الدول الاخرى أيضا من خلاله الى زيادة قوتها، مما يدخل هذه العلاقات في دائرة من الصراع والتسابق نحو امتلاك القوة ومنه انعدام الأمن، وهذا ما يصطلح عليه بالمعضلة الأمنية - Security Dilemma.

➢ **الأمن مفهوم مركب:** يحمل الأمن في مضمونه مجموعة من المعاني الواضحة والغامضة الحقيقية والمضللة في آن واحد، كما يتضمن مفهوما ضيقاً ومفهوما واسعاً فالأول: يتضمن الاجراءات المتعلقة بتأمين الأفراد واشباع حاجياتهم الضرورية والتكميلية داخل الدولة، من خلال السياسات المعتمدة لتوفير الحماية للأفراد وضمان حرية واستقلالية القرار السياسي، ووضع التشريعات مع

[1] - سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق ، ص 10 .

قـدرة السـلطات خاصـة الأمنيـة في تنفيـذ هـذه التشـريعات لتحقيـق الوضـع الأمنـي أمـا الثـاني : فيشـمل كـل مـا يحقـق الاسـتقلال السياسـي للدولـة وسـلامة أقاليمهـا ، وضـمان الاسـتقرار السياسـي والاقتصـادي والاجتمـاعي الـداخلي، فهـو يعنـي تحقيـق الأمـن وحمايـة كيـان الدولـة والمجتمـع مـن الأخطـار والتهديـدات الداخليـة الخارجيـة، وتـأمين مصـالحها وتحقيق الرضا التام لأفراد المجتمع.[1]

أبعاد الأمن:

- **الأمـن الشخصـي**: ويقـوم علـى كيفيـة تـأمين الحمايـة للأفـراد في ظـل وجـود النزاعـات المسـلحة والاتجـار بالبشـر، والتهديـدات الأخـرى كالجريمـة المنظمـة، والاتجـار بالمخدرات والأسلحة وغسيل الأموال وغيرها.

- **الأمـن الغـذائي**: يـرتبط بقـدرة الدولـة علـى تـأمين الاحتياجـات الغذائيـة لمواطنيهـا، وايصـالها لهـم في الوقـت المناسـب والمكـان المناسـب مهمـا كانـت أوضـاعهم الاقتصـادية والاجتماعيـة.[2] فـالأمن والغـذاء مرتبطـان لا يمكـن بـأي حـال تحقيـق الأمـن في ظـل الحرمـان والعـوز مـن الغذاء.

---

[1] - نفس المرجع، ص 11 .
[2] - هايل عبد المولى طشطوش ، مرجع سابق ، ص 202 .

- **الأمن الصحي**: يتعلق الأمن الصحي بكيفية ومدى القدرة على حماية أفراد المجتمع من مختلف المخاطر التي تهدد صحتهم وحياتهم، ويعتبر غياب أو ضعف الأمن الغذائي والبيئي من أكبر دواعي غياب الأمن الصحي، كما أن ظاهرة التلوث البيئي من أكبر مهددات الأمن الصحي.

- **الأمن السياسي**: الأمن السياسي الداخلي يتحقق من خلال تحقيق الاستقرار في اطارالشرعية الدستورية ونجاح التنمية السياسية. أما الأمن السياسي الخارجي فيتحقق من خلال تأمين متطلبات السيادة الوطنية واحتياجات ومصالح الدولة، والتحرر من الضغوط الخارجية التي تمنحها قدرة وكفاءة جهازها الدبلوماسي، وقدرتها على توظيف عناصر قوتها بشكل صحيح، ونجاحها أيضا في اقامة علاقات وتحالفات اقليمية ودولية ناجحة.[1]

- **الأمن العسكري**: يعتمد على الجانب العسكري، وقد أخذ حيزا مهما منذ الطرح الوستفالي القائم على الحكم الذاتي وتجميع القوة.[2] ويرتكز عليه الأمن الوطني أو القومي للدولة أو الأمة، وهو قدرة الدولة على مواجهة

[1] - فايز محمد الدويري، مرجع سابق، ص 123.

[2] - Emil J. Kirchner, **Theoretical Debates on Regional Security Governance**, Robert Schuman Centre For Advanced Studies, European University Institute Global Governance Programme, Printed In Italy 2014, p05.

والتصدي للاعتداءات الخارجية ذات الطبيعة العسكرية، فهي تتضمن قوّة الدولة العسكرية من خلال امتلاك الأسلحة المتطورة الكافية للردّ على أيّ عدوان خارجي محتمل.

❖ **الأمن الاقتصادي**: يعتبر اليوم من ألهم أبعاد الأمن المتكامل للدولة، ويعني نجاح الدولة في مختلف الإجراءات والتدابير الاقتصادية التي تحقق الضمان والحماية للإنسان في الحصول على احتياجات المواطن الأساسية في الحدّ الأدنى للعيش، كالأكل والمسكن والشغل والملبس والعلاج، وقدرة الدولة على تحقيق تنمية مستدامة لقدراتها البشرية والمادية.

❖ **الأمن الاجتماعي**: يعبر عن رعاية وتنمية المقومات والمكاسب التي يتميز بها المجتمع عن غيره من المجتمعات، ويتحقق الأمن الاجتماعي من خلال حمايتها والحفاظ على وجودها واستمرار تطورها ونموها، فهي الوعاء الثقافي والقيّم الأخلاقية والعقيدية المشتركة، وكذا الكيان التنظيمي السياسي والمؤسساتي والقوانين التي تحكم العلاقات العامة والخاصة بما يتيح تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والمساواة ويعرفه **صامويل هنتجتون** بأنه " قدرة المجتمع في المحافظة على شخصيته الأساسية

في الظـــروف المتغيـــرة أو التطـــورات المقبولـــة".[1] فـــالأمن المجتمعـي عنـده هـو قـدرة المجتمـع في المحافظـة علـى هويتـه وثقافته وأسلوب حياته.

- **الأمـن الثقـافي**: هـو الوعـاء المعـبر عـن هويـة الأمـة، بمـا يحتويـه مـن شخصـيتها ومميزاتهـا ووحـدتها الحضـارية وبـالأحرى كيانهـا ووجودهـا، وقـد أصـبح هـدفا حضـاريا ينطـوي علـى جوانـب سياسـية ووطنيـة ولـيس ثقافيـة فقـط، وتأمينـه مـرتبط بمـدى قـدرة الأمـة علـى التحـرر مـن المـؤثرات الخارجيـة الوافـدة، فهـو أعلـى مظـاهر اسـترداد الهويـة التـي تسعى القوى المعادية لطمسها.

- **الأمـن البيئـي**: يتمحـور حـول مختلـف الاجـراءات الحمائيـة الموجهـة لتـأمين الطبيعـة والبشـر أو الحـدّ مـن خطـورة التهديـدات ذات الطـابع الايكولـوجي المهـددة للمقومـات الطبيعيـة والبيئيـة، فـالأمن البيئـي هـو حمايـة المجتمعـات والشـعوب مـن الأخطـار الناتجـة عـن النشـاطات اليوميـة الغيـر عقلانيـة لهـذه المجتمعـات نفسـها، أو هـو عمليـة وضـع اجـراءات قانونيـة وقواعـد تنظيميـة لإعـادة تقـويم أو تأهيـل البيئـة المتـدهورة نتيجـة النشـاط البشـري في جانبـه

[1] - فايز محمد الدويري، مرجع سابق، ص 101 .
* حسب عزمي بشارة ظاهرة الطائفية ظاهرة حديثة، أبعد ما تكون عن تحديد مصالح الأمة، فهي تسعى الى ضمان مصالح ضيقة للطائفة وأفرادها ، وتؤدي الى تهميش المصالح الوطنية والقومية . ورغم أنها تحمل مضمونا ايجابيا الا انها تهدد الأمن الداخلي والتماسك المجتمعي.

السلبي. وأهم هذه الأخطار الاحتباس الحراري، تلوث الهواء والمياه، النفايات الصناعية، تناقص طبقة الأوزون، تلوث البحار والأنهار، زيادة نسبة التصحر، تقلص الغطاء النباتي وتدمير الغابات الاستوائية وغيرها.

- **الأمن الانساني** : يرتكز على مدى تلبية حاجيات الانسان المادية والمعنوية، المُحققةِ لكرامته وتحرُرهِ من الخوف والحاجة معا، وهو غير ممكن دون تنمية شاملة خاصة الاقتصادي، للفرد الدور الأساس في صناعة الأمن الانساني من خلال مشاركته الفعالة في انجاح السياسات التنموية، وبتحقيق أمن الفرد يتحقق أمن الدولة، فهو ينطلق من مستوى أدنى (الفرد) في مفهومه وبنائه، ليحقق في النهاية الأمن على المستوى الأعلى للدولة والنظام الدولي.

فانعدام الأمن الانساني مرتبط بمشكلات الحياة اليومية للفرد كالجوع والمرض والبطالة والجريمة المنظمة والصراع الاجتماعي والقمع السياسي والمخاطر البيئية، حيث جاء في تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي سنة 1999 بعنوان – **عولمة ذات وجه انساني** – أنه "على الرغم مما تقدمه العولمة من فرص هائلة للتقدم البشري في كافة المجالات ... فإنها في المقابل تفرض مخاطر هائلة على الأمن البشري في القرن الحادي والعشرين، وهذه المخاطر ستصيب الأفراد في

الدول الغنية والفقيرة على حدّ سواء".[1] وحدد هذا التقرير سبعة تحديات أساسية تهدد الأمن الانساني هي: عدم الاستقرار المالي، غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل، غياب الأمان الصحي وغياب الأمان الثقافي وغياب الأمان الشخصي وغياب الأمان البيئي، وكذا غياب الأمان السياسي والمجتمعي، فتحقيق الأمن الانساني يتطلب بناء شراكة حقيقية وفاعلة بين الانسان العادي والحكومة، فيسهم بصورة مباشرة في التنمية ويحدد الواجبات المنهجية للفرد تجاه نفسه ومجتمعه والدولة.[2]

مستويات الأمن :

➢ **الأمن على المستوى الفردي:**

وينطلق أمن الأفراد من تحقيق جوانب الحياة الكريمة وأسلوب الحياة اللائق بالبشر في متطلباته الأساسية كالصحة والتعليم وتوفير فرص الشغل واحتياجات الحياة اليومية، وهذا ما يشير الى تغيير في أجندة الأمن وأولوياته، فتحقيق أمن الدولة أصبح غير ممكن دون تحقيق أمن الفرد، فميزانيات الحكومات يجب أن توجه نحو تطوير البنيّة التحتيّة للمجتمع، وتنمية عوامل رفاهية الفرد.[3] تعززت الأمن الفردي بالإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر سنة 1948 ، وكذا

---

[1] - فايز محمد الدويري، مرجع سابق ، ص 116 .
[2] - نفس المرجع، ص ص 116-119.
[3] - عامر مصباح ، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن** ، القاهرة : دار الكتاب الحديث ، ط1 ، 2013 ، ص 103 .

التقرير الأممي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي سنة 1999 والذي يحمل عنوان - عولمة ذات وجه انساني، والذي يركز على الأمن البشري في القرن الحادي والعشرين والمخاطر التي ستصيب الأفراد في المجتمعات والدول.

➢ الأمن على مستوى الدولة:

أخذ حيزا مهما في الدراسات الأمنية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث ركز العديد من الباحثين على توظيف أمن الدولة كمستوى لتحليل طبيعة وواقع العلاقات الدولية، باعتبارها الفاعل الأساسي في العلاقات الصراعية التي سببت غياب الأمن، فهي الكيان المتسبب في غياب الأمن وهي في نفس الوقت الكيان الذي يبحث عن الأمن ويمتع بتحقيقة عند امتلاك القوة، فرغم ظهور العديد من الفواعل الجديدة المؤثرة في النظام الدولي، غير أن الدولة ظلت الوحدة الأساسية المؤثرة والمتأثرة بشكل كبير في أمن ولا أمن هذا النظام، فموضوع الأمن القومي كان ولا يزال دائما الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية ، سواء تم تناوله بمفهوم الدفاع والأمن الوطني أو السيادة والمصلحة.

➢ الأمن على المستوى الاقليمي ودون الاقليمي:

بالنسبة الى الأمن على المستوى الاقليمي سيأتي شرحه في العنصر التالي، أما الأمن على المستوى دون الاقليمي أو الأدنى من الاقليمي، فوهو تنظيم مكون من عدد محدود من

الـدول أقـل مـن عـدد دول النظـام الاقليمـي الـذي يكـون غالبـا في حيـز جغـرافي أكـبر، وغالبـا يكـون لـه دور مهـم جـدا في انجـاح ودعـم ركـائز وأسـس الأمـن الاقليمـي، ويحقـق الأمـن دون الاقليمـي متطلبـات الأمـن لدولـه الأعضـاء سـواء كـان ذلـك مـن خـلال ترتيبـات أمنيـة فقـط أم تنظـيم كامـل، كمـا تيمـنح هـذا النـوع مـن التنظـيم خصوصـية لأعضـائه لتحقيـق رؤى ومصـالح أمنيـة خاصة بها.

➢ **الأمن على المستوى الدولي:**

اعتمـادا علـى فكـرتي المسـاواة والسـيادة بـين الـدول، قامـت فكـرة نظـام أمـن الجماعـة الدوليـة سـعيًا الـى تحقيـق السـلم والأمـن الـدوليين، فوفـق هـذا الاتجـاه يمكـن تحقيـق الأمـن علـى المسـتويين الاقليمـي والقـومي انطلاقـا مـن المسـتوى الكلّـي، بنـاءا علـى أن تهديـد أمـن أي دولـة هـو تهديـد للنظـام الـدولي، ففكـرة الأمـن الـدولي تعتمـد علـى مبـدأ أن أي اعتـداء علـى أي دولـة هـو اعتـداء علـى المجتمـع الـدولي ككـل، ومنـه ضـرورة تحـرك المجتمـع الـدولي لـرد هـذا الاعتـداء الـذي يهـدد الأمـن والسـلم الـدوليين، فهـي مسـؤولية مشـتركة وتضـامنية علـى عـاتق كـل أعضـاء هـذه الجماعـة الدوليـة، وتجسـدة فكـرة الأمـن الجمـاعي عمليـا مـن خـلال عصـبة الأمـم المتحـدة، وبعـدها منظمـة الأمـم المتحـدة، وفـق آليـات وقواعـد ومبـادئ متفـق عليهـا لحـل النزاعـات بـالطرق السـلمية وانهـاء حالـة الـلا أمـن في النظـام

الـدولي. وأصـبت مسـألة الأمـن الجمـاعي أكثـر أهميـة بعـد إكتشاف الأسلحة النوويّة وأسلحة الدمار الشامل.

02- مفهوم الأمن الإقليمي والدولي

أ- الأمن الاقليمي

ينطلـق مفهـوم الأمـن الاقليمـي مـن قاعـدة الرغبـة في تـأمين مجموعـة مـن الـدول مـن التهديـدات الداخليـة والخارجيـة بمـا يكفـل لهـا الأمـن والاسـتقرار، وذلـك بنـاءً علـى توافـق مصـالح وغايـات هـذه المجموعـة وتماثـل التحـديات والتهديـدات الأمنيـة التـي تواجههـا، مـن خـلال صـياغة تـدابير محـددة وموحـدة بينهـا ضـمن نطـاق اقليمـي مشـترك، حيـث لا يـرتبط برغبـة بعـض الأطـراف فحسـب، وانمـا بتوافـق اراداتهـا جميعـا وتنطلـق أساسـا مـن مصـالح ذاتيـة لكـل دولـة، وصـولا الـى تحقيـق مصـالح مشتركة بين مجموع دول النظام الإقليمي.

يتجسـد نظـام الأمـن الاقليمـي مـن خـلال مجموعـة الخطـوات المتدرجـة التـي تهـدف الـى تنسـيق السياسـات الدفاعيـة بـين دولـه، وصـولا الـى تبنـي سياسـة دفاعيـة موحـدة تقـوم علـى تقـدير موحـد لمصـادر التهديـد وسـبل إدراكهـا ومواجهتهـا، وبالتـالي فنظـام الأمـن الاقليمـي قـائم علـى اعتبـارات الانخـراط الطـوعي للأعضـاء وتوحيـد اراداتهـا، وخلـق منظومـة مركبـة ومنسـجمة وتنميـة قـدراتها المشـتركة بمـا يقـوي تماسـكها وحيويتهـا وقـدرتها علـى التكيـف مـع مسـتجدات بيئتهـا الداخليـة

والخارجيـة. يطلـق بـاري بـوزان علـى هـذا النظـام مصـطلح المجمَّـع الأمنـي حيـث اعتـبره ارتبـاط بـين مجموعـة مـن الـدول في اهتماماتهـا الأمنيـة الأساسـية مـع بعضـها بدرجـة وثيقـة، بحيـث ان أوضـاعها الأمنيـة الوطنيـة لا يمكـن النظـر اليهـا واقعيـاً بمعـزل عن بعضها البعض.[1]

ونظـرا للقيمـة الوظيفيـة والحيويـة لهـذا الأسـلوب التنظيمـي في طابعـه الـدولي، خصوصـا باعتبـار موضـوعه ذو الأولويـة ضـمن السياسـات العليـا لمختلـف الـنظم السياسـية، أضـحى السـمة البـارزة التـي تطبـع النظـام الـدولي القـائم، فتـدريجيا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة انتشـرت بشـكل لافـت هـذه التجمعـات الاقليميـة ذات الطـابع الأمنـي، حتـى أننـا لا يمكـن أن نجـد منطقـة في العـالم لا توجـد بهـا منظومـة أمنيـة اقليميـة، فقـد أصـبح نظـام الأمـن الاقليمـي مسـتوى تحليلـي أساسـي في الدراسـات الأمنيـة، وتعـرف منطقـة المتوسـط عـدد مهـم مـن هـذه الأنظمـة الأمنيـة الاقليميـة، لعـل ابرزهـا منظمـة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

ب- الأمن الدولي

الدولـة تشـكل الوحـدة الرئيسـية في بنـاء النظـام الـدولي، فـرغم ظهـور العديـد مـن الفواعـل غيـر أن الدولـة لاتـزال الفاعـل الأساسـي في هـذا النظـام، وكـان البحـث عـن الأمـن هـو سـبب قيـام

[1] - سليمان عبد الله الحربي ، مرجع سابق ، ص ص 19 – 20 .

ونشأة الدولة ، وفي هذا الارطار قام توماس هوبز بالتمييز بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة، حيث اعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة المجتمع والتنظيم البشري، بينما تعيش الدولة في النظام الدولي حالة الفوضى والصراع، وهذا ما دفع البشر الى الانخراط في مجتمعات بحثا عن الأمن والاستقرار والنظام، وذلك من خلال عقد اجتماعي يتنازلون بموجبه عن حريتهم لصالح سلطة مركزية مشتركة وهي الدولة، التي تقوم بوظيفة حماية الشعب ومكتسباته من الأخطار الخارجية، ورغم كل التطورات التي شهدها النظام الدولي، لاتزال هذه هي الفكرة الجوهرية تطبع تصور العرف السائد في معظم الدول، كونه مصدر أساسي في شرعية السلطة وسبب الولاء لها.[1]

وهذا ما يبرر التلازم الدائم بين مصطلحي الأمن والدولة، فتحقيق أو فقدان الأمن مرتبط بدور ووظيفة الدولة الايجابّي أو السلبّي، فالأمن هو الاجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، وتأمين كيان الأمة ضد الأخطار التي تهددها، وكذا صيانة مصالحها الحقيقية وتهيئة الظروف والعوامل المناسبة لتحقيق أهدافها القومية، وتمكين شعبها من حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقاته للازدهار والتقدم.[2] ومنه فان تحقيق

[1] - سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق ، ص 10 .
[2] - عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 2011، ص 09.

أمـن المجتمـع يكـون نتاجـا لمختلـف الاجـراءات التـي تتخـذها الدولــة في هــذا الاطــار، وهــو مــرتبط بحــدود طاقتهــا في صــيانة مصالحها والحفاظ عليها ضد التهديدات.

03- منظورات بناء مفهوم الأمن

يمكــن اســتخلاص بعــض العناصــر الأساســية مــن مناقشــة مفهــوم الأمــن، تشــترك في جوهرهــا علــى تأكيــد درجــة التعقيــد في مفهــوم الأمــن، ومــن جهــة ثانيــة تبريــر تعــدد التعــاريف واخــتلاف وجهـات النظـر حـول مفهومـه وتحديـد الكيانـات المعنيـة بغيابـه أو بنائــه، وذلــك مــن منطلقــات مختلفــة واعتمــادا علــى مرجعيــات ومســتويات وأبعــاد متنوعــة، وتتمثــل هــذه العناصــر الأساســية في مجموعة من الخصائص التي تطبع مفهوم الأمن وتلازمه.

أ- المنظور الإختزالي لبناء مفهوم الأمن

يــتم بنــاء مفهــوم الأمــن وفــق هــذا المنظــور علــى ثلاثــة عناصر أساسية:

- النظر الى الدولة كفاعل أساسي في النظام الدولي.
- عــدم وجــود ســلطات فــوق الــدول تتكفــل بتنظــيم العلاقـات بينهـا، أو تمتلـك قـدرة علـى ردعهـا وتحجـيم سلوكياتها التي تمس بسيادة غيرها.

- الأمن ضرورة ملحة لكل الدول لايمكن التنازل عنه، وكل دولة تسعى الى تحقيق أمنها وسيادتها، وهذا غير ممكن دون امتلاك القوّة العسكرية.

المفهوم الاختزالي لبناء مفهوم الأمن يرتكز على أمن الدولة دون غيره (أمن الفرد، المجتمع، النظام الاقليمي، النظام الدولي)، فالدولة هي أساس التفاعلات الدولية وهي الكيان المعني بغياب الأمن، وكذا الفاعل الأساسي القادر على تحقيق الأمن من خلال امتلاك القوة العسكرية، وهذا ما جعل مفكري المدرسة الواقعية سواء الكلاسيكيون أو الجدد، يركزون على الجانب العسكري كعامل رئيس لتحقق أمن الدولة، فهو العامل الأساسي في تشكيل القوة، ومن أبرز المفكرين الواقعيين الذين ساهموا في ترسيخ بناء مفهوم الأمن وفق هذا المنظور: أرنولد ولفار Arnold Walfers وكرونبرج kroneberege وري كلاين Ray Cline وريمون أرون Reymond Aron وهانس مورغنثاو Hans Morgenthau.

يرى مورغنثاو بأن القوّة تكمن في القوّة العسكرية للدولة، وأن أهم خصائص القوة المشتركة تقوم على احتمالية قابلية أو مقدرة الدولة في التأثير على سلوك الدول الأخرى بشكل يخدم أو يتوافق مع مصالحها.[1] ويرى أن فكرة تحقيق

[1] - صالح غازي نهار، **مشكلات داخلية في التنمية والأمن القومي العربي**، اربد: دار الأمل، ط1 ، 2010 ، ص 16 .

أمـن الدولـة :" تنطلـق مـن ضـرورة التفاعـل بـين مختلـف عناصـر القـوّة ، الّتـي تُمكّـن مـن تحقيـق فـرص جيـدة لنجـاح سياسـة الأمـن الـوطني، وإن شـعور الدولـة بـالأمن يـزداد بازديـاد حجـم قوتهـا، ويأكـد ذلـك ريمـون أرون حـين يقـول بـأن دعـم الأمـن يتحقـق بالقـوّة الذاتيـة للدولـة أو ضـعف المنافسـين لهـا، وكـل دولـة تحـاول مضـاعفة مواردهـا للـذهاب بأمنهـا إلـى حـدوده القصـوى عـن طريـق الجمـع بـين القـوة/ الأمن، مـن أجـل فـرض إرادتهـا علـى الدول وعدم الخضوع لإرادة التفوُّق لدول أخرى.[1]

غيـر أن الكثيـر مـن المختصـين في هـذا الشـأن اعتـبرو أن بنـاء الأمـن وفـق هـذا المنظـور تقليصـي واختزالـي، حيـث أنـه اختـزل الأمـن ككـل في أمـن الدولـة ككيـان وحيـد، واقتصـر بنـاء مفهـوم الأمـن علـى العامـل العسـكري كعنصـر حاسـم، فمفهـوم الأمـن أوسـع وأشـمل لعناصـر أخـرى مهمـة لاتقـل أهميـة عـن أمـن الدولـة، ولا تقـل أهميـة عـن العامـل العسـكري كقطـاع مـن قطاعـات الأمـن المتعـددة، فمعظـم التهديـدات الأمنيـة التـى تواجـه دول العـالم الثالـث اليـوم هـي تهديـدات غيـر عسـكرية، وهـي تهديدات تتعدى الحدود السيادية للدولة.

ب. المنظور الموسع لبناء مفهوم الأمن

وفـق هـذا المنظـور يسـتحيل فصـل مفهـوم الأمـن عـن التنميـة الشـاملة والمسـتدامة، في ابعادهـا السياسـية والاقتصـادية

[1] - سليم قسوم، " **المنظار الواقعي واعادة صياغة مفهوم الأمن** " منشور في : http://guessoumiss.wordpress.com تاريخ الدخول 2014/06/27 .

والاجتماعية والبيئي والبشرية وغيرها، وأن تحقيق الأمن من خلال القوّة العسكرية أمر غير صحيح أو بالأحرى غير كافي، فمفهوم الأمن أكثر اتساعًا وشمولاً وتماسكًا أو ترابطا، فله أطر متعددة داخلية وخارجية فالأمن الداخلي يتعلق بانتفاء التهديدات الداخلية سواء منها الناتجة عن العامل العسكري أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، وكلما كانت الدولة أكثر تماسكا وقدرة على منع التهديدات الداخلية كانت في مأمن من مصادر التهديد الخارجي واستطاعت حفظ أمنها الخارجي، فأساس الأمن الخارجي للدولة هو درجة تماسك وقوة بنائها المجتمعي الداخلي اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.[1] فالإحساس بالأمن قيمة إنسانية أساسية فالشعوب التي تعيش في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أكثر أمنًا بكثير ممن يعيشون في العالم الثالث حيث النزاعات وشح الموارد أكثر انتشاراً .[2]

يرى روبرت مكنمارا أن الأمن القومي لن يتحقق دون التنمية القومية الشاملة، وهو قيمة كبيرة لدور القانون والنظام في تحقيق الأمن ويقول:" إذا كان الأمن يتضمن شيئًا فهو يتضمن القدر الأدنى من النظام والاستقرار، ويصبح تحقيقهما

[1] - نفس المرجع، ص ص 18 - 19 .

[2] - مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ، دبي مركز الخليج للأبحاث ، ط1 ، 2008 ص 78 .

من خلال القوّة العسكرية فقط أمراً مستحيلاً ... إن الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن".[1]

ويقول أيضا علي الدين هلال في هذا الاتجاه: "إن الأمن في البلاد النامية ينبع حقاً من النجاح في جهود التنمية ومن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فالأمن والتنمية هما اذا وجهان لعملة واحدة، فبدون تنمية لا يوجد الأساس الاجتماعي للأمن".[2] فالأمن اليوم هو مفهوم موسع يشمل كل قطاعات الحياة دون استثناء، فهو أمن اقتصادي وأمن اجتماعي وأمن ثقافي وأمن بيئي وغيره من مجالات الحياة التي ترتبط بحياة الشعوب وتاثر على أمن واستقرار الدول.

04- مفهوم الحوار الأمني

الحوار Dialogue هو أحد الأساليب المهمة المستخدمة في الخطاب الانساني، ويعبر هذا الخطاب عن النسق الفكري العام الذي يجمع بين المبادئ والأفكار وتطبيقها في الواقع، ويكون بين طرفين فأكثر يهدفان من خلال التواصل الحواري La communication Dialoguée الى تنسيق المواقف والجهود، ويتجسد الحوار فعليا بواسطة اللغة في عرض الأفكار والاقناع بها ونقد ومعارضة أفكار الطرف الآخر، فيدفع بالتفكير الى أبعد حدوده ويجعله أكثر

[1] - صالح غازي نهاري، مرجع سابق ، ص 18 .
[2] - نفس المرجع ، ص 18 .

انفتاحا ولبرالية، فهو في النهاية وسيلة لفهم العالم المعاصر وشواهده ومظاهره المتناقضة .[1] والحوار أيضا هو نداء للعمل العقلاني السلمي الهادف الى تغيير الوضع نحو الأحسن.[2] وهو يختلف عن التفاوض لأن المتفاوض يسعى الى تحقيق مصالحه دون الاعتبار الى ضرر الطرف الآخر، ويستعمل في ذلك كل سبل اللباقة الدبلوماسية وسياسة الاقناع والترغيب، رغم أن التفاوض يتم بواسطة الحوار.

فالحوار من القيم الأساسية في الاسلام والمقاصد العليا للشريعة الاسلامية، وهو قيمة انسانية وحضارية بين الشعوب والأمم كما هو بين الأفراد، وهو أيضا وصل وجمع للعناصر المشتركة بين أطراف المجتمع الانساني، وتسامح في عناصر الاختلاف والخلاف والتميز، وسبيل موصل الى الحلول الوسطية والتفاهم بين الأطراف، وتجاوز لكل ما هو مرتبط بالغريزة العدوانية والتسلطية في النفس البشرية على اختلاف عقائدها، وقد جنب التحاور الانسانية العديد من الحروب والنزاعات المسلحة على مر التاريخ، ومنه فهو قيمة انسانية وحضارية ضرورية في كل زمان ومكان، خاصة اذا كانت هناك علاقات جوار وتقارب جغرافي ومصير مشترك وتحديات وتهديدات مشتركة، مثلما هو الحال بالنسبة لضفتي المتوسط

---

[1] - منى أبو الفضل وآخرون، **الحوار مع الغرب آلياته أهدافه دوافعه – التأصيل النظري للدراسات الحضارية**، دمشق: دار الفكر، ط 1 2008 ، ص ص 71 - 72 .

[2] - Jacques Bourrinet , **Le Dialogue Euro-Arabe** , Paris :Economica, 1979 , p p 16-17 .

بين الشمال الأوروبي والجنوب العربي، أو الإشتراك في القيم الثقافية والعقائدية والايديولوجية والتاريخية، مثلما هو الحال بالنسبة للدول العربية في الضفة الجنوبية فيما بينها، والدول الأوروبية في الضفة الشمالية فيما بينها.

ظهر الحوار الأوروبي العربي Dialogue Euro-Arabe بعد حرب 1973 بين العرب واسرائيل، فحاولت أوروبا التقرب من العرب بعد المشاكل الاقتصادية التي ترتبت على هذه الحرب، وأخذ الحوار مضمونا سياسيا واقتصاديا وثقافيا وأمنيا وحضاريا، وبعد توافق المواقف تجاه القضية الفلسطينية بدأت الاجتماعات المشتركة لتجسيد الحوار العربي- الأوروبي في قنوات مؤسساتية، وتحقق ذلك بمصادقة مجلس المجموعة الأوربية على مبدأ الحوار العربي-الأوروبي بتاريخ: 14/ 02/ 1974.

غير أن الحوار لم يتقدم بالشكل المطلوب نظرا لرفض الطرف الأوروبي مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في جلسات الحوار من جهة، وتركيزه على الحوار الاقتصادي دون غيره من جهة ثانية.[1] ومنه فعملية الحوار في منطقة المتوسط تعبر عن عملية تبادل المنافع بين أطراف الضفتين، وهي متعددة الثقافات والهويات والتاريخ السياسي

[1] - عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، الجزء 2 ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ص 591 -592 .

والاجتماعي، فهي تعيش حالة من الترابط الواقعي بفضل الجغرافيا والتاريخ والسياسة والاجتماع.[1]

إن مسألة الحوار مع الآخر في هذا العصر أصبحت أكثر ضرورة مما كانت عليه في السابق، وذلك يتطلب محاورة العالم في عصر العولمة انطلاقاً من المبادئ الأساسية التي تشدد على الديموقراطية وحقوق الانسان في المستوى السياسي، والليبرالية واقتصاد السوق في المستوى الاقتصادي، وبناء الدولة العصرية القادرة على نشر العلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة، التي تشكل القاعدة الأساسية للإنتاج في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم.

لكن بالنسبة للعرب والمسلمين فالحوار مع الذات لابد أن يسبق الحوار مع الاخر، أو أن يسيران جنباً إلى جنب كما لابد أن يرتكزا على قاعدة الإيمان الراسخ بالتعددية الثقافية، ومعرفة الذات ومساءلتها وبلورة أطر مرجعية للحوار البناء مع الآخر، ورفض الاستبداد وكافة أشكال التمييز العرقي والديني، وبناء الدولة المدنية القادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية المستدامة، ويهدف الحوار مع الذات أيضاً للحفاظ على التنوع الثقافي في الوطن العربي في إطار الوحدة، وضمان الانفتاح على الثقافة الكونية، ورفض كل أشكال التعصب والانغلاق والاستعلاء والعنصرية، وقبول

[1] - خالد عبد اللطيف، **" مستقبل العلاقات بين شمال وجنوب المتوسط "** في مجلة السياسة الدولية، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، العدد 123 1996 ، ص 250 .

الآخـر وتعزيـز روح التسـامح واحـترام الـتراث الروحـي والثقـافي لكافـة الشـعوب، إن العـرب والمسـلمين هـم اليـوم في قلـب الصـراع الـدولي المتفجـر حاليـاً في العـالم، وذلـك علـى العديـد مـن الجبهـات السياسـية والعسـكرية والاقتصـادية والثقافيـة، والحـوار أصـبح المخـرج الوحيـد للتـأقلم والتكيـف مـع الواقـع الـدولي.[1] فظـاهرة التطـرف والارهـاب المرتبطـة بالإسـلام، صـارت تفـرض علـى المسـلمين ضـرورة تمثيـل صـورة الاسـلام الحقيقيـة البعيـدة عـن العنـف، ويعتـبر الحـوار أهـم وسـائل تجسـيد ذلـك عمليـا، ومـن جهـة أخـرى التعـاون مـع دول الجـوار العربـي في محاربـة التهديـدات الأمنيـة المتعـددة، كالارهـاب والجريمـة والهجـرة غيـر الشـرعية وغيرهـا، وذلـك مـن خـلال الحـوار والتعاون وتنسيق الجهود.

[1] - Said Yasin , « **Stratégies Méditerranéennes** » , In Cycle / Conférence Du 17 déc 2006 , Biblioteca Alexandrie , p p 17-18 http://ramses2.mmsh.univ-aix.fr

المحور الثاني

مقاربات تحليل الأمن وتطور الدراسات الأمنية

01/ المقاربة التقليصية واللبرالية للأمن

أ- الطروحات التقليصية للأمن

تنطلق القواعد والأصول التفسيرية لهذا الاتجاه النظري المعروف بتيار الواقعية السياسية، الذي يعتمد طرح تقليصي اختزالي لمفهوم الأمن، وذلك من خلال ربطه بالدولة كفاعل وحيد في التفاعلات الدولية، وبالعامل العسكري كقطاع وحيد للأمن، فهم ينطلقون من تحليل واقع وطبيعة النظام الدولي المعاصر، الذي تسوده سياسة القوّة في علاقات مركزة بين الدول ذات السيادة، وتوظيف هذه القوّة ووسائلها لحماية المصلحة القومية أو الوطنية، اعتمادا على سلوك حفظ الأمن والاستقرار ودعم الأطراف لقدراتهم الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية.

وتستمد الواقعية الكلاسيكية أفكارها الجوهريّة من الفلسفة السياسية، خاصة أفكار **نيكولا مكيافيللي وتوماس هوبز**، فترتكز على مفهومي الصراع والقوّة كدوافع غريزية متأصلة في النفس البشرية، والتي تنعكس بالضرورة على السياسية الدولية وتصبح السمة البارزة لسلوكيات الدول. حيث يرى **مكيافيللي**: "أن ضمان أمن الدولة وبقائها هو الهدف الذي يصبو الحاكم الى الوصول إليه، وأن السياسة هي صراع مصالح خاصة اذا كانت هذه المصالح متناقضة وليست

منسجمة".[1] وهو ما يتوافق الى حدّ كبير مع فلسفة **هوبز**، الذي يؤكد بأن الانسان يسعى دائما الى امتلاك المزيد من القوّة (ومنه الدولة)، وتسعى الدولة في علاقاتها من خلال سياستها الخارجية الى تحقيق الأمن الذي يعد أولوية قصوى في هذه السياسة، وهنا تصبح الحرب في نظره مشروعة، فالقوّة في العلاقات الدولية حسب هؤلاء محورية وضرورية، وهي وسيلة أساسية لتحقيق المصلحة الوطنية كغاية، كما أن الدولة تعتبر وحدة تحليل وفاعل رئيسي لتوجيه السلوك الدولي، وذلك دون الاعتراف بدور العامل الديني والأخلاقي في السياسة الدولية، ومنه استبعاد مفهوم أخلقة العلاقات الدولية أو نفي دور الأخلاق فيها عكس المنظور المثالي.[2]

فالواقعيون في تحليلهم لأمن العلاقات الدولية ينطلقون من التفسير المنطقي والعقلاني لمجريات الأحداث الدولية المعيشة والملموسة، حيث لم تتمكن القواعد والنصوص الدولية المعتمدة من ضبط الصراعات الدولية أو كبح جماح الدول القوية في اللجوء الى الحرب فقد شهد العالم حربين عالميتين، وهو ما يستدل به الواقعيون في حواراتهم مع انصار التيار المثالي، من أن الهيئات الدولية ووسائلها القانونية والأخلاقية غير مجدية في إنهاء حالة وحقيقة فوضوية النظام الدولي، فهي عاجزة عن تجسيد سلطة فوقية على سيادة

---

[1] - عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر : دار الخلدونية ، ط1 2007 ، ص 138 .

[2] - نفس المرجع، ص ص 138 ، 139 .

الـدول، وذلـك اعتبـارا الـى التعامـل مـع الواقـع الـدولي كمـا هـو كـائن ولـيس كمـا يجـب أن يكـون، ومنـه فـان اسـتمرار سياسـة القـوّة يخـيم علـى مسـار العلاقـات الدوليـة، وهـو عكـس مـا تنبـأ بـه مفكري التيار المثالي-الأخلاقي.[1]

يعـد **هـانس مورغـانثو*** Hans Morgenthau أهـم مـن وضـع أسـس هـذا الاتجـاه بأفكـاره في مؤلـف "السياسـة بـين الأمـم – الصـراع مـن أجـل السـلطان والسـلام" ،حيـث وضـع فيـه أسـس الواقعيـة ارتكـازا علـى القـوّة كمفهـوم أساسـي في الصـراع، مـن أجـل الحصـول علـى السـلطان داخـل النظـام السياسـي أو علـى مسـتوى النظـام الـدولي.[2] فـالقوّة هـي جـوهر السياسـة وهـي مفتـاح لفهـم الصـراع، حيـث يجـب الانطـلاق مـن دراسـة هـذا العنصـر المُحَـدِّد، الـذي يـرتبط حركيّـا بـالقوانين الموضـوعية المحرِّكـة للأفـراد والمجتمـع سياسـيا والمتمثلـة في الـدوافع المصـلحية، التـي تعتـبر المعيـار الثابـت الـذي يحقـق الأهـداف الذاتيـة

---

[1] - بلقاسم كرمني، **العلاقات الدولية– دراسة للمفاهيم والمكونات وأنماط التفاعل الدولي**، المغرب مطبعة فضالة، ط1، [د.س.ن] ، ص ص 65، 66.

* هانس مورغنثاو (1904-1980) من رواد دراسة السياسة الدولية في القرن العشرين ، له إسهامات بارزة تتعلق بنظرية العلاقات الدولية ودراسة القانون الدولي، أهم مؤلفاته كتاب السياسة بين الأمم نشر عام 1948، طبعت منه العديد من النسخ كونه الكتاب الدراسي الأكثر تداولاً في هذا المجال في الجامعات الأمريكية لعقود عديدة ، ونشر العديد من المقالات في المجالات الأكثر انتشارا ومقروئية ، ورغم أنه شغل منصب مستشار في وزارة الخارجية الأمريكية ، غير أنه كان ناقد أكاديمي لسياسة الولايات المتحدة الخارجية أكثر من كونه قائمًا على صياغتها، وعارض علانيةً التدخل الأمريكي في فيتنام .

[2]- Jean-Jacques Roche **, Théories Des Relations Internationales**, 4° edition , Montchrestien edition entièrement refonddue , 2001 , pp 38 – 42 .

والقومية، والذي لا يتغير بتغير الزمان والمكان حتى ولو اختلفت طبيعة ومواصفات الصراعات الدولية .[1]

فلا يمكن حماية المصلحة الا من خلال القوة التي تمتلكها الدولة، فالمصلحة القومية ملازمة لسلطان الدولة ومصدر لبقائها وحماية أمنها الاقليمي والمؤسسي، وهو المبدأ الذي تتوافق فيه سياسات الدول الأخرى في النظام الدولي، مما يخلق التضارب والتعارض في المصالح الدولية، التي بدورها تنتج صراعات دولية. فحسب **مورغانثو** المصلحة معيار ثابت، دون وجود أيّ اعتبار للقيم الأخلاقية، التي غالبا تتنافى مع المصالح القومية والتي يتم تحييدها.

أما **ريمون آرون** Raymond Aron فيرى أن مفهوم الواقعية السياسية تطبعه السيسيولوجية التاريخية والفلسفة السياسية للعلاقات الدولية، اعتبارا الى وجود اختلاف وتمايز بين السياسة الداخلية والخارجية، فالنظام الداخلي تكاملي انضباطي على اعتبار احتكار السلطة الشرعية لوسائل الاكراه، أما النظام الدولي فيكتسي طابع فوضوي غير منتظم في شكل حكومة عالمية، فهو يتسم بتعدد مراكز القوّة.

يتفق الواقعيون أن سعي كل دولة لتحقيق مصالحها الذاتية يحول دون تجسيد التعاون بين الدول، وهو ما

[1] - بلقاسم كرمني، مرجع سابق، ص ص 67 – 68 .

يضع حدودا صارمة حول امكانية حدوث التعاون في النظام الدولي.[1]

ويمكن تلخيص مسلمات الواقعية في النقاط التالية:[2]

- تعتمد على المقاربة التجريبية منهجيا.
- تجعل الدولة كمستوى ووحدة تحليل مركزية.
- تعتبر النظرية السياسية نتاج للتجارب التاريخية والممارسة السياسية.
- الصراع هو السمة الساسية للعلاقات الدولية نتيجة تناقض دائم في المصالح.
- تفصل كليا بين المبادئ الأخلاقية السياسية.
- السلوكية الدولية تحكمها عوامل ثابتة غير قابلة للتغيير.
- الفوضى الدولية هي نتاج غياب سلطة مركزية تحتكر القوّة.
- الدولة لا تقديم اطلاقا المواقف الأخلاقية على العمل السياسي.

إن انعدام الأمن في النظام الفوضوي هو الدافع الأساسي الى سعي الدول للحصول على أكبر قدر من القوّة المرتبطة

---

[1] - Scott Burchill , **Realism and Neo Realism – Theories of International Relations** , London , A.T.D press , 1996 , p 70 .

[2] - عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص ص 140 – 141 .

بالحاجة الى لأمن، على خلاف موقف أنصار الواقعية الكلاسيكية أنه نتاج للغريزة الطبيعية للبشر، فالقوّة لا تولد الأمن والاستقرار وإنما تولد الصراع واللا أمن، ومنه فان مفهوم القوّة رئيسي في تفسير واستيعاب التفاعلات الدولية، فالواقعيون يمثلون الاتجاه الأكثر دفاعا عن فكرة اعتبار الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة وحدها، أي أن مفهوم الأمن القومي يرتبط بالدولة، ولا يمكن ضمان هذا الأمن إلا بزيادة القدرات العسكرية، وإقامة تحالفات عسكرية دولية ضمن الترتيب النووي العالمي، وهو مفهوم يعكس التحديات الأمنية في ظل الترتيب العالمي ثنائي القطبية.[1] فهم يركزون مفهوم الأمن في عنصر الدولة والذي يتجسد من خلال قدرتها العسكرية، التي توظفها لحماية مصلحتها الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار التناقض الدائم في المصالح الوطنية الذي يميز الواقع الدولي، ومنه استمرار ظاهرة الصراع.

طروحات اللبرالية كمقاربة معرفية للأمن

ظهرت قيّم الفكر اللبرالي في فترة قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى، وسادت بقوة وانعكس تأثيرها الكبير على الرأي العام وعلى صناع القرار في العالم بعد هذه الحرب، وظهرت بقوة أكثر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد جادل

3 - Charles Philippe David et Jean Jacques Roche , **Théories de la Sécurité – Définitions Approches et Concepts de la Sécurité Internationale**, Paris , Editions Montchrestien , 2002 pp 90-91 .

أنصار هذه المقاربة على ضرورة تجاوز ونفي كل التصورات التي تبني العلاقات الدولية على عنصري القوّة والصراع، والتأكيد على امكانية قيام علاقات سلمية تعاونية. وترجع جذور اللبرالية الى القرنين أفكار كل من ايمانويل كانط Immanuel Kant وجريمي بينثام Jeremy Bentham في القرنين السادس عشر والسابع عشر، فقد انتقدا فكرة الفوضى والعنف والحرب في العلاقات الدولية، وقاما بوضع قواعد وخطط من أجل اقامة سلام دائم، وفي هذا الاطار ثار العديد من المفكرين ورجال الدين على فكرة أن الصراع حالة طبيعية في العلاقات بين الدول، ودعوا الى اقامة السلام من خلال اقامة هياكل مؤسساتية لضبط ومعاقبة كل من يهدد السلم والأمن الدوليين، كما طرح أيضا وليام بن William Penn مع نهاية القرن السابع عشر فكرة انشاء برلمان أوروبي، تكون نسبة العضوية فيه مناسبة لقوّة الدولة ويكون التشريع فيه قائم على مبدأ الأكثرية (75٪) من أعضائه.[1]

فاللبراليين ركزوا على استراتيجيتين أساسيتين لإقامة قواعد السلم والأمن الدوليين، الأولى تتمثل في العمل على زيادة وانتشار الأنظمة ذات الطابع الجمهوري الديمقراطي، التي تتحول من أنظمة دكتاتورية الى أنظمة لبرالية اقتصادية، والثانية من خلال زيادة ودعم الترابط العابر للحدود الوطنية أو

[1] - جون بيليس و ستيف سميث ، مرجع سابق ، ص 317 .

ربط المصالح الوطنية بمؤسسات مشتركة لتصبح فواعل فوق الدول.

يعتبر تحوُّل الدول الدكتاتورية الى دول ديمقراطية سبيل أساسي لعدم لجوئها الى الصراع والحرب، فتتحول الى التركز على تطوير المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وكذا تطوير علاقاتها التعاونية مع الأنظمة الديمقراطية الأخرى، فهي تقوي عملية الربط بين الدول خاصة عبر كثافة وحرية التبادل الاقتصادي، مما يجعل من هذه الدول أكثر ازدهار اقتصادي ورفاهية اجتماعية، ومنه تصبح تحبذ العلاقات السلمية للحفاظ على هذه المكاسب الثمينة، عوض إنتهاج سبيل تطوير القدرات العسكرية، الذي يرفع من حجم الخوف والتوتر مع الدول المجاورة، ويؤدي في النهاية الى الصراع والحرب.

إن قوّة المؤسسات الدولية لا تظهر في شكل توجيه سلوكيات الدول أو إجبارها على احترام نصوصها القانونية فحسب، بل هي تعمل على تعزيز أُطُر التعاون والتنافس السلمي بين الدول، ودعم احترامها لمختلف القواعد التي تلتزم بها في تعهداتها، فهي تشجع وتثمن كل سلوكيات الدول السلمية والتفاوضية المقبولة وترفض غيرها من السلوكيات الغير سلمية، فهذه القواعد والنصوص القانونية في اطار

المؤسسات الدولية تجسد فعليًّا العلاقات التعاونية والسلمية وتُحجِمُ السلوكيات النزاعيّة.[1]

فأنصار اللبرالية المؤسساتية حاولوا وضع مخرج لتجاوز المشاكل الناجمة عن البنية الفوضوية للنظام الدولي، وعلى اثرها صاغوا مجموعة من الأفكار النظرية سعيا لفهم أسباب عدم امكانية التعاون في ظل النظام الفوضوي والسبل والآليات الممكنة لتجاوز هذه الارهاصات، فلجأوا الى دراسة الاقتصاد الجزئي للوحدات السياسية التي تعمل تحت شروط المنافسة الكاملة، نظرا للتماثل الحاصل بين السوق الاقتصادية والنظام الدولي فكلاهما يتكون من بُنى فوضوية، ومقارنة الآليات التي تدعم خيار التعاون على خيار المنافسة، حيث أن تَدخُل الدولة التوجيهي ودورها التنظيمي في عمل المؤسسات الاقتصادية للتقليل من المنافسة وتعزيز التعاون في الاقتصاد الجزئي، يؤدي في النهاية الى تفادي الفوضى والحفاظ على قواعد نظام الاقتصاد التنافسي الحُرّ.

في حين أن هذه السلطة المشابهة لسلطة الدولة في النظام الدولي غير موجودة، وهو ما أدى الى تفاقم المشاكل وزيادة حدّة التنافس الى مستويات خطيرة تتحول بموجبها الى صراعات وحروب، غير أن وجود المؤسسات والأنظمة الاقليمية والدولية كفيل بحل هذه المشاكل نسبيا.

---

[1] - John Mearsheimer , **The Tragedy of Great Power Politics** , New York – london WW Norton & Company , 2003 , p p 16 - 17 .

لا تمنع الفوضى الدولية من قيام علاقات التعاون حتى وان كانت تصعبها، يرى **دوجلاس هارد** Douglas Hurd وزير خارجية بريطانيا سابقا، أنه يجب على المؤسسات أن تلعب وتستمر في لعب دور حاسم في تقوية الأمن، فهناك مجموعة من المؤسسات الدولية التي طورها الغرب برهنت على قيمتها في مواجهة الصراعات والأزمات الدولية، خاصة تحدي القدرة على التكيف مع التحول في شكل النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، مثل الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة جنوب شرق آسيا.[1] فمجموعة التفاعلات في السياسة الدولية تغيرت تدريجيا بشكل واضح على مستوى طبيعة الفواعل وشكل العلاقات.

فهناك العديد من تجارب التكتلات الاقليمية والدولية الناجحة، فمسالة ظهور فواعل جديدة الى جانب الدولة أصبح أمرا واقعا ومؤثرا في سلطاتها، حتى وان تباينت درجة تأثير هذه الفواعل على مسألة الأمن الدولي، كما توثقت العلاقات والروابط الاقتصادية والتجارية الى درجة أضحى من الصعب التضحية بالمصالح الوطنية والمكاسب الاقتصادية، فقد أصبحت متصلة بشكل لا يمكن فصلها ومتنامية بشكل كبير بما يخدم المصالح المشتركة للدول والشعوب معا.

---

[1] - عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية – الحوارات النظرية الكبرى**، مرجع سابق، ص ص 92-97 .

02- التصور الأمني الشامل – تعدد الأبعاد والمستويات

سيطرت الأفكار الواقعية لعقود من الزمن، حيث ترسخ المفهوم الأحادي لأمن الدولة وارتباطه بالقوة العسكرية كمجال وحيد للتأثير في التفاعلات الدولية، وذلك رغم الرواج الكبير للأفكار اللبرالية وظهور المؤسسات والتكتلات الدولية بشكل لافت، غير أنها لم تحد من هيمنة الفكر الواقعي الذي ظل مسيطرا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. غير أن افكار باري بوزان* Barry Buzan الذي يعد من أبرز المختصين في الدراسات الأمنية، أحدثت ثورة ونقلة نوعية في مفهوم الأمن، فقد طرح مفهوما جديدا يشرح العديد من النقاط المشوبة بالغموض والتناقض، فالأمن عند بوزان يتجاوز أمن السلطة والدولة والقطاع العسكري، فهو أوسع من ذلك بكثير ويشمل العديد من القضايا الجوهرية المتعلقة بالفرد والمجتمع والدولة والنظام الدولي على حد سواء، رغم ارتباط أمن الفرد والنظام الدولي بأمن الدولة كوحدة مركزية ومرجعية رئيسي.

الأمن عند بوزان مسألة معقدة اعتبارا الى كونه قيمة نسبية وليست مطلقة، فلا يمكن تحقيق الأمن بصفة مطلقة كما يعتقد البعض، ولا يمكن أيضا تحديد طبيعة وحجم التهديدات الأمنية بدقة، فلا توجد أدوات نظرية أو عملية لقياس درجة التهديدات قياساً علميا دقيقاً، كما هو الحال في العلوم التجريبية، فعملية توصيف التهديدات تقريبية تبقى

عمليـة تقديريـة نسـبية، وعمليـة تحديـد مسـتوى التمتـع بـالأمن أيضـا تبقـى عمليـة تقديريـة للتعبيـر عـن مسـتوى مقبـول أو مرضـي مـن الأمـن. وسـع بـوزان ايضـا مفهـوم الأمـن مـن حيـث تعـدد المسـتويات فـوق وتحـت الدولـة، فقـد كـان أول مـن تحـدث علـى أمـن الفـرد كمسـتوى مهـم دون الدولـة، كمـا تحـدث عـن الأمـن المجتمعـي والـدولي والاقليمـي، مـن جهـة أخـرى يحـدد بـوزان خمسـة قطاعـات للأمـن وهـي متكاملـة ومترابطـة ببعضـها الـبعض بحيـث يتعـذر فصـلها، فكـل خلـل أو تهديـد يمـس أحـد هـذه القطاعـات يكـون لـه تـأثير مباشـر علـى القطاعـات الأخـرى بالضرورة، وهذه القطاعات الأساسية هي:[1]

- القطـاع العسـكري: يعـبر عـن القـدرات الدفاعيـة والهجوميـة للدولـة، ومـدركات نوايـا الـدول الأخـرى، وتحـرر مـواطني الدولـة مـن الخـوف مـن العـدوان العسـكري الخارجي.
- القطـاع الاقتصـادي: يعـبر عـن وجـود المـوارد الماليـة الكافيـة، وضـمان الأسـواق مـن أجـل الحفـاظ علـى قـوة

* باري بوزان Barry Buzan أحد أكبر المنظرين للأمن في الفترة التي تلت الحرب الباردة، قدم اسهامات كبيرة في مجال الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية ، انخرط في البداية ضمن أنصار التيار الواقعي في محاولة لتحديث الواقعية الجديدة ، ثم ساهم في توسيع مفهوم الأمن ضمن مدرسة كوبنهاغن في اطار أبحاثها في السلام ، والتي أطلق عليها الواقعية ما بعد البنيوية ، من أهم مؤلفاته كتاب People States and Fear : The National Security Problem in International Relation .

[1] - Barry Buzan , **People States and Fear** : An Agenda For International Security Studies in the Post- Cold War Era , 2nd ed , Boulder ,CO : Lynne Rienner Publishers , 1991 , p p 19-20 .

الدولة الاقتصادية ورفاهية مواطنيها وتحررهم من الحاجة.

- القطاع السياسي: يعبر عن مستوى الاستقرار السياسي والتنظيمي للدولة، ومصدر شرعية السلطة.

- القطاع الاجتماعي: يعبر عن قدرة المجتمع على حماية خصوصياته الثقافية واللغوية والدينية والهوية الوطنية من مختلف التهديدات، والقدرة على تطويرها وتكيفها مع هويات وثقافات المجتمعات.

- القطاع البيئي: يعبر عن القدرة على المحافظة على المحيط البيئي ضد كل ما يعيق النشاط البشري.

يتفق العديد من المهتمين بالدراسات الأمنية بأن تحليل باري بوزان يوسم بأنه الأوسع والأشمل، فقد أخذ منحى عمودي وأفقي في نفس الوقت، عموديًا كونه حدد العناصر الأساسية للتحليل العلمي للظاهرة الأمنية، وهي مرجعيات تحليل جديدة تتمثل في الفرد والدولة والنظام الدولي مع التركيز على الدولة كفاعل مركزي، وأفقيًا كونه ركز على قطاعات جديدة كانت مهملة من قبل، وهي متعلقة بالقضايا الأمنية في أبعادها العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والايكولوجية.[1] يعتقد بوزان بأن التهديدات

[1]- Alex Macleod , Anne-Marie D'aoust et David Grondin , **" les etudes de sécurité** " In Alex Macleod et Dan O'meara (ed) , **Theories**

العسكرية لم تعد مصدر أساسي لغياب الأمن، وهي بدورها غير قادرة كوسائل علاجية على تحييد هذه التهديدات المعقدة والمترابطة والمتداخلة في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى والهوياتية والبيئية.

03- الأطر الجديدة للتحليل الأمني واسهامات مدرسة كوبنهاغن

ركز أنصار هذا الاتجاه على تطوير الأمن في مفهومه الاجتماعي، ويعتمدون في ذلك على مختلف التغيرات الجوهرية في النظام الدولي، خاصة ما تعلق بظاهرة العولمة وما ترتب عنها من تخطي للحدود السيادية للدولة في جميع المجالات على رأسها الجانب الثقافي، وكذا ظاهرة كثافة الهجرة في جميع أنحاء العالم وظهور الأقليات بقوّة في الدول الأوربية والغربية. فقد أكد أصحاب المدرسة الانجليزية (كوبنهاغن)*، أن العولمة المعاصرة أثرت بقوة على الهويات المجتمعية، التي وجدت نفسها مهددة بمجموعة من العوامل، خاصة تدفق الهجرات والغزو القسري للثقافات الأجنبية المختلفة.[1]

---

des Relations Internationals – Contestations et Resistances , Québec : Athena Editions , 2007 , p 362 .

* مدرسة كوبنهاغن أو معهد بحوث السلام لكوبنهاغن انشا سنة 1985 ببريطانيا " Conpenhagen Peace Research Institute " وترسم اطارا نظريا للدراسات الأمنية ، ويمثل منبرا نظريا رائدا في دراسات شؤون الأمن والسلام انطلاقا من خلفية فكرية نقدية، واستضاف المعهد مجموعة مهمة من الباحثين والمفكرين ساهموا بشكل مهم في اثراء رصيده ، من أهمهم باري بوزان barry buzan و أولي وايفر Ole Waever و وياب دي وايلد Jaap de Wilde و مورتن كيلستروب Morten Kelstrup و بيير ليميتر Pierre Lemaitre ويعتبر بوزان أهم من أثر في هذه المدرسة عندما كان مديرا لأحد المشروعات

فحاولوا توسيع دراساتهم الى قطاعات مختلفة غير البعد العسكري، فركزوا بالأساس على الأمن الاجتماعي أو الأمن المجتمعي كما يسميه البعض.

ورغم أن **باري بوزان** هو أول من أدخل مفهوم الأمن الاجتماعي في الدراسات الأمنية، غير أن أنصار مدرسة كوبنهاغن خاصة أولي وايفر Waever، هم الذين طوروا هذا المفهوم واعتمدوه مرجعية جديدة للأمن، وذلك لأن العديد من التهديدات الجديدة في النظام الدولي الحالي تهدد أمن المجتمع أكثر مما تهدد أمن الدولة، فالمجتمعات أصبحت مهددة في هوياتها في ظل انتشار الظواهر العابرة للحدود، والاستيراد والواسع للبضائع الثقافية الأجنبية وزيادة تدفقات الهجرة، ويرى **وايفر** أن تصاعد الخوف المرتبط بانعدام الأمن اليوم ، هو مرتبط بالسلوكيات غير المدنية، بالآخر ، بالهجرة، بضياع القيم الثقافية.

ومن الأمثلة على ذلك الاعتداءات العرقية على الأجانب في أوربا، والتطهير العرقي في يوغسلافيا سابقا، وعليه فان الأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي.[1] فادراك التهديدات الأمنية المجتمعية أو مدى خطورة التهديد

البحثية للمعهد بعنوان " السمات غير العسكرية للأمن الأوربي وتطوير مشروعين بحثيين مع أولي ويفر المعروفين ب01/ الأمن المجتمعي 02/ نظرية الأمننة .

[1] - Dario Battistella ,**Théories des Relations Internationales**, 2nd éd , Paris: Presses de S.P ,2006, p 480 .

[1] - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص 58 - 59 .

المحتمل ضد القيم الاجتماعية والثقافية والهوياتية، يكون بناءً على ارتفاع درجة احساس الجماعة أو أفراد المجتمع، بأن هويتها أصبحت مهددة في بقائها وتماسكها بفعل عوامل خارجية مرتبطة بالآخر، ويكون هذا المجتمع آمنا عند ما تكون له القدرة في الحفاظ على خصائصه الاجتماعية والثقافية في وجه هذه التهديدات، مع تكيفه الايجابي أو التطوري مع البيئة الدولية المحيطة.

فأنصار هذا التيّار قاموا بتغيير الموضوع المرجعي أو وحدة التحليل من الدولة الى المجتمع، ومن حماية أمن الدولة ضد التهديدات العسكرية تقليديا، الى حماية الأمن الاجتماعي والهوية الاجتماعية من التهديدات الذاتية وليس الموضوعية.

04- المقاربة النقدية للأمن وتصورات ما بعد الحداثة

يعتقد أنصار هذه المقاربة أن عدم القدرة على إيجاد حلول ناجعة للمشاكل الأمنية ، يرجع بالأساس الى الخطأ في تحديد مرجعية تحليل العلاقات الدولية، فمعظم الجهود والمحاولات التنظيرية ترتكز على المرجعية الدولانية، غير أن تحقيق أمن الدولة لا يترتب عنه تحقيق أمن الأفراد دائما كما أن الدولة قد تكون في بعض الأحيان مصدر من مصادر تهديد أمن الأفراد في حدّ ذاتها، مثلما هو شائع في العديد من النظم الشمولية، التي تتبنى سياسات القمع والاضطهاد السياسي كوسائل لحماية السلطة، ومنه ضرورة مراجعة وحدة أو

مرجعيـة التحليـل في الدراسـات الأمنيـة، وبالتـالي فهـم ينطلقـون مـن النقـد الشـديد لشـكل النظـام الـدولي القـائم، خاصـة مـا تعلـق بسـمات الفوضـى والغـش وانعـدام الثقـة، والنقـد بالأسـاس موجـه للمجتمـع وللأفكـار السـائدة فيـه وللأيديولوجيـة الاجتماعيـة التـي تتسـبب في التفـاوت والطبقيـة والـلا مسـاواة، فالنظـام الـدولي هـو انعكـاس لصـورة هـذا المجتمـع، فهـذه المقاربـة تهـدف الـى تحريـر المجتمـع وتغييـر شـكل النظـام الـدولي علـى أسـس المسـاواة والعدالة والتحرر الانساني.

فـالمنطق التقليـدي السـائد والقـائم علـى أمـن الدولـة، نجـده في الحقيقـة لا يتضـمن بالضـرورة أمـن الفـرد، غيـر أن أمـن الفـرد يترتـب عنـه أمـن الدولـة بالضـرورة، وذلـك لأن هـدف الدولـة الأساسـي هـو تحقيـق أمـن مواطنيهـا، وكلمـا نجحـت في ذلـك أصـبحت دولـة آمنـة، كمـا أن أمـن النظـام الـدولي يمكـن تحقيقـه مـن خـلال تحقيـق أمـن الأفـراد، وذلـك لأن الفـرد عنصـر مشـترك بين الدولة والنظام الدولي.

ومـن أهـم رواد هـذه المقـاربة مـاكس هوركهـايمر Max Horkheimer وروبـرت كـوكس Robert Cox وتيـودور أدورنـو Theodor Adorno ، فهـم يطـالبون بضـرورة تبنـي مرجعيـة جديـدة وهـي الفـرد والتخلـي عـن المرجعيـة التقليديـة أي الدولـة، فـالفرد كمرجعيـة جديـدة هـو مركـز أو محـور تفاعـل السياسـة الدوليـة والعلاقـات الكونيـة، ويجـب عـدم معالجـة أمـن

الدولة على حساب أمن الفرد، أيضا التركيز على الموضوعات التي لها علاقة بأمن الفرد أينما وجد في أي منطقة في العالم.

فمن بين هذه الموضوعات حاليا مشاكل الفقر والغذاء والصحة والمرض والتعليم والمخدرات والارهاب والهجرة غير الشرعية وتجارة البشر والأسلحة والتصحر وغيرها، وبذلك يكون التباين مع النماذج النظرية التقليدية تباينا جوهريا ومنهجيا وعميقا، فالوحدة التحليلية الرئيسية بالنسبة لهذه المقاربة في تحليل العلاقات الدولية، هي أمن الانسان أو التحرر الانساني Emancipation Human.

وبالتالي فان هدف هذه المقاربة هو تحقيق أمن الفرد ضد مختلف التهديدات دون الاعتبار الى أنها تهديدات على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، ويتحقق التحرر الانساني – تحرر الأفراد والجماعات – بتجاوز مختلف القيود والكوابح الفيزيائية والاقتصادية والسياسية التي تُعيقهم عن اختيار ما يريدونه.[1] فمسألة التحرر والانعتاق عند " كين بوث" Ken Booth هي قلب النظرية النقدية للأمن العالمي، فجوهره الحرية من كل القيود التي تعيق الأفراد والشعوب من تحقيق خياراتهم.[2]

---

[1] - عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1 ، 2011 ، ص ص 70 – 71.

[2] - Ken Booth , **Theory of World Security** , Cambridge University Press , 2007 , P 110 .

ان مختلف التهديدات ضد أمن الشعوب والأمم في عالم اليوم، ليس مصدرها القوات العسكرية للدول، وانما هي مرتبطة بعناصر أخرى كالركود الاقتصادي والاضطهاد السياسي، وندرة الموارد والتنافس العرقي وتدمير الطبيعة، والارهاب ومختلف الجرائم والأمراض، ومن هنا يركز أصحاب المدرسة النقدية على أن الفرد والمجتمع هما الوحدتين الأساسيتين لتحليل الأمن وكذا المرجع الوحيد للدراسات الأمنية وليس الدولة، التي في بعض الأحيان تقف عائقا أمام أمن الأفراد من خلال السياسات التي تتبعها.[1]

فقد انتشرت في العديد من الدول الافريقية والآسيوية وحتى أوربا الشرقية العديد من الظواهر الخطيرة، كأنواع مستحدثة من التهديدات التي تتميز بالتعقيد الشديد، من أبرزها الصراعات المسلحة ذات الطابع القبلي والأهلي والديني والسياسي داخل الدولة، وعمليات التصفية العرقية ومشاكل سوء التغذية وانتشار الأمراض المُعديّة، والارهاب وتجارة المخدرات والأسلحة وتخريب المجال الحيوي البيئي وغيرها، وهنا تعجز الدول على وضع حلول لهذه المشاكل الأمنية منفردة، فهي تتجاوز قدراتها بعد أن أصبحت تتخطي الحدود السيادية التقليدية لها، ومنه لم تعد الحرب هي الهاجس الأمني الكبير للعديد من سكان المعمورة، بقدر ما تخيفه المشاكل اليومية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية، كندرة

[1] - عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق ، ص 59 .

المـــوارد والســـلع الضـــرورية، والاجتماعيـــة كـــالفقر والبطالـــة والصـــراع، والصـــحية كـــالأمراض والأوبئـــة ونقـــص الرعايـــة الصـــحية، والبيئيـــة كتلـــوث الميـــاه والهـــواء ونقـــص الغطـــاء النبـــاتي وغيرها.

إن طبيعـــة التهديـــدات هـــي التـــي تحـــدد طبيعـــة الوســـائل وآليـــات المعالجـــة، ففـــي حـــين كانـــت التهديـــدات التقليديـــة ذات الطـــابع العســـكري تتطلـــب معالجتهـــا تـــدخل الدولـــة بالوســـائل العســـكرية، ويكـــون التـــدخل قبليـــا مـــن خـــلال زيـــادة القـــدرات لـــردع العـــدوان أو بعديـــة بالـــدفاع والتصـــدي للقـــوات المعتديـــة، فـــان التهديـــدات المتنوعـــة التـــي نحـــن بصـــددها مـــن غيـــر المجـــدي حلهـــا بواســـطة القـــوة المســـلحة، فهـــي تتطلـــب تـــدخلا قبليًّـــا مـــن خـــلال وســـائل متنوعـــة في مجـــالات مختلفـــة، فهـــذه الوســـائل مرتبطـــة بالحيـــاة اليوميـــة للإنســـان، كالتنميـــة الاقتصـــادية والتنميـــة السياســـية والتنميـــة الاجتماعيـــة وغيرهـــا مـــن تـــوفير شـــروط الحيـــاة الكريمـــة، التـــي تجعـــل الانســـان متحـــررا مـــن الخـــوف والحاجـــة معـــاً حاضـــرا ومستقبلا.

ولا يمكـــن أيضـــا إغفـــال مســـألة الخطـــاب المتعلـــق بتحديـــد طبيعـــة التهديـــدات ومـــدى خطورتهـــا، فنـــوع الخطابـــات السياســـية والايديولوجيـــة تجـــاه قضـــايا معينـــة هـــو المحـــدد الـــرئيس لتصـــنيفها ضـــمن القضـــايا الأمنيـــة مـــن غيرهـــا فحســـب دريـــدا Derrida: "يســـتحيل معرفـــة الواقـــع خـــارج نطـــاق الخطـــاب المســـتخدم

ويستحيل التعبير عنه".[1] فتكرار الخطاب السياسي للنخبة أو الحكومة تجاه مسألة على أنها ذات طابع أمني وعلى انها تشكل تهديدا فعليا، يجعل المواطنين على اقتناع بذلك تكون قد صارت بذلك قضية أمنية يجب ادراجها ضمن السياسة العليا للدولة فحسب وايفر Waever: "يشكل الأمر مشكلة أمنية عندما تعلن النخب أنه كذلك".[2]

فالخطاب المهيمن اعتبارا الى قيم وايديولوجية ومصالح النخبة عنصر رئيس في تصنيف المسائل الأمنية أو أمننة المسائل الغير أمنية.

[1] - عبد الوهاب المسيري ، فتحي التريكي ، **الحداثة وما بعد الحداثة** ، دمشق : دار الفكر ، ط1 ، 2003 ، ص 89 .

[2] - Ole Waever , **" Securitization and Desecuritization "** , In Ronnie D. Lipschutz (ed) , On Security , New York : Colombia University Press , 1998 , p 06 .

المحور الثالث

النظم الأمنية الاقليمية والتحول في مفهوم الأمن

01/ الأنظمة الأمنية وسياسات التكتلات الاقليمية

النظـام الاقليمـي أو التكتـل الاقليمـي هـو فاعـل أو كيـان وظيفـي مهـم جـدا في بنيـة النظـام العـالمي المعاصـر، فهـو وحـدة وسـطية تتموقـع بـين الدولـة القوميـة كفاعـل تقليـدي والنظـام الـدولي، وهـو تجمـع بـين مجموعـة مـن الوحـدات السياسـية المحـددة بـإقليم جغـرافي، تسـعى مـن خلالـه الـى تحقيـق قـدر مهـم مـن التعـاون والانسـجام وتنسـيق السياسـات والأهـداف في مجـالات مختلفـة، وتتفاعـل فيمـا بينهـا بحيـث تكـون كـل وحـدة جـزء أساسـي في هـذا النظـام تـأثر وتتـأثر بـه باسـتمرار في كـل تفاعلاتهـا، ويعـد النظـام الاقليمـي كفاعـل جديـد في العلاقـات الدوليـة وحـدة تحليـل أساسـية، أصـبحت ذات أهميـة كبيـرة في الدراسـات الأمنيـة، وتحليـل السياسـة الخارجيـة وتحليـل عمليـة صنع قرار السياسية الخارجية.

ويعتـبر العامـل الاقتصـادي الـدافع الرئيسـي لظهـور وتطـور سياسـة بنـاء الأنظمـة الاقليميـة ذات الطـابع الاقتصـادي، نظـرا لتطـور التجـارة العالميـة وسـيطرة الفكـر اللبرالـي علـى العلاقـات الاقتصـادية، وأيضـا تطـور الـنظم الاقليميـة الأمنيـة نظـرا لزيـادة حجم التهديدات الأمنية وتعقيدها.

والأقـاليم هـي هياكـل سياسـية صـورية تتشـكل مـن خـلال هويـات وصـلات الـدول المحليـة، فهـي شـبيهة بـالأمم، فنجـد العديـد مـن التسـميات التـي تـدل علـى ذلـك المعنـى مثـل الشـرق

الأدنى أو الشرق الأقصى، برزت أكثر في الوقت الذي كانت تهيمن فيه الرؤية الامبريالية التي تأخذ بمركزية أوربا، إن تأسيس الأنظمة الاقليمية ودون الاقليمية والمجموعات والمنظمات الدولية والاعتراف بها، انما يعتمد على عوامل ثقافية وتاريخية اضافة الى مجموعة من التصورات الذاتية، بقدر اعتمادها على أي منطق موضوعي.[1]

فالإقليمية عملية تتضمن نمو الارتباطات المشتقة من النشاط الاقتصادي، وأيضا عملية الربط الاجتماعي والسياسي بين المكونات، وتساهم الهوية والوعي الاقليميين – التقاليد الثقافية والاجتماعية والتاريخية – في الادراك المشترك للجماعة الاقليمية، كما يكون لحكومات الدول الأعضاء في هذه الجماعة الاقليمية دور مهم في التنسيق، بغية إدارة المشاكل المشتركة وتعزيز التماسك الاقليمي.[2]

وفي نفس السياق ضرورة توظيف القدرة العسكرية في تحقيق الأمن وليس تهديده، وذلك باستخدام الوسائل العسكرية لأغراض غير عسكرية، وذلك بإخراجها من المهام التقليدية المرتبطة بالدفاع ودرء العدوان الى المهام السلمية، كما هو الحال باستخدام الوسائل العسكرية الأوربية لحلف الناتو في البوسنة لمنع حدوث المواجهة

[1] - حسن حسن وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، 2006 ، ص 324 .
[2] - جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص ص 853 – 854 .

العسكرية والقتال بين الأطراف هناك، فالجهاز العسكري في النظام الاقليمي المتوسطي عموما ينبغي أن يستخدم فيما بين بلدان حوض المتوسط لأغراض سلمية وانسانية وليس عسكرية بحتة.[1]

ويرجع تطور دراسة النظم الاقليمية كوحدة تحليل أساسية لفهم العلاقات الدولية الى بحوث أنصار المدرسة السلوكية، من خلال تقديمهم لتفسيرات وتحليلات علمية لمختلف سلوكيات الفواعل في البيئة الدولية، وذلك بناءً على دراسة العناصر المكونة لبنية النظام الدولي والدور الوظيفي لكل فاعل داخل هذا النظام، وكان لنظرية الوظيفية الجديدة دور في ابراز اهمية مستوى التحليل الاقليمي، وأيضا أسهمت بعض الدراسات الاجتماعية والسياسية في تطوير هذا الحقل، من أهمها أفكار غبريال ألموند G.Almond وتالكوت بارسونز T.Paersons وكارل دوتش K.Deutsch ومورتن كابلان M.Kaplan.

وتزامنا مع ذلك عرفت البيئة الدولية انتشارا كبيرا لظاهرة الإقليمية في الفترة التي تلت الحرب الباردة، حيث انتشرت عمليات الاندماج والتكامل الاقليمي بقوة، والتي فسرها كارل دوتش من خلال تطوير نظرية الاتصالات

---

[1] - غيدو لينزي ، " **أبعاد الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية – الأوربية** " ، أعمال مؤتمر دولي بعنوان : **العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها** ، بتاريخ :09/11/02- 1997 ببروكسل .

الاجتماعية، في حين ركز أرنست هاس E.Haas في المقابل على دور جماعات المصالح في تقريب الدول ودعم عمليات التكامل، وكلاهما يعتمدان على المجموعة الأوربية كنموذج لتأكيد وجهة نظرهما، فهما يعتبرانها أفضل نموذج للاندماج الاقليمي، وهما بذلك يخالفان وجهة نظر دافيد ميتراني Mitrany David الذي يرفض سياسات الاندماج الاقليمي، وذلك حسبه لإمكانية إنتاجها لسلوكيات مشابهة لسلوكيات الدولة بين هذه التكتلات الاقليمية.[1]

فأصبحت ظاهرة النظم الاقليمية أو نشوء الكتل والتجمعات الاقليمية السمة البارزة في النظام الدولي، نتيجة متطلبات الواقع الدولي التي انعكست على هيكل هذا النظام، وكذا ضرورات الحفاظ على التوازن في بنيته، فظهرت العديد من التنظيمات الاقليمية سواء منها ذات الطابع الاقتصادي أو الأمني، فالتكتلات الاقليمية قد تتجسد في عمليات اندماج اقتصادي مثلما هو الحال بالنسبة للإتحاد الأوروبي، وقد تكون منظومات إقليمية أمنية مثلما هو الحال لحلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وقد تأخذ طابع سياسي شامل مثلما عو الحال لجامعة الدول العربية.

حيث قامت الدول الأوربية بإنشاء السوق الأوربية المشتركة، التي تطورت من التعاون في الجانب الاقتصادي الى

[1] - كريم مصلوح ، **التعاون والتنافس في المتوسط** ، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، ط1 ، 2013 ، ص 33 .

الجانبين السياسي والأمني، باسم جديد -الاتحاد الأوربي UE، وجماعة دول شرق آسيا أو نظام الآسيان ASEAN، ومجلس التعاون الخليجي، ورابطة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA ، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية LAFTA ، والسوق المشتركة للكاريبي CARICOM، وفي الجانب الأمني أيضا حلف الأطلسي NATO كمنظومة أمنية أمريكية أوربية، ومنظمة الدول الأمريكية OAS ، ومنظمة جنوب شرقي آسيا SEATO ، وحتى المنظومات الاقليمية ذات الطابع الثقافي والديني كمنظمة التعاون الاسلامي.

وذلك رغم الجدل الكبير ضد توجه النظام العالمي نحو الاقليمية، فقد ظهر ما يسمى تيار الإقليمية في مواجهة تيار العالمية Regionalism Versus Universalism، فأي نظام يمكن اتباعه لتنظيم التفاعلات الدولية وتحقيق السلم والأمن الدوليين.[1]

وأثبت النشاط الميداني للتنظيمات الاقليمية نجاعته، فقد نجحت بعض المنظمات الاقليمية في تدخلاتها فيما لم تنجح فيه جهود منظمة الأمم المتحدة العالمية، فتطورت بعثات السلام المنفذة من طرف المنظمات الاقليمية من سنة

---

[1] - جميل مطر ، علي الدين هلال ، **النظام الاقليمي العربي** ، لبنان : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1986 ، ص 23 .

2002 الى سنة 2005 لتصل الى أعلى معدلاتها (37 بعثة) منذ نهاية الحرب الباردة، إضافة الى ذلك وبدءًا من تولي حلف الناتو NATO القوة الدولية للمساعدة الأمنية ISAF في أفغانستان عام 2003، ظهرت رغبة متنامية من جانب المنظمات الاقليمية للقيام بالعديد من العمليات خارج حدودها.[1]

وفي ظل تطور دور المنظمات الاقليمية في الشؤون الدولية، ظهر ما يعرف بالإقليمية الجديدة Neo Regionalism والتي تجاوزت الأسس التي تقوم عليها الإقليمية التقليدية، مثل ضرورة التجاور الجغرافي في بناء النظام الاقليمي، والتوافق الايديولوجي والثقافي والتركيز على انشاء مؤسسات ذات طابع حكومي وغيرها، فالإقليمية الجديدة تركز بدرجة أساسية على امكانية تبادل المصالح أو المصالح المشتركة، وتراهن على دور القطاع الخاص وتكثيف الاستثمار ودور المؤسسات البحثية، التي تعتبر كافية لإقامة تنظيم اقليمي فعال حتى ولو كانت وحداته متباعدة جغرافيا أو غير منسجمة ايديولوجيا.

ويرتبط بناء أي نظام اقليمي أمني غالبا بالعديد من الرهانات والارهاصات، يتطلب على الوحدات الأعضاء إرادة كبيرة لتجاوزها ومعالجتها بحلول موضوعية، فعلى سبيل

[1] - حسن حسن وآخرون، مرجع سابق ، ص 273 .

المثال النظام الاقليمي المتوسطي الذي هو موضوع هذا الكتاب مرتبط بالعديد من الرهانات والمصاعب. ويرجع ذلك لدافعين على الأقل الأول يتعلق بالمتوسط وتبرره الكتل الجيو-سياسية للمتوسط، شمال افريقيا والشرق الأوسط واسرائيل وتركيا والبلقان وأوربا الغربية، إضافة الى تقسيم آخر من قبيل المتوسط الغربي والمتوسط الشرقي أو شمال جنوب، وعالم مسيحي وعالم إسلامي وآخر يهودي، وإذا ما تمت مقاربة هذه العوامل من زاوية العمق التاريخي تتضح الرؤية أكثر حول المستقبل الأفضل والمستقبل الأسوأ لإقليم المتوسط.[1]

1/ أنماط التعاون الدولي الجديدة ضمن النظم الأمنية الاقليمية

لقد سادت نماذج عديدة للتعاون الأمني الاقليمي والعالمي قبل الأنماط الجديدة التي نحن بصددها، غير أن لهذه النماذج علاقة قوية واتصال مع الأنماط الجديدة السائدة حاليا، من أهمها **نظام التحالفات الدولية** الذي يعتبر من أقدم صور التعاون الدولي، ويعرف بأنه تعاون عسكري وسياسي بين عدد من الدول لمواجهة تهديد أو خصم مشترك من خارج التحالف، فأطراف التحالف يتعاهدون على المساعدة المتبادلة في حالة الحرب، فوحدة المصلحة هي الرباط العضوي بين

[1] - كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 36 .

الـدول والأفـراد بهـذا الصـدد، فـلا توجـد صـداقة دائمـة أو عـداوة دائمـة في هـذا النطـاق بـل مصـلحة دائمـة.[1] أمـا النظـام الثـاني فهـو **نظـام الأمـن الجمـاعي** الـذي جـاء كـرد فعـل علـى سياسـات التحالفـات وتـوازن القـوى، ويهـدف هـذا النظـام الـى احتـواء ظـاهرة الحـروب والصـراعات الدوليـة، وتجـاوز عـالم الواقعيـة الـذي يتصـف بـالعون الـذاتي، فسـلوك الـدول لـيس بالضـرورة نتـاج لبنيـة النظـام الـدولي، بـل يمكـن أن يكـون للأفكـار دور مهـم في تغيير هذا الواقع الدولي.[2]

في حـين النظـام الثالـث هـو **نظـام التعـاون الأمنـي الاقليمـي**، الـذي تحـدد فيـه المعـايير سـلوك الـدول التـي غالبـا تكـون ذات طبيعـة تعاونيـة وإيجابيـة، كمـا تـوفر سـبلا لإتبـاع هـذه المعـايير ودعمهـا والتأكـد مـن صـحتها، وتضـمن الـنظم الأمنيـة قطاعـا عريضـا مـن القواعـد السـلوكية، كعـدم اسـتخدام القـوة واحـترام حـدود وسـيادة الـدول وقواعـد اسـتخدام الأسـلحة والأنشـطة العسـكرية، ومـن أبـرز هـذه الـنظم منظمـة الأمـن والتعـاون في أوروبا.[3]

وأخيـرا **نظـام المجتمـع الأمنـي** فهـو مجموعـة مـن الـدول، يوجـد بينهـا تأكيـد علـى أن أعضـائها أو أعضـاء هـذا المجتمـع الأمنـي لـن يـدخلوا في قتـال مـادي مـع بعضـهم، وأنهـم سـيعمدون

---

[1] - بلقاسم كرمني، مرجع سابق، ص 232 .
[2] - جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص ص 430 - 431 .
[3] - حسن حسن وآخرون، مرجع سابق، ص ص 326 – 327 .

الـى تسـوية خلافـاتهم بطـرق أخـرى، ويعتـبر **كـارل دوتـش** أوربـا مجتمـع أمنـي يتـألف مـن الـدول الديمقراطيـة الصـناعية، فهـو يتضـمن تفـاعلا أكثـر كثافـة واسـتمرار وشـمولية مقارنـة بالنمـاذج السـابقة، وينطلـق في مرحلتـه الأولـى بالقضـاء علـى خطـر نشـوب نزاع داخل المجموعة.[1]

تتمحـور الأنمـاط الجديـدة للتعـاون الأمنـي الاقليمـي حول أربعة عناصر أساسية هي:

- **الحـوار الأمنـي الاقليمـي وإدارة النزاعـات**: المؤسسـات التـي تنشـأ لتجسـيد النظـام الأمني الاقليمـي، تـوفر أطـرا وسـبلا للتواصـل والحـوار وبنـاء الثقـة بـين الـدول الأعضـاء، سـواء مـن خـلال اجتماعـات القمـة التـي يعقـدها رؤسـاء الـدول والحكومـات، أو مـن خـلال اجتماعـات مسـؤولي القطاعـات وقيـادات الجـيش، فهـذه الأطـر تسـاعد في حـل الخلافـات وتـدعيم الـوعي بالمصـالح والهويـة المشـتركة، مثلمـا حـدث في انهـاء العـداء التـاريخي بـين أعضـاء الاتحـاد الأوربـي فرنسـا وألمانيـا، اضـافة الـى الأدوار الخارجيـة المتعلقـة بالسـلام وتقديم المساعدات لتفادي النزاعات.

---

[1] - نفس المرجع، ص 327 .

* وهي مجال من سياسة الاتحاد الأوروبي يغطي الدفاع و الجوانب العسكرية، فضلا عن إدارة الأزمات المدنية، و سياسة الأمن والدفاع المشترك هي من صلاحيات المجلس الأوروبي ، أحد مؤسسات الاتحاد الأوروبي ، وقد اتبعت السياسة الأمنية الأوروبية عدة مسارات مختلفة خلال عقد التسعينات ، وتطور في وقت واحد داخل الاتحاد الأوروبي الغربي وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي نفسه .

وبهذا الصدد تعتبر السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوربي من أهم الأمثلة تطورا على الهيكل الاقليمي، فقد شهد نموا منتظما في طموحه ونطاقه وتنوعه وفي سياسة الأمن والدفاع الأوربية*، فهو يتخطى حدود تحقيق السلام داخل الاتحاد الى استخدام أساليب عمل جماعية في الخارج، من خلال تقديم المساعدة في تجنب النزاعات التي تحدث خارج حدود الاتحاد، كتطوير بعثات شبه دائمة وتوظيف مبعوثين فوق العادة في العديد من مناطق النزاعات.

ووصلت أهداف وطموحات الاتحاد الى جانب حلف الناتو بعد النجاح الكبير في مهامهما داخليا وخارجيا، الى الاسهام في ظهور مجتمع أمني في أوربا الغربية وصولا الى أوربا الشرقية، وتحاول نقل تجربتها أيضا الى دول البلقان الغربية، مثلما تحاول رابطة بلدان جنوب شرق آسيا تقليده، بعد تأسيس المنتدى الاقليمي لرابطة بلدان جنوب شرق آسيا سنة 1994، ونجاحها في الحوار مع دول الجوار الكبرى مثل الصين، الذي ترتب عنه التوقيع على اتفاقية الصداقة والتعاون معها في 2003، مما عزز الحوار مع دول الجوار للرابطة وتجاوز جزء مهم من الصراعات.[1]

[1] - حسن حسن وآخرون، مرجع سابق، ص ص 328-331 .

سبل جديدة للتعاون العسكري الاقليمي: دأبت المجموعات الاقليمية تنفيذ تعاونها العسكري تركيزا على اتفاقيات الحد من التسلح الاقليمية أو إجراءات بناء الثقة الأمنية، مثلما كان مع منظمة الأمن والتعاون في أوربا حيث دعمت اجراءات المناطق الخالية من الأسلحة النووية في العديد من المناطق في العالم، وبعدها قامت كل من روسيا والصين وكازخستان وأوزبكستان وطاجيكستان وقرغيزستان، بإبرام اتفاقيات للحد من نشر القوة العسكرية في مناطق الحدود المشتركة.

غير أنه مع بداية التسعينات ظهرت أنماط وأشكال جديدة من التعاون العسكري، من أبرزها السياسة الأوربية المشتركة للأمن والدفاع ESDP التابعة للاتحاد الأوربي "التي تعكس المستويات العالية من النضج والتأسيس للعلاقات الأمنية عبر الاقليمية".[1] والشراكة من أجل السلام PFP التابعة لحلف الناتو، والسياسة الافريقية المشتركة للأمن والدفاع CADSP التابعة للاتحاد الافريقي.

وتتميز هذه الهيئات أو الشراكات بأنها ذات توجه نحو العالميّات، فهي تشدد على الحوار والتعاون العسكريين لتجاوز طرق الامتناع والقيود الرسمية التقليدية للحد من

[1] - عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**، مرجع سابق، ص 310 .

التسلح، كما تتميز بالمرونة في معالجة القضايا والتحديات العسكرية، أو ما يمكن تسميته الدبلوماسية الدفاعية، وذلك كعمليات الاغاثة الانسانية وحفظ السلام واصلاح القوات المسلحة، وتقديم مساعدات للشركاء الذين يواجهون تحديات وصعوبات ملموسة، مثل العمل على تخفيض حجم القوات المسلحة أو تحجيم دور الجيش في الحياة السياسية (دمقرطة الجيش).

وحسب ما أصدره معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI Yearbook، فإن كلا من حلف الناتو والاتحاد الأوربي من خلال سياسة الأمن والدفاع الأوربية، قد أصبحا منذ نهاية الحرب الباردة موردين لأشكال متنوعة من التدخل في الأزمات على مستوى العالم بأسره، وتمتلك كلتا المنظمتين الآليات التي تسمح للدول غير الأعضاء بالانضمام الى ائتلاف الدول الأعضاء المعد لكل عملية.

وحتى الاتحاد الافريقي قام ببعض مهام حفظ السلام من خلال سياسة الدفاع والأمن الافريقية المشتركة بعد تأسسه لقوة تتكون من 20 ألف فرد من الجيش والشرطة، حيث ساهم في حفظ السلام في بورندي بين 2003-2004، ثم في اقليم دارفور بالسودان في 2004، وذلك

رغم ما يعانيه الاتحاد من مشكلات واعتماده على الدعم الخارجي.[1]

دعم أسس الديمقراطية وحقوق الانسان في النظام الاقليمي: لقد أصبحت مسائل الديمقراطية وحقوق الانسان جزءا من جدول الأعمال العسكري، وذلك لأن الاعتقاد الذي أصبح سائداً بعد نهاية الحرب الباردة أن الصراعات والحرب لا تحدث إلاّ نادرا بين الدول الديمقراطية، في حين نجد العديد من مظاهر الصراعات والعنف في الدول الغير ديمقراطية، فتكثر فيها عمليات التصفية العرقية والابادة الجماعية والتمييز العنصري ومختلف أشكال العنف الاجتماعي والسياسي.

فقد ظهرت مثلا على جانبي المتوسط خاصة على الساحل الأدرياتيكي العديد من الصراعات الخطيرة، التي تستهدف التطهير العرقي لبعض الأجناس "مسلمي البوسنة من الجيش الصربي والفلسطينيين من طرف الكيان الاسرائيلي".[2]

ولطبيعة نظام الحكم علاقة مباشرة أيضا بتحقيق الأمن، خاصة في ظل الاهتمام الواسع النطاق بتحقيق الأمن الانساني، فانتهاكات حقوق الانسان أصبحت تعتبر من

---

[1] - حسن حسن وآخرون، مرجع سابق، ص ص 331-334 .

[2] - ابراهيم حماد ، " **اتفاقيات التعاون الأمني العربي الأوربي {رؤية مستقبلية}** " ، منشور في كتاب بعنوان : **العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها** ، باريس : مركز الدراسات العربي الأوربي ، ط1 ، 1997 ، ص 174 .

الأخطار الكبيرة التي تهدد الأمن الدولي، فالمنظمات الاقليمية بإمكانها القيام بدورها في تعزيز وحماية حقوق الانسان والحكم الرشيد، فقط في ظل الانتشار الواسع للنظم الديمقراطية.

ويعتبر المجلس الأوربي أكثر النظم الاقليمية التي اهتمت بقضية دعم الديمقراطية وحقوق الانسان، فهو يقوم برقابة صارمة للدول الأعضاء في مدى تطبيقها لمعايير احترام حقوق الانسان، وفي هذا الاطار يحاول الاتحاد الأوربي توسيع عضويته نحو أوربا الشرقية ودول البحر المتوسط، وذلك من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان خارج حدودها، رغم أن بعض الاجراءات التي اعتمدتها بعد أحداث 11 سبتمبر المتعلقة بمحاربة الارهاب، قدمت تبريرات جديدة للممارسات المنافية للديمقراطية سواء بجوار أوروبا أو بقية أنحاء العالم، كما ساهمت منظمة الدول الأمريكية ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الانسان بدعم هذه القيم خاصة في غواتيمالا والبيرو.[1]

التكامل الاقتصادي وتوسيع جدول الأعمال الأمني الاقليمي: معظم النظم الاقليمية القائمة أو المستحدثة في العالم اليوم هي ذات طابع اقتصادي، غير أن هذه الخصوصية لا تعني الاقتصار

[1] - حسن حسن وآخرون، مرجع سابق، ص ص 334-339 .

علـى الجانـب الاقتصـادي والتجـاري في نشـاطها وتأثيرهـا، فمعظـم التجمعـات والمنظومـات التعاونيـة الاقتصـادية لهـا دواعـي وأهـداف أمنيـة، كمـا أن توطيـد التعـاون والتكامـل الاقتصـادي الـذي يترتـب عنـه ارتبـاط وثيـق للمصـالح يعتـبر حـائلا أمـام وقـوع الصـراعات والنزاعـات بـين أطـراف هـذه التجمعـات، فكـل طـرف يرغـب في الحفـاظ علـى مصـالحه، التـي يقـدر بأنهـا أعظّـم مـن المصـالح التـي يحققهـا في حالـة الـدخول في النـزاع أو الحرب.

ولـو رجعنـا الـى اهـداف انطـلاق عمليـات التكامـل في أوربـا بعـد نهايـة الحـرب العالميـة الثانيـة، نجـد بأنهـا كانـت عمليـات تكامـل في مجـالات اقتصـادية غيـر أن أهـدافها الأساسـية كانـت أمنيـة وسياسـية، فقـد كانـت محاولـة لوضـع قواعـد وأسـس لتجنيـب القـارة الأوربيـة حـروب أخـرى، وهـذا مـا تحقـق بالفعـل بعـد عقـود مـن تجربـة التكامـل الاقتصـادي التـي ألقـت بظلالهـا علـى القطـاع الأمنـي بنجـاح كبيـر. ويمكـن اعتبـار العديـد مـن التجـارب الاقتصـادية الاقليميـة في الفـترة الأخيـرة كانـت اسـتجابات دفاعيـة – ذات معـانٍ أمنيـة ضـمنية – في مواجهـة العولمـة الاقتصـادية، والمنظمـات الاقليميـة أيضـا أحـد أطـر العمـل المؤسسـية التـي تـم فيهـا السـعي وراء جـدول أعمـال أمنـي أشمل.

فقد اعتمدت عدة منظمات مفاهيم الأمن الشامل بشكل مباشر وصريح، حيث تم في التسعينات تطوير مفهوم منظمة الأمن والتعاون في أوربا الى الأمن الشامل والمشترك، بقصد دمج المسائل الاقتصادية والبيئية مع مسائل الأمن العسكري والسياسي التقليدي وقضايا الديمقراطية وحقوق الانسان.[1] فرغم أن ضرورات التكتل الاقليمي متعددة، اعتبارا الى المصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة، غير أنها في الأخير تهدف بشكل أساسي الى ربط المصالح وتكثيفها، الى درجة تقليص كل الفوارق التي يمكن أن تأدي الى النزاع والحرب، ومنه فان هدفها الرئيسي هو أمني وسياسي قبل أن يكون إقتصادي أو إجتماعي.

التغيرات البنيوية في النظام الدولي وعولمة الأمن

نستشف من القراءة الموضوعية للبيئة الدولية الراهنة، جملة من التغيرات الهيكلية والوظيفية في بنية النظام الدولي القائم، من خلال تعدد الفواعل فوق ودون الدولة، وظهور نظام اقتصادي عالمي يتجاوز الحدود السياسية والسلطوية والرقابية للدولة، وكذا تطور استثنائي لوسائل الاتصالات في ظل سيل طوفاني لثقافة مسيطرة * ، مُحدِثةً صدامات حضارية

[1] - نفس المرجع، ص 341 .

* الثقافة الغربية تتصدر هذه الثقافة الانتاج المادي الأمريكي الغزير في جميع المجالات – السينما، وسائل الاعلام والاتصال، الأغذية والمشروبات ...الخ .

وتهديدات وجودية للثقافات الأخرى، مما خلق شبكة واسعة من العلاقات الاجتماعية المتخطية لحدود الدولة، فأضحى بذلك مصير أعضاء المجتمع الدولي مشتركا الى حد بعيد مقارنة بوقت سابق.

غير أن النظام الدولي يتميز بالفوضى وهيمنة عنصر القوة، ومنه فاطلاق تسمية نظام Ordre على النظام الدولي القائم حليا ليست دقيقة، فبنية النظام بنية رخوة يمكن أن تنطبق عليها عبارة نسق Systéme، وبالتالي فإننا نعيش في نسق دولي أو مجتمع دولي تنسيقي بين القوى الدولية، نتطلع من خلاله الى مجتمع منتظم أو نظام دولي تتحكم في سيره ضوابط موضوعية منظمة للعلاقات بين أعضاء المجموعة الدولية.[1] واذا رجعنا الى بنية هذا النظام الفوضوي فنجد أن الدولة هي العنصر الأساسي لهذه التركيبة، فقد تعززت بدول جديدة حديثة الاستقلال في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، رغم أن معظم هذه الدول فقيرة وتعاني من مشاكل داخلية معقدة، أصبحت مشاكل أمنية يتجاوز تأثيرها حدود هذه الدول، وخير مثال على ذلك ما عاشته بعض الدول في سنوات التسعينات كالبوسنة والصومال ورواندا والجزائر واليمن.[2]

هذه الأخيرة تضاعف جهودها من أجل إنجاح مسار التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تقابلها دول غنية

[1] - بلقاسم كرمني، مرجع سابق، ص 46 .
[2] - جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سابق، 440 .

تعيش الرفاهية وتستفيد من آليات النظام الاقتصادي العالمي القائم لنهب خيرات هذه الدول الفقيرة.

أما الفواعل الجديدة الى جانب الدولة فهي المنظمات الدولية خاصة منها ذات الطابع الاقتصادي كصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، وبالمقابل العديد من النظم الاقليمية كمجموعة الاتحاد الأوربي ونادي الثمانية الكبار أو الأغنياء في العالم والنافطا الأمريكية وغيرها، وكذا الشركات الاقتصادية والاستثمارية ذات الجنسيات المختلفة التي يتضاعف تأثيرها السلبي على الدول النامية، اضافة الى التنظيمات والجماعات الاجرامية المنظمة في تجارة الأسلحة والمخدرات والبشر وخاصة التنظيمات الارهابية.

أما أهم الخصائص المميزة لهذا النظام فتتضح من خلال المشاكل المعقدة التي لا حصر لها، ومن أبرزها مسألة الأمن الجماعي، والضغط الديمغرافي أو التزايد السكاني الكبير الغير متناسب مع الامكانيات والموارد الاقتصادية، ومشاكل الديمقراطية وحقوق الانسان، وانتشار الفقر والأمراض المعدية والمستعصية، ومشاكل البيئة كالتصحر والجفاف والتلوث، والمشاكل الاجتماعية كالهجرة والعنصرية والتطرف والارهاب.[1] رغم العديد من العناصر الايجابية أيضا، ككثافة الاتصالات التي من شأنها تقليص الفوارق بين الشعوب،

[1] - بلقاسم كرمني، مرجع سابق ، ص ص 46-49 .

وانتشار التجمعات الاقليمية ذات الأهداف السلمية والانسانية، وكثافة العلاقات الاقتصادية وترابطها الوثيق مما يخلق علاقات قوية ذات نفع متبادل قد تكون مانعا لحدوث الصراعات والحرب مستقبلا.[1]

فأصبح المفهوم أو الوصف السائد لهذا الواقع الدولي هو عولمة العالم، أو تجاوز مظاهر العولمة لكل الحدود الوطنية والتغلغل في أي مجتمع مهما كانت ثقافته، دون قدرة هذه المجتمعات على الرفض أو الانغلاق، فهناك نوع من التعبئة والتوحيد للجماعات والمؤسسات في اتجاه عالمي واحد، فالعولمة تطرح بل تفرض قيّماً وأفكارا ونماذجا على الدول مهما اختلفت أشكال حكمها وأطرها التنظيمية، فهي غير قادرة على مواجهتها، مثل قضايا حقوق الانسان والديمقراطية والثقافة العالمية، وذلك رغم القدرة النسبية لبعض المجتمعات في الحفاظ على بعض مقوماتها الثقافية الخاصة والتميز عن بعضها الآخر.

وما يُعقِّد هذا الوضع أكثر هو سعي الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، الى تكييف هذا الوضع لصالحها من خلال توظيف قوتها الاقتصادية والعسكرية ومكانتها في المنظمات العالمية لخدمة مصالحها وفرض توجهاتها على العالم، فاستطاعت فرض تصورها في مختلف

[1] - جاك فونتانال، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل الى الجيو اقتصاد**، ترجمة: محمود براهيم، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2 ، 2009 ، ص 08 .

القضـايا الدوليـة، حيـث أن القضـايا التـي تخـدم مصـالحا تعمـل علـى جعلهـا قضـايا عالميـة، حتـى وان كانـت بالنسـبة الـى أغلـب أعضـاء المجتمـع الـدولي قضـايا ثانويـة وتتعـارض مـع مصـالحها، ويمكـن اعتبـار ذلـك عولمـة للمصـالح المحليـة الأمريكيـة علـى حسـاب المصـالح المشـتركة لبقيـة دول العـالم، حتـى أصـبح الأمـن القـومي الأمريكـي يأخـذ الأسـبقية عـن الأمـن العـالمي، مثلمـا حـدث مـع الحـرب الاسـتباقية الأمريكيـة ضـد الارهـاب ومنابعـه في العـالم، وفي المقابـل تجاهـل ورفـض القضـايا العالميـة الجوهريـة التـي تتنـافى ومصـالحها، كرفضـها الانضـمام الـى اتفاقيـة حضـر الألغـام المضـادة للأفـراد، ورفـض الانضـمام الـى المحكمـة الجنائيـة الدوليـة، ورفـض التوقيـع علـى بروتوكـول كيوتـو لحمايـة البيئة من التلوث وغيرها.

ان هـذه السياسـة الأمريكيـة الجـائرة دفعـت نحـو تنـامي وانتشـار الحركـات المتطرفـة والراديكاليـة، وموجـات كبيـرة مـن المعارضـة للسياسـة الأمريكيـة، اتضـح ذلـك بوضـوح في اعتـداءات 11 سـبتمبر 2001، هـذه الحركـات المتطرفـة والارهابيـة اعتمـدت سياسـة ضـرب المصـالح الأمريكيـة في جميـع أنحـاء العـالم بواسـطة العنـف المسـلح، فأصـبحت النشـاطات الارهابيـة ظـاهرة عالميـة أو كمـا يعتبرهـا الـبعض عمليـة عولمـة الارهـاب، وقـد حاولـت في هـذا الاطـار الادارة الأمريكيـة تسـويق عقيـدتها علـى أن الارهـاب العـالمي هـو أخطـر تهديـد يواجـه المجتمع الدولي اليوم.

المحور الرابع

النظام الإقليمي والبيئة الأمنية المتوسطية

ماهية النظام الاقليمي المتوسطي

قيمة الموقع الجيو سياسي للمتوسط

البحر الأبيض المتوسط يتوسط القارات الثلاث افريقيا أوربا وآسيا وهذا مصدر تسميته، يشتق من كلمتين لاتينيتين Medius - المتوسط وTerra- الأرض، يعني يتوسط الأرض/ البحر المتوسط Mediterranean sea ، يبلغ طوله حوالي 3540 كلم وعرضه حوالي 970 كلم، يكاد يكون مغلقا يتصل من الغرب بالمحيط الأطلنطي عبر مضيق جبل طارق، ويتصل من جهة الشمال الشرقي بالبحر الأسود عبر مضيقي البوسفور والدردنيل وبينهما بحر مرمرة، ومن الجنوب الشرقي يتصل بالبحر الأحمر عن طريق قناة السويس.[1] فالبحر المتوسط أيضا منطقة حساسة جدا ومرغوب فيها، لأنها تتوفر على مخزون هائل من النفط ومختلف مصادر الطاقة في صحرائها الجنوبية، وهو ما جعلها جوهر الشأن الدولي والاستراتيجية الدولية .[2]

ويعد البحر المتوسط أحد أهم الطرق البحرية التجارية في العالم، فمعظم الحضارات السابقة (المصرية الاغريقية الفينيقية الرومانية) تطورت من خلال استغلالها للتجارة فيه، كما تعرف المنطقة نشاطا زلزاليا وبركانيا كثيفا، ومناخا معتدلا

---

[1] - اسامة مخيمر ، **التعاون المتوسطي** ، القاهرة : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، ط1 ، 1998 ، ص ص 17-21 .

[2] - عبد الحق عزوزي، **التحديات والتحولات في العالم العربي**، أبو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط1 ، 2012 ص 04 .

جاف حار في الصيف ومعتدل ممطر في الشتاء، وتزخر المنطقة بالعديد من الأنهار المهمة كالنيل في مصر والرون في فرنسا والبو في ايطاليا.[1] وكل هذا جعل من منطقة المتوسط مناسبة جدا للنشاط البشري التجاري والسياحي والفلاحي والصناعي قديما وحديثا، فكانت منطقة نشطة وحيوية ومركز للتجارة العالمية منذ آلاف السنين.

وأهم المفكرين الذين اهتموا بدراسة القيمة الجيو سياسية للمتوسط فرناند بروديل، الذي كتب تاريخا شاملا Total History للبحر الأبيض المتوسط في مفهومه الواسع، آخذا في اعتباره الجغرافيا الطبيعية والانسانية، والمناخ وأنماط التجارة ووسائل النقل والاتصالات، والمجتمعات والحضارات السائدة والأديان والأعراف، لقد مثلت أفكاره وكتاباته ثورة وثروة حقيقة للدراسات المتعلقة بمنطقة المتوسط، وأثرت بشكل واضح على الرؤى النظرية والمنهجية لأجيال عديدة من الباحثين.

ويقول في كتاباته المؤرخ الكبير بول دوفر: "أنه لا يمكن لك بعد أن تقرأ كتاب بروديل أن تفكر في البحر الأبيض المتوسط كما كنت تفكر فيه من قبل، بل ان فهمك للتاريخ نفسه كفن وعلم سيختلف، لأنه قدم منهجا شاملا ومبتكرا لكتابته، يقوم على أساس المزج الدقيق بين مفاهيم ونظريات

[1] - عبد القادر رزيق المخادمي، **الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009 ص ص 16-20 .

كـل العلـوم الاجتماعيـة، لكـي يقـدم تاريخـا شـاملا مـن شـأنه أن يضـيء موضـوع البحـث كمـا لـم يحـدث مـن قبـل في الدراسـات التاريخية".[1]

ب-الأسس التاريخية والحضارية للمتوسط

لعبـت منطقـة البحـر المتوسـط دورا أساسـيا في نشـر الحضـارات القديمـة، المصـرية واليونانيـة والفينيقيـة والرومانيـة والاسـلامية، وحتـى الكشـوف الجغرافيـة للإسـبانيين والبرتغـاليين اعتمـادا الـى القـوة البحريـة، فهـو يتوسـط الحضـارات مثلمـا يتوسـط القـارات ممـا يخلـق وحـدة متوسـطية جغرافيـا وتاريخيـا وأنثروبولوجيـا واجتماعيـا، أو وحـدة تفاعـل حضـاري تشـترك فيهـا الـدول المطلـة عليـه، وتـرتبط بـه مجموعـة مـن الأحـواض والمضـايق والبحـار الصـغيرة، التـي تعتـبر أجـزاء منـه كبحـر إيجـة جنـوب شـبه الجزيـرة الايطاليـة واليونـان، والبحـر الأدرياتيكي بـين ايطاليـا وألبانيـا ويوغسـلافيا سـابقا، ولكلهـا قيمـة تجاريـة اقتصـادية وسياسـية واسـتراتيجية معتـبرة.[2] وهـذا مـا يـبرر التنـافس الكبير علـى المنطقـة، فقـد كانـت علـى مـر التـاريخ سـاحة للحـروب والغـزوات، سـواء في عصـر الامبراطوريـات القديمـة أو في زمـن الدولة الحديثة.

---

[1] - Said Yasin , Op . Cit , p p 07-08

[2] - اسامة مخيمر ، مرجع سابق ، ص ص 17-21 .

أمـا الجهـة الجنوبيـة للمتوسـط فقـد عرفـت حمـلات اسـتعمارية علـى مـر التـاريخ، نظـرا لموقعهـا الاسـتراتيجي ومواردهـا المعتـبرة وضـعف أنظمتهـا السياسـية، سـواء خـلال الحمـلات القديمـة اليونانيـة والرومانيـة، أو خـلال الحـروب الصـليبية والاسـتعمار في العصـر الحـديث، فقـد اسـتعمرت مـن طرف الفرنسيين والاسبانيين والايطاليين والبريطانيين.[1]

واسـتعبدوا شـعوبها ونهبـوا خيراتهـا وارتكبـوا جـرائم جماعيـة لا حصـر لهـا، فهنـاك تـراكم تـاريخي وإرث ثقـافي وبعـد حضـاري جعـل ضـفتي البحـر المتوسـط متقـاربين ومتباعـدين، بينهمـا علاقـة محبـة وعلاقـة عـداوة في نفـس الوقـت، فهـذا الارث التـاريخي الطويـل والمـتراكم في فكـر وخيـال الأجيـال، لا يمكـن أن يمحوه الزمن على المدى القريب على الأقل.

ج- معاييـر تحديد الدولة المتوسطية

تحديـد الدولـة المتوسـطية يعتـبر عمليـة معقـدة وعسـيرة جـدا، ويرجـع ذلـك لاخـتلاف المعـايير والمقـاييس التـي يـتم مـن خلالهـا تصـنيف الدولـة التـي تنتمـي للمجـال المتوسـطي مـن غيرهـا، فلـو رجعنـا الـى سياسـة الاتحـاد الأوربـي سـنوات السـبعينات، فسـنجدها تتبنـى بالنسـبة لـدول جنـوب المتوسـط، فقـط الـدول المطلـة عـن البحـر، أي التـي لـديها سـاحل بحـري مـع المتوسـط، غيـر أنهـا تجـاوزت هـذا المعطـى بالنسـبة لـلأردن الغيـر

[1] - عبد القادر رزيق المخادمي ، مرجع سابق ، ص ص 11 - 12 .

مطلة على المتوسط، وذلك لاعتبارات سياسية مرتبطة بالقضية الفلسطينية، وهو نفس ما تكرر مع مجموعة 5+5 حيث أن البرتغال وموريتانيا كأعضاء في هذا النظام الاقليمي غير مطلتين على المتوسط، لكن تم تصنيفهما كدولتين متوسطيتين، ومنه فتصنيف الدول المتوسطية وفق النظام الاقليمي الأورو متوسطي ليس اعتبارا الى المقياس الجغرافي فقط، بل هو مفهوم مرن يتغير ويتكيف حسب تغير الظروف التاريخية والمعطيات السياسية والمصالح الاقتصادية.

وعموما فان تحديد الدولة المتوسطية يعتبر مشكلة عويصة، بناءً على خصائص التنوع والتعدد الذي تعرفه دول المنطقة، فهي دول تنتمي جغرافيا الى ثلاث قارات (اوروبا آسيا افريقيا)، وتنتمي حضاريا ودينيا الى ثلاث ديانات (الاسلام المسيحية اليهودية)، وتنتمي ثقافيا ولغويا الى العديد من اللغات والثقافات (العربية الفرنسية الايطالية الاسبانية التركية اليونانية والعبرية)، إضافة الى دولتين عبارة عن جزر (قبرص مالطا)، وأيضا تأثير الدول الأعضاء في حلف الناتو من الدول الغير أوربية أو متوسطية، باعتبار منظومة حلف الناتو مؤثرة بشكل كبير على أمن منطقة المتوسط.

فاذا رجعنا الى المعيار الجغرافي فان كل دولة تمتلك مخرجا الى البحر المتوسط فهي دولة متوسطية، في حين المعيار الاستراتيجي يشير الى أن مجموعة المصالح

والأهداف المشتركة بين مجموعة الدول المرتبطة بالمتوسط، أو هي مجموعة العلاقات والارتباطات ذات النمط التعاوني في مختلف المجالات خاصة الاقتصادي والسياسي، هي المحدد الرئيسي بغض النظر عن الارتباط الجغرافي، فقد يكون الارتباط سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا.[1] فدول الخليج العربي اعتبارا الى الأهمية الاقتصادية تعتبر سوقا غنية وقريبة وواسعة، ومن جهة أخرى الدول المطلة على البحر الأسود فهي قريبة من المتوسط وفي نفس الوقت تتصل به عن طريق مضيقي البوسفور والدردنيل، ويمكن اعتبار البحر الأسود تابع للمتوسط أو جزء منه، أما الجمهوريات التي كانت تابعة ليوغسلافيا قبل انقسامها فهي تتصل بالبحر الأدرياتيكي الذي يعتبر ذراعا من البحر المتوسط (سلوفينيا كرواتيا البوسنة والهرسك ويوغسلافيا الفدرالية).

- فاعتبارا الى **المعيار الجغرافي** الدول المتوسطية هي: مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب اسبانيا، فرنسا، ايطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، يوغسلافيا الفدرالية (صربيا والجبل الأسود)، ألبانيا، اليونان، تركيا، سوريا، لبنان، اسرائيل، قبرص، مالطا.[2]

- واعتبارا الى **المعيار الاستراتيجي** تعتبر الأردن دولة متوسطية لأغراض سياسية بالنسبة للمجموعة الأوربية تجاه

[1] - اسامة مخيمر، مرجع سابق ، ص 26 .
[2] - نفس المرجع، ص 31 .

المنطقة، فالوضع في الضفة الغربية لم يحسم بعد، أما دول الخليج فهي ترتبط بالدول الأوربية بعلاقات اقتصادية قوية خاصة (السعودية، الامارات، الكويت، قطر، عمان، البحرين) فهي تمتلك مخزونا من النفط والطاقة الأهم عالميا، ومن جهة أخرى موريتانيا التي تعتبر عضوا في اتحاد المغرب العربي، ودخلت طرفا في حوار 5+5 فلها علاقات قوية مع أعضاء كثر في المحيط المتوسطي، وأخيرا البرتغال نظرا لكونها عضوا مهما في الاتحاد الأوربي ومجموعة 5+5 جعلها طرفا استراتيجيا في العلاقات الأورو متوسطية.

ومنه فان المعيار الجغرافي أوضح وأدق من المعيار الاستراتيجي في تحديد الدول المتوسطية، غير أن المعيار الاستراتيجي يبقى ذو أهمية بالغة، فهو يعبر عن واقع هذه العلاقات ومدى تجاوزها لحدود المعيار الجغرافي فعليا لأسباب موضوعية في أغلبها مرتبطة بمصالح الدول الأوربية، وهناك اشكالية أخرى مرتبطة بوجود العديد من الأقاليم الفرعية في منطقة المتوسط، ومنه فهل يتم بناء الحوارات والتعاون الأمني في المتوسط على اعتبار أن الفواعل هي الدول أم الأقاليم الفرعية، وهذا ما طرحه ستيفن كاليا Stephen C Calleya في بحثه الذي نشره في 2004 وقدمه كورقة عمل لـ "معهد الدراسات الأوروبية"، حيث ركز على أهمية تقسيم منطقة المتوسط الى أقاليم فرعية كأداة لبناء منطقة متميزة في اطار **التكامل المناطقي** Regional integration

للشراكة الأوربية المتوسطية، ويقترح في هذا التقسيم من الضفة الجنوبية للمتوسط تقسيمه الى إقليمين فرعيين هما المغرب والمشرق، خاصة وأن الفرصة مواتية، فقد ظهرت في العالم موجة لديناميكيات التكتل الاقليمي.[1]

02/ البيئة المتوسطية والتصورات المختلفة لتأمينها

التركيبة البنيوية للمنظومة الاقليمية المتوسطية

أضحى أمن المنطقة الاقليمية المتوسطية اليوم مرهونا بدور العديد من المنظومات والكتل الاقليمية الفرعية الموجودة في هذه المنطقة أو بالقرب منها، فهذه المنظومات أو الأقاليم السياسية الفرعية أصبحت الفواعل الرئيسية في التوجه الأمني للمنطقة، كما أن الدولة الواحدة هنا تتقاطع عضويتها في ترتيبات اقليمية متعددة، والتي يمكن تسميتها الجماعة الاقليمية الأمنية التي ستكون محور تنشيط الحوار الأمني المتوسطي.

وذلك رغم أن بيئة الحوار هذه لا تشكل اطارا منسجما لهوية أمنية جماعية. نظرا للاختلافات اللغوية والدينية والايديولوجية والثقافية التي أبرزناها سابقا، ومن جهة أخرى وجود اسرائيل في قلب المنطقة، على رأس هذه المنظومات والكتل حلف الناتو والنظام الأمني للاتحاد الأوربي مع تأثير نسبي لجامعة الدول العربية، ومنه يتطلب منا ابراز هذه

[1] - Said Yasin , Op.Cit , p p 08-09 .

التنظيمات والكتل قبل معالجة مسألة تأثير الارهاب على الحوارات الأمنية في المتوسط.

- **المنظومة الأوربية**

تعتبر مجموعة الدول الأوربية النموذج الفعلي المعبر عن خاصية الاقليمية كنظام مسيطر على الواقع الدولي الراهن، فقد تجاوزت الدول الأوربية في تجاربها التكاملية حدود التنسيق والتعاون والشراكة، وأضحت نموذج في البناء الهوياتي للجماعة الأمنية، وما يهمنا هنا بدرجة أساسية مجموعة الدول التي تتقاطع عضويتها في ترتيبات اقليمية متعددة، أي الدول التي تتمتع بالعضوية في الاتحاد الأوربي ودونه منظمة الأمن والتعاون في أوربا من جهة، وفي حلف الناتو من جهة أخرى، كما تعتبر فواعل رئيسية في تحريك عجلة ومسار الحوارات مع دول منطقة المتوسط الأخرى، ومن أهم هذه الدول فرنسا وايطاليا والبرتغال واسبانيا واليونان من جهة، وتركيا رغم أنها ليست عضو في الاتحاد الأوربي غير أنها مؤثرة في توجه أمن المنطقة من خلال عضويتها في حلف الناتو .

وتحاول هذه المجموعة الأوربية بمشروعها المتوسطي الذي يشكل جزءا من الاستراتيجية الأوربية الشاملة، اعادت ترتيب النظام الأمني في المنطقة على أساس احتواء التهديدات الجديدة، التي مصدرها حسب تقديراتها هي دول الجنوب بدرجة أولى ومنطقة شرق أوربا والبلقان بدرجة ثانية، في نفس

الاطـار يعتـبر المشـروع المتوسـطي الأوربـي خطـوة مهمـة في منافسـة المشـاريع الاقليميـة الفرعيـة، مـن أجـل احتـواء المنطقـة وحمايتهـا مـن التـدخل الخـارجي خاصـة الأمريكـي كمشـروع الشـرق أوسـطية، أو حتـى المشـاريع المحليـة كمشـروع الوحـدة العربيـة. ومنـه فالحـديث عـن المنظومـة الأوربيـة في هـذه الحـوارات يتمحـور بصـفة عامـة حـول الـنظم الاقليميـة الفرعيـة كالاتحـاد الأوربـي ومنظمـة الأمـن والتعـاون الأوربـي، وبصـفة خاصة حول الدول الرائدة في سياسة هذه النظم الاقليمية.

وبالتـالي فـان الاسـتراتيجية الأوربيـة في تصـور وادراك التهديـديات الأمنيـة قـد تغيـر نمطهـا عـن الشـكل الـذي كـان خـلال مرحلـة الحـرب البـاردة، حـين كـان مصـدر التهديـد واضـحا واسـتراتيجية التصـدي لـه واضـحة أيضـا ألا وهـو خطـر المـد الشـيوعي، فطبيعـة التهديـدات كانـت عسـكرية مصـدرها الدولـة واسـتراتيجية مواجهتهـا عسـكرية أيضـا، فهـي تهديـدات مباشـرة بمفهـوم الأمـن الصـلب Hard Security أمـا التهديـدات في هذه المرحلة الجديدة فهي في جزئها الأكبر غير عسكرية.

وترجـع بالأسـاس لأسـباب اجتماعيـة نظـرا للبنيـة الاجتمـاعية الهشـة لـدول جنـوب المتوسـط فهـي بـذلك تهديـدات شـاملة ومركبـة، أمـا مصـدرها فليس دول الجنـوب بـل مجتمعـات دول الجنـوب، حتـى وان كـان للعوامـل السياسـية دور كبيـر في ذلـك، كمشـاكل فشـل قيـام أنظمـة ديمقراطيـة وعـدم الاسـتقرار

السياسي التي بدورها تنعكس على الوضع الاجتماعي، كما أن استراتيجية مواجهة هذه التهديدات الشاملة والمركبة ليست ذات طابع عسكري، فهي تتطلب أيضا ترتيبات شاملة ومركبة في الجوانب السياسية والاجتماعية، فهي وقائية أكثر منها علاجية لأنها تهديدات غير مباشرة وغير عسكرية بمفهوم الأمن اللين Soft Security، ومن أبرز هذه التهديدات التطرف والأصولية والارهاب، الهجرة الغير شرعية وجماعات الجريمة المنظمة في تجارة الأسلحة والمخدرات والبشر، مشاكل الاستقرار السياسي والعنف السياسي.

وإذا كانت المنظومة الأوربية اليوم تعتبر الارهاب أكبر تهديد من بين هذه التهديدات، فان سياستها في مواجهة هذا التهديد تطرح إشكالا رئيسيا في مدى حقيقة الطرح الذي تقدمه، وذلك من خلال الترويج السياسي والاعلامي المغرض للظاهرة وكل ما يرتبط بها من عناصر، أو بالأحرى محاولة توظيفها لفرض سياساتها على دول الضفة الجنوبية، فتحاول فرض تصوراتها من خلال الخطاب السياسي والأمني، والتعامل مع هذه الظاهرة في المنطقة وفق هذا الخطاب الذي يعكس نظرتها وسياساتها في مكافحة الارهاب.

فقد عكست هذه السياسة خطابات الأمن المتعددة من طرف المؤسسات الحكومية الأوربية وأجهزتها الاعلامية والأمنية، والتي كانت سببا في خلق مناخ من الخوف حول

الارهـاب الـذي سـاهم في تجـذر ثقافـة الخـوف " Culture of Fear" لدى المجتمع الأوروبـي.[1]

– المنظومة العربية

تتميـز مجموعـة الـدول العربيـة كنظـام اقليمـي بالضـبابية وعـدم الوضـوح، تـتراوح بـين التجـزئة/ التنسيق والتعـاون/ الوحـدة، ويغلـب عليهـا سـلوك الانبهـار أمـام التغيـرات في البيئـة العالميـة، تهـدد بوضـوح الصـالح العـربي لفائـدة مصـالح أطـراف غيـر عربيـة (القـوى الكـبرى)، وبعـض التهديـدات التـي واجهتهـا الأمـة العربيـة، كانـت ناتجـة عـن تصـرفات دول عربيـة نفسـها، حتـى وان كانـت غيـر مقصـودة.[2] واتضـح التخـاذل العربـي مـن خـلال التواطـؤ علـى غـزو العـراق والتـدخل في لبنـان وليبيـا، فـرغم أن الـدول العربيـة تربطهـا عوامـل قويـة ثقافيـة لغويـة دينيـة جغرافيـة تاريخيـة، غيـر أن ذلـك لـم يـنعكس اطلاقـا علـى سياسـاتها التكامليـة كنظـام اقليمـي فرعـي لـه مكانته في المتوسط.

ويمكـن الحـديث هنـا عـن وجهتـي نظـر مختلفتـين سـائدتين في الفكـر العربـي بخصـوص ثقافـة الأمـن، الأولـى هـي وجهـة النظـر القوميـة، التـي تؤكـد علـى أهميـة الوحـدة العربيـة لتحقيـق

---

[1] - Gabe Mythen , Sandra Walklate , « **Terrorism Risk and International Security** – the Perils of Asking What if ? » , Security Dialogue , VOL - 39 , N° - 23 , April 2008 , p 227 .

[2] - محمد محمود الامام، " **أهم التطورات العالمية والاقليمية والقطرية خلال العقود الثلاثة الماضية** " في المجلة العربية للعلوم السياسية بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 13، 2008، ص 161 .

الأمـن والسـلام والرخـاء، والـدفاع ضـد أي عـدوان خارجـي، أمـا وجهـة النظـر الثانيـة فهـي لا تـتحمس كثيـرا لفكـرة أو هـدف الوحـدة القوميـة العربيـة، غيـر أنهـا تركـز علـى القيمـة الكبيـرة لإقـامة علاقـات عـربية عربيـة وثيقـة في مجـالات الاقتصـاد والثقافـة، فالفـارق بـين هـذه الـدول العربيـة أن السياسـة قد يكون لها منطلقات مختلفة عن بعضها.[1]

فتـأثير الـدول العربيـة كـدول منفـردة (22 دولـة) أو كمنظومـة اقليميـة في اطـار جامعـة الـدول العربيـة وأجهزتهـا في هـذه الحـوارات الأمنيـة تبقـى ضـعيفة، ويرجـع ذلـك الـى التفكـك السياسـي العربـي وضـعف تنسـيق السياسـات الخارجيـة، حيـث أن هـذه السياسـات متناقضـة أو غيـر منسـجمة علـى أقـل تقـدير بـين الدول العربية المتجاورة.

ولا توجـد أي قيمـة وظيفيـة حتـى للـنظم دون الاقليميـة الفرعيـة العربيـة في هـذا الاطـار كاتحـاد المغـرب العربـي ومجلـس التعـاون الخليجـي، ويرجـع تـاريخ هـذا التفكـك بنسـبة كبيـرة الـى الحـروب العربيـة الاسـرائيلية، التـي انتهـت بتوقيـع مصـر علـى اتفاقيـات كامـب ديفيـد، فأنهـت بهـذا التصـرف المنفـرد علـى روح القومية العربية، وعلى أسس مشروع الوحدة العربية الممكن.

[1] - Said Yasin , Op.Cit , p 15 .

- **المنظومة الأطلسية**

والمقصود بها حلف شمال الأطلسي - حلف الناتو NATO، الذي يعتبر أقوى منظومة سياسية وأمنية فرعية في منطقة المتوسط، وجزء من أعضائه هم أعضاء أيضا في المنظومة الأوربية، تأسست منظمة حلف شمال الأطلسي في 1945 من أجل حماية دول أوربا الغربية من المد الشيوعي في اطار الحرب الباردة أو الصراع شرق غرب، غير أن دورها تغير أو تكيف مع الوضع الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الشيوعية.

فأصبحت تهتم بالمسائل والقضايا الأمنية للدول الأعضاء بدرجة أولى، وللمشاكل الأمنية في العالم بدرجة ثانية. فمن أهم الأهداف التي ينادي بها الحلف الآن هي اقامة سلام عادل وشامل في أوربا مبني على احترام الديمقراطية وحقوق الانسان والشرعية الدولية، ورفَعَ العديد من القضايا الراهنة لجدول أولوياته واهتماماته على رأسها قضية الارهاب، ويحاول بناء سياسة تعاونية مع العديد من المنظمات الأمنية في أوربا، خاصة منظمة الأمن والتعاون الأوربي والوحدة الأوربية والمجلس الأوربي، وهذا ما يبين رغبة وقدرة أوربا من خلال أنظمتها الأمنية الفرعية على إنشاء هوية أوربية موحدة في مجال الدفاع والأمن، والاستعداد

الكامل للدفاع عن الأمن الأوربي وتوطيد التعاون عبر الأطلسي.[1]

واعتبارا الى النجاح الكبير الذي حققته سياسة الحلف، سواء في ثوبه التقليدي خلال مرحلة الصراع شرق غرب، أو في ثوبه الجديد الى حدّ الآن، فتبدو الضرورة جلية لاستمراره في التواجد، فلا توجد على الأقل مبررات موضوعية لإنهاء وجود الحلف، ويواجه الحلف اليوم العديد من التحديات على رأسها مشكلة الارهاب في المتوسط، خاصة وأن منطقة المتوسط تعتبر المجال العملياتي والحيوي لنشاط الحلف، وأيضا العديد من التهديدات الأخرى، كالنزاعات العرقية والقومية في شرق أوربا ومنطقة البلقان، وكذا المشاكل المتعلقة بالتحول الديمقراطي وحقوق الانسان في هذه المناطق، والمشاكل الأمنية وعدم الاستقرار في المنطقة العربية خاصة وأنها تعتبر جزء مهم من المتوسط لها تأثير كبير على أمن الدول الأطلسية، اضافة الى استمرار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني (سياسة الاحتلال)، وتأثير الولايات المتحدة في سياسة الحلف تجاه اسرائيل باعتبارها حليف استراتيجي.

ويمكن حصر التغيرات الجوهرية الوظيفية والجغرافية لحلف الناتو، التي يمكن اعتبارها استراتيجية جديدة للحلف،

---

[1] - سيغرد بولينجر، " **مشروع النظام الأمني الأوربي وانعكاساته على الأمن العربي**"، أعمال مؤتمر دولي بعنوان: **تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية**، نظم بتاريخ: 27/25-01-1994، القاهرة: مركز الدراسات العربي الأوربي ، 1994 ص ص 152 -153 .

بعد نهاية الحرب الباردة عموما، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 خصوصا في النقاط التالية:[1]

- سياسة الحلف الجديدة في عملية إدارة الأزمات وعمليات إقرار وحفظ السلام، والتي تكون في البداية تحت رعاية الأمم المتحدة، ثم فيما بعد تتم باسم الحلف.
- تنفيذ مهام جديدة خارج نطاق المجال الجغرافي للدول الأعضاء في الحلف، أو تجاوز الدور الدفاعي التقليدي والمساهمة في تحقيق الأمن العالمي.
- تنفيذ برنامج هوية الأمن والدفاع الأوربية، أو دعم آليات الحلف من أجل زيادة دور وإمكانيات أعضاء الحلف الأوربيين في الحفاظ على أمن أوربا، الذي انعكس عنه تقارب بين الحلف والاتحاد الأوربي، ترتبت عنه عدة اتفاقيات في إطار تسهيل التعاون بينه وبين مشروع سياسة الأمن والدفاع الأوربي التابع للاتحاد الأوربي.
- تعزيز التعاون مع الدول التي كانت أعضاء في حلف وارسو (العدو السابق)، من خلال مبادرة مجلس تعاون شمال الأطلنطي، الذي حل محله فيما بعد

[1] - جينيقر ميدكالف، **حلف الناتو**، ترجمة: قسم الترجمة بدار الفاروق، مصر: دار الفاروق للإستثمارات الثقافية، ط1 ، 2009 ص ص 11-13 .

مجلس الشراكة الأوربية الأطلنطية، وبرنامج الشراكة من أجل السلام، والاتفاقيات والبرامج التي اشتركت فيها الدول الجنوبية لحلف الناتو من خلال الحوار المتوسطي.

- اتباع استراتيجية توسعية في عضوية الحلف، حيث انضمت في 1999 الى الحلف جمهورية الشيك وبولندا والمجر، وبعد 2002 انضمت سبع دول من كبرى دول أوربا الشرقية والوسطى، وهي بلغاريا واستونيا ولتوانيا وسلوفانيا وسلوفاكيا ورومانيا ولاتفيا، حتى وصلت عضويته في مارس 2004 الى 26 عضوا.

- سياسة الحلف الجديدة تجاه التهديدات الجديدة، على رأسها الارهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل، التي تزايدت بشكل رهيب بعد الاعتداءات الارهابية التي تعرضت لها نيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر 2001، أين قام الحلف بإعادة النظر في كل جانب من جوانب التغيير التي تمت في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة، وهذا ما عكسته قمتي **"براغ واسطنبول"** أن الحلف سيواجه التحديات الجديدة الطارئة على الساحة السياسية الدولية، ويعد هذا التغيير أكثر أنشطة الحلف تأثيرا ووضوحا في الوقت الراهن.

- الدور الأمريكي:

يعتبر البحر الأبيض المتوسط منطقة ذات أهمية استراتيجية وحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وعمق استراتيجي لدفاعات حلف الأطلسي، لذلك شكل الحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي وتنميته في البحر المتوسط هدفا أساسيا في سياستها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.[1] ورغم أن الولايات المتحدة ليس لها امتداد جغرافي في منطقة المتوسط، غير أن لها مكانة مهمة ومؤثرة جدا في المنظومة الاقليمية المتوسطية، سواء من خلال عضويتها وثقلها في حلف الناتو، أو من خلال سياساتها المنفردة وتحالفاتها الاستراتيجية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، فهي تمتلك مجموعة من القواعد العسكرية* في بعض الدول العربية، كما أنها تحافظ على استمرار تواجد أسطولها السادس في عرض البحر الأبيض المتوسط منذ 1948، رغم معارضة الدول الأعضاء في حلف الناتو، فالولايات المتحدة تعتبر من جهة قوة مهيمنة في

---

[1] - أسامة مخيمر، مرجع سابق، ص 55 .

* تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية العديد من القواعد العسكرية في بعض الدول العربية، كقاعدة بالاد في العراق ومعسكر الدوحة في الكويت ، وقاعدة الأمير سلطان الجوية في السعودية ، وقاعدة القوات الأمريكية المسلحة في قطر ، والأسطول البحري الأمريكي الخامس في البحرين ، والقاعدة الجوية الأمريكية في مصر ، والقاعدتين الجويتين الرويشد ووادي المربع بالأردن .

** الأفريكوم/ القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا USAFRICOM ، هي وحدة مكونه من قوات مقاتلة موحدة تحت إدارة وزارة الدفاع الأمريكية، وهي مسئولة عن العمليات العسكرية الأمريكية وعن العلاقات العسكرية مع 53 دولة أفريقية عدا مصر، تأسست في أكتوبر2007 خصصت ميزانية 500 مليون دولار لمدة ست سنوات لتمويل مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء الأفريقية بتقديم مساعدات لدول مثل الجزائر وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال ونيجيريا والمغرب لمواجهة أي تهديدات محتملة من تنظيم القاعدة .

المنطقة ومؤثرة في التوجه الأمني لها، خاصة وأنها تمتلك حليفا استراتيجيا هو الكيان الاسرائيلي، ومن جهة ثانية منافس قوي للدول الأوربية في جعلها منطقة نفوذ تابعة لتعزيز مصالحها الاقتصادية.

وتنظر الدراسات الاستراتيجية الأمريكية الى شمال افريقيا والشرق الأوسط بخصوصية، حيث تفصلها عن مركز تفاعلها الحيوي مع دول أوربا وتركيا، وتنظر اليه ككتلة استراتيجية منفصلة عن اطارها المتوسطي، فتطلق عليها أحيانا الشرق الأوسط الكبير وأحيانا شمال افريقيا والشرق الأوسط، وهذا ما يخلق تنافسا مع أوربا، التي تعتبرها مجالا حيويا لها وتقسمها الى جنوب المتوسط وشرق المتوسط، ويزيد من التنافس والتناقض مع الولايات المتحدة الأمريكية، دورها في محاور أخرى تتقاطع أيضا مع المتوسط، ففي إفريقيا من خلال قاعدة الأفريكوم** .

وفي الشرق الأوسط من خلال سياسات أمريكية منفردة، فهي تنظر الى البحر الأبيض المتوسط عموما من زاوية نظر الدراسات الجيوسياسية والجيوثقافية، وليس بشكل مرتبط مع الساحات المتصلة به جغرافيا فقط، فلم يسبق للولايات المتحدة أن عبرت عن المتوسط بدمج مجاليه البحري والبري، أو الربط بين ساحاته المختلفة، فهناك من يعتبر الاستراتيجية الأمريكية تجاه المتوسط خليط من السياسات الاقليمية، أي

أنها تعتمد على أجزاء جيوسياسية فرعية، مثل شمال افريقيا والشرق الأوسط وأوروبا وتركيا، فتنظر للمتوسط كجزء مندمج في الأمن الأوربي.[1]

وقد عملت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة على محاولة توجيه حلف الناتو للتوفيق بين أمنها والأمن الأوربي، واعتبرت التوسيع في عضوية الحلف عبارة عن هندسة أمنية أوربية جديدة، مع رفضها لفكرة الاشراف الفرنسي للقيادة الجنوبية للحلف، سعيا منها الى غرس فكرة ضرورة أن يرتبط الأمن الأوربي بالأمن الأمريكي، غير أن سياسة التوسع في عضوية الحلف وتوسيع وتطوير مهامه انعكست إيجابا على الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن زيادة العضوية رفعت من حجم مبيعات المنتجات المدنية والعسكرية الأمريكية للأعضاء الجدد، مما يساهم في خفض عجز ميزانها التجاري وزيادة لقدرتها التنافسية مع الشركاء الأوربيين.

كما أن دخول هذه الدول تحت لواء الناتو يجعلها تحت المراقبة الأمريكية المستمرة، من أجل تطبيق معايير البناء السياسي والاقتصادي اللبرالي القائم على التعددية السياسية واقتصاد السوق، والتخلص من بقايا وآثار النظام الاشتراكي السابق، اضافة الى أن هذه الدول ستصبح داعمة للسياسة

[1] - كريم مصلوح، مرجع سابق، ص ص 355-357 .

الأمريكيـــة خاصـــة فيمـــا يتعلـــق بتنفيـــذ سياســـة التـــدخلات العسـكرية، التـي يصـعب علـى الولايـات المتحـدة تنفيـذها تحـت المظلـة الأمميـة نتيجـة المعارضـة الروسـية أو الصـينية والفرنسـية، كمـا حصـل في غـزو العـراق بعـد رفـض الأمـم المتحـدة فلجـأت الى هذه الدول التي منحتها الشرعية الدولية.[1]

ومـن جهـة أخـرى تعتـبر العلاقـات الأمريكيـة الأوربيـة بنـاء علـى مرجعيـة التنـافس، سـواء تعـززت وتوطـدت أو تراجعـت وتـوترت وسـواء كانـت في اطـار حلـف النـاتو أو خارجـه، مـؤثرة بشـكل واضـح علـى أمـن منطقـة المتوسـط عمومـا وعلـى الـدول العربيـــة خصوصـــا، وعلـــى مكانـــة ودور اســـرائيل في المنطقـــة وأهدافها في مشروع الشرق أوسط الجديد أيضا.

ومنـه فكلمـا حاولـت المجموعـة الأوربيـة ترتيـب سياسـية خارجيـة جديـدة في حوارهـا الأوربـي المتوسـطي، وبنـاء مشـروع اقليمـي متكامـل مـع دول الجـوار الاقليمـي أو اعتمـاد سياسـة أمنيـة مشـــتركة لمواجهـــة التهديـــدات الجديـــدة في المتوســـط، قوبلـــت بسياسـة أمريكيـة مضـادة معرقلـة لهـذه الجهـود، وقـد كانـت مبـادرة الـــدول الأوربيـــة الخمـــس فرنســـا وايطاليـــا واســـبانيا والبرتغـــال ومالطـا في احيـاء مبـادرة شـراكة 5+5 مـع دول المغـرب العربـي، محاولـة للـتخلص مـن الثقـل الأمريكـي السياسـي والعسـكري في

[1] - ناظم عبد الواحد الجاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية – الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، 2007 ، ص ص 118-122 .

المتوسط.[1] فالولايات المتحدة الأمريكية هي أيضا تسعى من جانبها للسيطرة على المنطقة المتوسطية والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية فيها، وحماية مصالح حليفها الاستراتيجي الاسرائيلي.

- **اشكالية الكيان الاسرائيلي**

إن التواجد الاسرائيلي ككيان استعماري في المتوسط يعتبر أكبر مشكلة أمنية في حدّ ذاته، فمعظم الحوارات ومبادرات التعاون العربية الأوربية كطرفين أساسيين في المتوسط، تعجز عن التقدم الى الأمام بسبب الاختلاف حول مشاركة هذا الطرف الدخيل في المشاورات، أو الخلاف حول المواقف المتعلقة بسياساته من رفض الطرف العربي الى الدعم أو غض الطرف بالنسبة الى الطرف الأوربي، اعتبارا الى تفادي الصدام مع الحليف الاستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية. في المقابل تسعى اسرائيل جاهدة الى فرض تصورها الاقليمي للمنطقة.

حيث طرحت بدعم أمريكي مشروعات إقليمية مشبوهة بهدف استمرار تطويق المنطقة العربية وتشتيتها واستمرار نهب خيراتها وثرواتها، والرغبة في السيطرة عليها لتحقيق مصالحها التي لا حدود لها، تلك المصالح التي

[1] - نفس المرجع، ص ص 441 – 444 .

تتعارض مع المصالح الوطنية والقومية للعرب تعارضا كليا.[1] ومن أهم هذه المشروعات مشروع الشرق أوسط الجديد، الذي يدعم ويقوي أمن اسرائيل في المنطقة ويضعف أمن الدول العربية، وبالتالي فهي تقف حاجزا قويا ضد الاستقرار في وجه المنظومة الاقليمية العربية ومنه أمام استقرار المتوسط.

فإسرائيل استطاعت من خلال الدعم الأمريكي أن تفرض نفسها كقوة عسكرية مهمة جدا في منطقة المتوسط ، ويشكل تصورها لمصادر التهديد الأساس النظري لأهدافها الاستراتيجية ، فهي تنظر الى المحيط الاستراتيجي الاقليمي على أنه يظل مفعماً بمصادر التهديد ، بالرغم من كل ما أحدثته فيه في السنوات الأخيرة من تغييرات تصب في مصلحتها ، خاصة من خلال اتفاقيات السلام مع الدول العربية على رأسها مصر والأردن.

وتضع من خلال تصورها هذا شروطا من أجل الموافقة على الدخول في اطار مستقبلي متبادل في الحدّ من التسلح ، وصولا الى اطار مشترك للأمن الاقليمي في المنطقة ، وهذه الشروط يمكن تلخيصها في النقاط التالية: [2]

---

[1] - دمنير الحمش، **" التحدي الصهيوني وتحدي المشروعات الاقليمية المشبوهة "**، في مجلة الفكر السياسي، دمشق: اتحاد كتاب العرب العدد 06 ، 1999 ، ص 99 .

[2] - طلعت مسلم، **" قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين "**، في ندوة فكرية بعنوان **" التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي "** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، سبتمبر 2000 ، ص ص 273-275 .

- ثبات واستمرار السلام لسنوات عديدة بحيث يصبح حقيقة واقعية.

- قيام سوريا بتخفيضات ملموسة لقواتها المسلحة وانفاقها العسكري.

- تكريس التعايش السلمي بين اسرائيل من جهة وكل من سوريا ولبنان والأردن والفلسطينيين كما هو الحال مع مصر.

- التأكد من تخلي ايران وليبيا والعراق وغيرها من السعي لامتلاك الصواريخ الكيمياوية والنووية ومن أنها لم تعد تشكل تهديدا لجيرانها.

- التأكد من استقرار الأوضاع السياسية العربية وخلوه من عناصر واحتمالات التفجير المفاجئة.

فمن غير توفر هذه الشروط ترفض اسرائيل رفضا مطلقا، التخلي عن التفوق العسكري النوعي (النووي) والكمي (العددي) لقواتها، أو التخلي عن نظامها الدفاعي الاقليمي الشامل (بري بحري جوي صاروخي).

وكان الموقف الأوربي في هذا الاتجاه إيجابيا لإنهاء أكبر مشكلة أمنية خلقتها إسرائيل في المنطقة ، من أجل تجاوز أكبر عقبة في إطار بناء النظام الأمني الاقليمي المتوسطي ، وذلك من خلال موقفها الرافض لتغيير حدود 1967 ،

والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني إنشاء دولته المستقلة وتكون القدس عاصمة لها ، وفق مبادئ الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام ، كما أصدر مجلس وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربي في 08/ 12/ 2009 بيانا يتضمن العديد من العناصر الايجابية ، حيث تؤكد على أن التوجه الأوربي يعتبر مدينة القدس الشرقية محتلة من طرف إسرائيل ولا تعترف بضمها ، والمطالبة بالوقف الكامل لعملية بناء المستوطنات ، والانصياع للقرارات الدولية في الاعتراف بدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة الكاملة على أراضيها في الضفة والقطاع ، وعدم الاعتراف بأي تغيير أحادي على حدود ما قبل 1967 والتأكيد على مبادرة السلام العربية ضمن مرجعيات حل النزاع العربي الاسرائيلي.[1]

03-تصورات أطراف المنظومة المتوسطية لأمن المنطقة

- التصور الأوربي لأمن المتوسط

يقوم التصور الأوربي لأمن منطقة المتوسط على أساس أن أمن أوروبا مرتبط بأمن المتوسط، فلا يمكن أن تكون أوروبا آمنة في ظل عدم الاستقرار وتعدد التهديدات الأمنية في الضفة الجنوبية للمتوسط، ومنه ضرورة احتواء هذه التهديدات المتعددة والمعقدة، والتي تعتبرها غير تقليدية في معظمها فهي ليس عسكرية بنسبة كبيرة، أما مصدرها فهو البيئة الغير مستقرة

[1] - جمعة بن علي بن جمعة، **الأمن العربي في عالم متغير**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2010 ، ص ص 454 – 455 .

لـــدول جنـــوب المتوســـط، التـــي اعتبـــاراً الـــى ضـــعف البنيـــة المؤسســـاتية والسياســـية وتراجـــع مســـتويات التنميـــة الاقتصـــادية والاجتماعيـة، تفـرز مشـاكل أمنيـة تـنعكس سـلبًا علـى أمنهـا وأمـن جيرانهـا في المتوسـط. ومـن أهـم هـذه المشـاكل المهـددة للأمـن الأوروبـي بعـد نهايـة الحـرب البـاردة، تنـامي ظـاهرة الارهـاب ونشـاط وقـوة الحركـات المتطرفـة المسـلحة، التـي تعتبرهـا العـدو الأول والهـاجس الأمنـي المقلـق، اضـافة الـى مظـاهر عـدم الاسـتقرار السياسـي والنزاعـات العرقيـة والطائفيـة، التـي تشـكل بيئـة مواتيـة للهجـرة السـرية نحـو أراضـيها، وانتشـار أسـلحة الـدمار الشامل وغيرها.

ومـن هـذا المنطلـق قامـت فلسـفة مسـار برشـلونة علـى أسـاس ارتبـاط الأمـن بالأبعـاد الاقليميـة الاجتماعيـة والاقتصـادية والبشـرية، معتـبرة قـوة التعـاون الاقتصـادي والـروابط الاقتصـادية الحقيقيـة هـي وسـائل للاسـتقرار الأمنـي، وهـي منبثقـة مـن الرؤيـة اللبراليـة القائمـة علـى مرتكـزات أهميـة ودور التجـارة والاعتمـاد المتبادل في تحقيق السلام والأمن.

وترتكـــز هـــذه المقاربـــات الأمنيـــة علـــى اعتمـــاد أوجـــه مختلفـــة، كتمتـــين الـــروابط الاقتصـــادية لتفـــادي النزاعـــات، أو تمتـين الـروابط الثقافيـة والبشـرية كجـزء مـن اسـتراتيجية التقـارب الأمنـي الاقليمـي، وهـذا مـا حاولـت أوروبـا تبنيـه تجـاه المتوسـط في تجديـدها لسياسـتها في اطـار السياسـة الأوربيـة للجـوار، التـي

تقوم على تقديم المساعدات من طرف الدول الأوربية، فهي تهتم كثيرا بالقيم والمعايير في رؤيتها لتأمين العلاقات عبر البحر المتوسط، باعتبارها الوسائل الاستراتيجية الناجعة لجعل دول الجوار الأوربي أصدقاء لا يمكن أن يُعادُوا الاتحاد الأوروبي، فكلما تقدم الشريك في تطبيق هذه المعايير وادماجها، وأحسن تطبيق خطط العمل المتفق عليها حصل على مكانة ودعم أكبر كشريك للاتحاد الأوربي.[1]

ويمكن تصنيف هذه السياسات التي تستبعد تحقيق الأمن من خلال المفهوم العسكري التقليدي، بأنها تعبر عن الأمن الناعم أو اللين Soft Security، وهو مفهوم أصبح شائعا في تفسير السياسات الاقليمية الدولية.[2] رغم أن **كينيث والتز** Kenneth Waltz من الناحية النظرية يعتبر ذلك غير مؤكد، فالاعتماد المتبادل لا يمنع الصراعات والحروب بين الدول غالبا.[3] كما أن البعد الاجتماعي صار أيضا مجال رئيسي للأمن في أي منطقة في العالم، فان أمن الاتحاد الأوربي أصبح يتوقف على كيفية مواجهة المشاكل الاجتماعية، حيث يقول **دانييل كولار** Daniel Colard أن أوروبا ما بعد الشيوعية هي

---

[1] - كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص ص 54-56 .

[2] - كريم مصلوح ، مرجع سابق ، ص 50 .

[3] - Raymond Aron , **Paix et Guerre entre les Nations** , paris : fayard , 1984 , p 82 .

أوروبا الشكوك، المستقبل المجهول اللاّ استقرار وخاصة الأمن.[1]

فقد أصبحت المجموعة الأوربية تبحث عن أمنها خارج حدودها أكثر من الداخل، وذلك لأن حجم التهديدات الخارجية أكبر من حجم التهديدات الداخلية، وتعتبر الضفة الجنوبية للمتوسط البيئة الرئيسية لمختلف التهديدات الأمنية المحتملة حسب تصورها، رغم أن جزء آخر من التهديدات يأتيها من أوروبا الشرقية لكنه أقل خطورة، هذا ما جعل المجموعة الأوربية تعتبر نفسها مسؤولة على الأمن والاستقرار في أوروبا وفي جوار أوروبا، خاصة منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وهذا ما تعتبره مبررا للتدخل العسكري وغير العسكري في المنطقة، وتسعى بالشراكة مع منظومات اقليمية على رأسها حلف الناتو لفرض رقابة دائمة على هذه المنطقة، ومن جهة أخرى أيضا محاولة اشراك دول الجنوب/ شمال افريقيا والشرق الأوسط، لمساعدتها في التصدي لهذه التهديدات من خلال عدة مبادرات للشراكة والتعاون، غير أنها تعمل على أن تكون حسب تصورها وليس حسب توافقها مع متطلبات دول جنوب المتوسط.

[1] - شمامة خير الدين، **العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21** ، الجزائر : دار قرطبة للنشر والتوزيع ، 2009 ص 606 .

وهذا ما حملته بعض المقترحات لإنشاء منظمة اقليمية، تكون شبيهة بمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على مستوى المتوسط، والتي كان قد عرضها مسؤول ايطالي في عام 1972، يدعى **ألدو مورو** Aldo Moro غير أنها رفضت، وقامت فرنسا بعرض نفس هذا المشروع سنتي 1990 و1992، غير أن اسبانيا وايطاليا عارضتا المشروع من جديد.[1]

– التصور العربي لأمن المتوسط

يرتبط التصور العربي لأمن المتوسط بعنصرين اساسيين، الأول يتعلق بالتواجد الاسرائيلي واعتباره خطرا دائما على الدول العربية، خاصة أمام امتلاكها لقدرات عسكرية حديثة ومتطورة، تتفوق نوعيًّا على القدرات العسكرية للدول العربية مجتمعة، فرغم دخول عدد من الدول العربية في اتفاقيات سلام مع اسرائيل، غير أن الشعوب العربية لا تزال تعتبرها عدو اساسي في المنطقة. والثاني يتعلق بمختلف المشاكل الداخلية، خاصة الارهاب والصراعات الطائفية والعنف السياسي والجريمة المنظمة والبطالة والفقر وغيرها، فهي مشاكل متعلقة بضعف التماسك الاجتماعي وتردي الوضع الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي، وما زاد

[1] - Hayéte Chérigui , **« La Politique Méditerranéenne de la France – Un Instrument de Leadership Dans L'espace Régionale »** , In Politiques Méditerranéennes entre Logique et Espace Civil : Une Réflexion Franco Allemande , Jean Robert Henry & Gérard Groc , Karthala – Iremam , 2000 , p 149 .

الأمـر سـوءًا عجـز الـدول العربيـة في سياسـتها الخارجيـة عـن تحقيـق التكـامل والتعـاون الاقليمـي، اقتصـاديا وسياسـيا وأمنيـا لتجـاوز هـذه المشـاكل، مثلمـا هـو الحـال بالنسـبة لـدول الاتحـاد الأوربي.

فمـن ناحيـة التهديـدات ذات الطـابع العسـكري أو القـوى الاقليميـة، التـي تعتبرهـا المجموعـة العربيـة كمصـادر تهديـد لأمنهـا عسـكريا، هـي اسـرائيل وايـران بدرجـة كبيـرة واثيوبيـا بدرجـة أقـل وهـو مـا يمكـن تسـميته بمثلـث العـداء للإقليـم العربـي، فـإيران التـي انطلقـت دائمـا مـن سـياقات عدائيـة متأصـلة للأمـة العربيـة، لـن تتخلـى عـن أطماعهـا في الضـفة الغربيـة للخلـيج العربـي وامتداداتـه الجيوبوليتيكيـة، فقـد حـاول علـى مـر التـاريخ صـناع القـرار الايـرانيين فـرض الهيمنـة علـى العـراق والخلـيج الغربـي، فهـي تعتبرهـا مجالهـا الحيـوي الـذي تسـعى باسـتمرار لفـرض السـيطرة عليه.[1]

أمـا اسـرائيل العـدو الأكـبر فتصـنف كخطـر حقيقـي دائـم، نظـرا لتفوقهـا العسـكري واسـتراتيجيتها التوسـعية، وتموقعهـا في وسـط المجموعـة العربيـة وقلـب الشـرق الأوسـط، فهـي تعتـبر الـدول العربيـة مجالهـا الحيـوي (مشـروع اسـرائيل الكـبرى مـن نهـر النيـل الـى الفـرات)، فالعقيـدة الاسـرائيلية مبنيـة علـى أسـس ثابتـة

[1] - محمد يوسف العملة، **الأمن القومي العربي ونظرية تطبيقه في مواجهة الأمن الاسرائيلي**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ط1 ، 2014 ، ص ص 46 – 47 .

لا تتغير، فهي تعتمد القوّة لضم أكبر قدر من الأراضي التي لن تتنازل عنها فيما بعد.[1] وتقوم بتكثيف الهجرة لتحقيق التفوق البشري، وتسعى دائما لتطوير جيشها بحيث يكون أقوى من جميع الجيوش العربية ولو توحدت، وتعرقل كل محاولات للتكامل أو الوحدة العربية، وتعمل على تشتيت وتفكيك الدول العربية الى دويلات صغيرة من خلال تنفيذ مشروع **"بلقنة المنطقة"**،* وبالتالي فان كل سياساتها وعقيدتها تتنافى والأمن القومي العربي، وتؤثر بشكل مباشر على الاستقرار والأمن في المتوسط.

حاولت الدول العربية توحيد أهدافها وسياساتها من خلال جامعة الدول العربية، للتصدي لمختلف التهديدات في الاقليم العربي خاصة السياسة العدوانية الاسرائيلية، غير أن ضعف ارادة الدول الأعضاء وعدم استقلاليتها في اتخاذ القرار السياسي، المرتبط بمصالح القوى الاقليمية الكبرى خاصة الولايات المتحدة وفرنسا، أدى الى فشل هذه المنظومة الاقليمية في تحقيق أدنى آمال شعوبها، وانحصر دورها في الاجتماعات الدورية الشكلية واصدرا اللوائح

---

[1] - حامد ربيع ، **المضمون السياسي للحوار العربي الأوربي – المتغيرات** ، القاهرة : مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع ، 1979 ص 283 .

* مشروع يندرج ضمن سياسة الشرق الأوسط الكبير الذي قامت اسرائيل بصياغته، ويتم تنفيذه تحت الرعاية الأمريكية، ويهدف الى تفكيك الدول العربية الى دويلات صغيرة مثلما حدث سابقا لدول البلقان، وهذا يسهل على اسرائيل مشروع التوسع والسيطرة على المنطقة من نهر النيل الى الفرات، ويتوافق هذا المشروع مع النظرية التي طرحتها وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون والمعروفة بنظرية الفوضى الخلاقة، من خلال اثارة الحروب والانقسام والفوضى الأمنية داخل دول الشرق الأوسط، لإعادة ترتيب مصالحها من جديد.

والقـرارات الغيـر ملزمـة سـواء بالنسـبة لأعضـائها أو للأطـراف المعنية بهذه القرارات خارجيا.

أمـا التهديـدات الأمنيـة ذات الطـابع الاجتمـاعي المعقـدة، والتـي تشتـرك فيهـا معظـم الـدول العربيـة، فكـل دولـة تعمـل منفـردة لتحجـيم خطورتهـا، والكثيـر منهـا تتلقـى مسـاعدات ماليـة وتقنيـة مـن الـدول الأوربيـة أو الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، مـن خـلال سياسـات التعـاون المنفـردة أو التـي تصـب في اطـار التعـاون الأورو متوسـطي، خاصـة سياسـتي محاربـة الارهـاب الـدولي والهجـرة الغيـر شـرعية، فهـي عمومـا تتمثـل في دعـم مسـار التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسـية، اضـافة الـى اجـراءات أمنيـة ذات طابع عسكري.

- **التصور الأطلسي لأمن المتوسط**

تغيـر التصـور الأطلسـي وفـق تغيـر التهديـدات في البيئـة الدوليـة وتماشـيا مـع الـدور الجديـد للحلـف، فإضـافة الـى توسـع عضـوية الحلـف توسـعت معهـا مهامـه وتصـوراته لأمـن أوروبـا وأطرافهـا أو التكفـل بمهمـة تـأمين الجـوار الأوربـي، فانتقـل الحلـف الأطلسـي مـن حمايـة الـدول الأعضـاء مـن التهديـدات الأمنيـة الداخليـة والخارجيـة، الـى حمايـة المصـالح الاقتصـادية والأمنيـة لأعضـائه خـارج حـدود الحلـف الجغرافيـة، مـن خـلال مهام حفظ السلام وإدارة الأزمات.

واتضح ذلك من خلال التدخل لحفظ السلام في العديد من الأزمات الجانبية كالبوسنة والهرسك وكوسوفو، وتوجيه ضربات عسكرية ضد القوات الصربية المدعومة من طرف روسيا، فانعكس تغيير استراتيجية الحلف نحو مهام جديدة على تعزيز الأمن أوروبي وتدعيم التنسيق والتعاون مع المؤسسات الأمنية الأوربية وبالمقابل تحجيم دور روسيا شرق أوروبا، أما على مستوى المتوسط فقد تضمنت الاستراتيجية الجديدة للحلف اعتبار منطقة الشرق الأوسط منطقة استراتيجية وحيوية بالنسبة للحلف، واعتبار إسرائيل حليف استراتيجي اقليمي في المنطقة.[1]

وتوجه اهتمام الحلف بشكل مكثف اتجاه منطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط، وذلك بعد قمة قادة دول الحلف في روما عام 1991، حيث تمت التوصية بإقرار صيغة استراتيجية جديدة للحلف، جاء في سياقها أن الناتو يولي السياسة الأمنية للدول المتوسطية غير الأوربية أهمية خاصة، وأكدّ أن الاستقرار والسلام على الحدود الجنوبية لأوروبا مهم جدا لأمن الحلف، ثم جاء في الاجتماع الوزاري للحلف في بروكسل عام 1994، أن أمن منطقة المتوسط يؤثر من دون أدنى شك في مجمل الأمن الأوربي ككل.

---

[1] - محمد حسون،" **الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي** "، دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 26 ، العدد الثاني ، 2010 ، ص ص 338-340 .

ثـم جـاء في قمـة واشـنطن عـام 1999، أن أمـن دول الحلـف يتعـرض لمخـاطر مباشـرة وغيـر مباشـرة، تتمثـل في تفجيـر أزمـات إقليميـة في المنـاطق المحيطـة، تـنجم عـن الارهـاب والتخريـب وانتشـار أسـلحة الـدمار الشـامل والنزاعـات العرقيـة والجريمـة المنظمـة وغيرهـا، وهـي تنبـع مـن منطقـة الشـرق الأوسـط وجنـوب المتوسـط، وهـذه المنطقـة هـي مـن أولويـات التـدخل المنتظـر للحلـف، والتـي تمتـد مـن شـواطئ المغـرب غربـًا حتـى العـراق شـرقًا ومـن سـواحل البحـر المتوسـط شـمالا حتـى أواسـط إفريقيـا جنوبـا، وعليـه فـان المنطقـة العربيـة تكـون قـد وقعـت تحـت المظلـة الأمنيـة والمجـال الحيـوي والسياسـة العسكرية لحلف الناتو.

وذلـك بحكـم مصـالحه السـياسية والعسكـرية والأمنيـة والاقتصـادية فيهـا.[1] وتأكـدت سياسـة وتصـورات الحلـف تجـاه المنطقـة بعـد أحـداث 11 سـبتمبر 2001، التـي تمخـض عنهـا التـدخل في العـراق، رغـم أن بعـض دول الحلـف عارضـت ذلـك في البدايـة (فرنسـا ألمانيـا بلجيكـا لكسـمبورغ)، لكـن فيمـا بعـد قـام الحلـف بالتـدخل الجزئـي وتقـديم الـدعم للولايـات المتحـدة الأمريكية المنفذة لهذا التدخل.

[1] - نفس المرجع ، ص ص 349-352 .

التحديات الأمنية المتوسطية وسبل إدراكها

التهديدات الأمنية والتحديات الاقليمية لأطراف المتوسط

إن أهم التهديدات والتحديات التي تواجهها المجموعة الأوربية لها جذور اقتصادية واجتماعية وسياسية، وهي مرتبطة بالضفة الجنوبية للمتوسط، والقوّة العسكرية وحدها غير كافية لضمان الأمن الأوروبي أمامها، ومنه ضرورة وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب.[1] وأهم هذه التهديدات موجة التطرف والتعصب والارهاب المتنامية في السنوات الأخيرة، والمرتبطة بنشاط التيارات والحركات الاسلامية المتشددة وامكانية وصولها الى السلطة في الدول الاسلامية المتوسطية، ثم الهجرة الغير شرعية باتجاه سواحلها الجنوبية والقادمة من دول افريقيا الوسطى ودول شمال افريقيا، وكذا مشاكل النمو الديمغرافي الكبير في دول الضفة الجنوبية للمتوسط وما يمكن أن يسببه من تفوق بشري استراتيجي على دول الضفة الشمالية.

اضافة الى تهديد انتشار أسلحة الدمار الشامل في المتوسط وجواره، وأهم الدول التي تثير نشاطاتها قلقا لأوروبا هي: سوريا وايران والعراق سابقا وبدرجة أقل اسرائيل (باعتبارها حليف لأوروبا).

---

[1] - مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف**، القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2006 ، ص 121 .

من جهته حلف الأطلسي كفاعل رئيسي في الأمن الاقليمي المتوسطي يواجه العديد من التحديات يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- عدم وجود مفهوم مشترك وواضح المعالم لدور الحلف في أمن المتوسط، وعدم القدرة على تقديم تعريف موحد لأمن المتوسط وما يهدده من أخطار وتحديات.
- اقتصار الحوارات الأمنية الأولية على عدد من الدول دون غيرها، فهذه الحوارات لم تشمل سوريا ولبنان وغيرها من دول المنطقة.
- تعتبر معظم دول جنوب المتوسط أن الهدف المحتمل لأي دور قد يقوم به حلف الناتو، يكون موجها لاحتواء تهديدات الأسلحة الصاروخية العربية ضد إسرائيل، في حين يتغاضى الحلف عما لدى اسرائيل من ترسانة أسلحة تقليدية استراتيجية.

إضافة الى تنامي ظاهرة الارهاب الدولي، وانتشار مساعي العديد من الدول في المنطقة لامتلاك أسلحة دمار شامل، وتزايد النزاعات الداخلية ذات الطابع العرقي والديني والطائفي.

[1] - محمد حسون، مرجع سابق ، ص 353 .

أمـا المجموعـة العربيـة فهـي تواجـه مجموعـة مـن التحـديات هـي الأكـبر والأعقـد في منطقـة المتوسـط، مقارنـة بشـركائها في الضـفة الشـمالية، حيـث أن الضـغط الـذي تتعـرض لـه في مجـال التسـلح والرقابـة علـى انتشـار الأسـلحة النوويـة مـن طـرف اسـرائيل والولايـات المتحـدة الأمريكيـة والمنظمـات الدوليـة، يقابلـه تسـامح وتسـاهل كبيـر بالنسـبة لإسـرائيل التـي أصـبحت قـوة نوويـة وتمتلـك تكنولوجيـا متطـورة في نظـام ضـبط الصـواريخ، دون أي مضـايقات أو عمليـات تفتـيش مـن المنظمات الدولية والولايات المتحدة.

ويعتـبر هـذا أكـبر تحـدي للمجموعـة العربيـة، كمـا أن التواجـد العسـكري للـدول الكـبرى في المنطقـة العربيـة يعتبـر تحـديا اضـافيا، حيـث أن القواعـد العسـكرية البريـة والبحريـة (الأمريكيـة) والتسـهيلات الممنوحـة لهـا نتيجـة اتفاقيـات أمنيـة دفاعيـة، هـي في حقيقتهـا تشـكل مراكـز للتجسـس والرقابـة الدائمـة علـى الجيـوش العربيـة ومشـاريعها في تطـوير قـدراتها، وافشـال كـل محـاولات التعـاون الـدفاعي العربـي أو محـاولات تحقيـق التـوازن العسـكري بينهـا وبـين القـوى الاقليميـة المجـاورة (اسرائيل).[1]

اضـافة الـى معانـاة معظـم الـدول العربيـة مـن ظـاهرتي التعصـب والتطـرف الـديني والارهـاب، ومشـاكل متعلقـة

[1] - طلعت مسلّم ، مرجع سابق ، ص ص 263-266 .

باختلالات في البناء الهيكلي للأنظمة السياسية ومشاكلها المؤسساتية، وما تخلفه من مشاكل اجتماعية، كالبطالة وغياب العدالة والتفاوت الغير مبرر في امتلاك الثروة، كما تعاني أيضا معظم الدول العربية من اختلالات هيكلية اقتصادية، وعجز في التنمية، وتبعية رهيبة للخارج خاصة في الغذاء (الجزائر مصر ليبيا...)، في حين دول عربية أخرى تعاني من الفوائض المالية الكبيرة، التي تقوم باستثمارها أو ادخارها في أوروبا والولايات المتحدة، وحتى في بنوك يمتلكها يهود أمريكيوا الجنسية، وفي المقابل الدول العربية الأخرى بحاجة ماسة لهذه الأموال لدفع عجلة التنمية.

وكل ذلك يشكل تهديداً واقعياً على الدول العربية، يعرقل كل محاولات التقدم العلمي والتقني العسكري وغير العسكري، ويجرها الى صراعات مع قوى خارج الاقليم ونزاعات داخلية لاستنزاف مواردها وقدراتها، وابقائها تابعة في سياساتها لمصالح الدول الكبرى، ومشتتة غير قادرة على بناء منظومة إقليمية عربية منسجمة لمواجهة هذه التحديات.

وتواجه المنظومة العربية أيضا مجموعة من التحديات في سياساتها الخارجية ترهن مستقبلها الأمني من أهمها:[1]

---

[1] - خير الدين حسيب، **" التحديات الداخلية"**، في ندوة فكرية بعنوان: **التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر، ط2 ، 2000 ، ص 07 .

* مثل الصراع بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية المستمر منذ عقود، وهو يستنفذ قدرات البلدين بسبب زيادة النفقات العسكرية والسباق نحو التسلح تخوفا من الطرف الآخر.

- عـدم صـياغة أهـداف موحـدة لجميـع الـدول العربيـة، ممـا يجعلهـا تتبـع سياسـات مختلفـة وغالبـا متناقضـة، ومنـه فـأكبر تحـدي للعـرب هـو صـياغة سياسـات مشـتركة (أمنيـة دفاعية، اقتصادية).

- عـدم الاتفـاق علـى مواجهـة التحـديات الموجهـة الـى الأقطـار العربيـة، وهـي التحـديات التـي تفرضـها السياسـة التنافسـية الأمريكيـة الأوربيـة مـن جهـة، وتفرضـها شـروط الـدخول في النظـام الاقتصـادي العـالمي - اقتصـاد السـوق مـن جهة ثانية.

- الاجهـاد النـاتج عـن الخلافـات والصـراعات الاقليميـة الفرعية.*

- سياسـة القـوى الكـبرى لتهمـيش المجموعـة العربيـة في ظل النظام الدولي الجديد.

- تـدخل الـدول الكـبرى في الشـؤون الداخليـة لـبعض الـدول العربيـة تحـت ذرائـع مختلفـة كحمايـة الأقليـات وحقوق الانسان وغيرها.

ومنـه فـإن عـدد التحـديات التـي تواجـه المنظومـة العربيـة يتعسـر علينـا إحصـائها وحصـرها نظـرا لكثرتهـا وتعقيـدها، سـواء مـا تعلـق بواقعهـا الأمنـي والاقتصـادي والاجتمـاعي الـداخلي، الـذي يشـكل تهديـدات أمنيـة بالنسـبة إليهـا وبالنسـبة الـى شـركائها في المتوسـط، أو المشـاكل التـي تتعلـق بطبيعـة علاقاتهـا مـع هـؤلاء

الشـركاء خاصـة الأوربيـين نظـرا لاخـتلاف وجهـات النظـر وتبـاين زوايـا الادراك، فالتهديـدات الأمنيـة بالنسـبة للـدول العربيـة ليسـت هـي نفسـها التهديـدات الأمنيـة بالنسـبة للمجموعـة الأوربيـة والأطلسـية، رغـم وجـود توافـق كبيـر بـين النظـرة الأوربيـة والأطلسـية، ومنـه فهنـاك اختلافـات كبيـرة في ادراك التهديـدات الأمنية بين أطراف الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط.

أ- إدراك التهديدات الأمنية في المتـوسط

إن عمليـة ادراك التهديـد محوريـة في اعـداد السياسـة الأمنيـة، سـواء كانـت هـذه السياسـة اجـراءات أمنيـة صـادرة انفراديـا مـن طـرف دولـة واحـدة، أو كانـت في اطـار منظومـة أمنيـة ذات طـابع اقليمـي، كمـا أن عمليـة ادراك التهديـد مرتبطـة ارتباطـا وظيفيـا بالخطـاب السياسـي والاعلامـي، فحتـى يصـير هـذا التهديـد قضـية أمنيـة يجـب أن يحـدث وقعـاً في الـرأي العـام ويشعره بمدى خطورته عليه.

فعنـدما يحـس المجتمـع بـالخطر يتوجـب علـى الحكومـات اعتمـاد اجـراءات دفاعيـة أو وقائيـة ضـد هـذا الخطـر لتـأمين مواطنيهـا، ومـن ضـمنها عمليـات التعـاون والتكامـل الاقليمـي في اطـار بنـاء منظومـة أمنيـة مشـتركة، وتختلـف أشـكال هـذه التهديـدات فقـد يمـس التهديـد بالأفـراد أو الجماعـات أو الهيكـل المؤسسـاتي للنظـام السياسـي أو اسـتقرار النظـام

الاقليمي، وقد يكون شكل التهديدات عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو مجتمعية أو بيئية.

وكثفت دول الضفة الشمالية الأوربية الأطلسية خلال السنوات الأخيرة، خطاباتها الأمنية المتعلقة بالتهديدات القادمة من الجنوب، خاصة بخصوص التهديدات الارهابية والهجرة السرية نحو أراضيها ومشاكل الاضطرابات السياسية، ورغم أن هذه التهديدات موجودة بصفة موضوعية فعليا، غير أن عملية ادراكها وتصنيف درجة خطورتها تختلف بين المنظورين الأوربي والأطلسي من جهة، وبقية دول المنظومة المتوسطية من جهة أخرى.

ومنه فهناك فارق بين القراءة الموضوعية لطبيعة التهديدات وسبل ادراكها وتصنيفها، وبين عملية رسم وصياغة هذه التهديدات وفق صور مختلفة مبنية على أهداف مصلحية أو عقائد ايديولوجية وثقافية ودينية، كما هو الحال بالنسبة للتصورات الأطلسية للأمن في الخليج العربي، "إن التصورات الأطلسية بخصوص تحقيق الأمن في الخليج العربي، نابعة من إدراكها أن التهديدات التي تواجه الدول في هذه المنطقة، تأتي من دول إقليمية مجاورة، في إشارة الى العراق وإيران".[1]

غير أن هذه التصورات في حقيقتها مرتبطة بمصالح اقتصادية، وهي السيطرة على المناطق الغنية بالنفط في الخليج،

[1] - محمد حسون، مرجع سابق، ص 355 .

والتدخل في هذه المنطقة بذريعة حمايتها من الأخطار الخارجية المحتملة (العراق وايران)، ومنه فان عملية ادراك التهديد ليست واحدة أو مشتركة دائما بالنسبة لجميع الأطراف وليست بريئة دائما لبعض الأطراف.

إضافة الى أنه حين تمثل السياسة والوجود الاسرائيلي بالنسبة للدول العربية ادراكا أمنيا وخطرا عسكريا من الدرجة الأولى، تنظر أوروبا ودول حلف الناتو باستثناء تركيا الى هذه المسألة بأنها قضية نزاع سياسي تتطلب تسوية سياسية، ولا تشكل تهديدا محدقا بأمن دول المنطقة المتوسطية، رغم أنها تدرك بأن التواجد الاسرائيلي في قلب المنظومة العربية من جهة، كان سببا في زيادة عدد الحركات الاسلامية الأصولية المعادية لها، خاصة بعد نجاح الثورة الاسلامية في ايران، وانتشار الحركات السلفية والاخوانية المعادية لمصالحا في العديد من الدول العربية.

ومنه فان الاختلاف في الادراكات يثير اشكالا جوهريا، هل في ظل الاختلاف الحاصل في ادراك التهديدات الأمنية بين أطراف المتوسط يمكن أن تقوم علاقات تعاون وحوارات أمنية بناءة ؟ أم تنجح في الجوانب المتفق فيها وتفشل في المختلف فيها؟ هذا ما سنحاول تحليله مناقشته وتأكيده أو نفيه.

المحور الخامس

مسارات الحوار الأمني المتوسطي أثناء الحرب الباردة

يجب الاشارة هنا الى أن العلاقات التاريخية بين أطراف منطقة المتوسط لها امتداد عميق في التاريخ، فهي المنطقة الأقدم على وجه المعمورة التي عاش فيها البشر وأقام حضارات على ضفاف هذا البحر، كالحضارة الفرعونية والرومانية والاغريقية والاسلامية، وحتى الحضارات التي لم تقم على ضفافه كان بالنسبة لها هدفا استراتيجيا نظرا للقيمة الجغرافية والتجارية له.

كما عرفت المنطقة أيضا حروبا طاحنة من أجل السيطرة على الممرات البحرية التجارية بها، وبذلك أحتلت مسألة الأمن والسلام والاستقرار في المتوسط أهمية كبيرة منذ فترة طويلة، حيث كانت هناك العديد من معاهدات السلام والهدنة بين الأطراف المتنازعة خاصة خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، غير أننا هنا لن نناقش هذه العلاقات الأمنية التاريخية، بل سنركز على الحوارات الأمنية في شكلها الحديث بعد نهاية الحقبة الاستعمارية وقيام دول مستقلة في شمال افريقيا والشرق الأوسط، وبالأخص خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

الحوار الأمني العربي – الأوربي في اطار الصراع العربي الاسرائيلي

لقد شكل التواجد الاسرائيلي في المنطقة منذ اعلان قيام دولة اسرائيل في 1948، أكبر تهديد أمني لمستقبل المتوسط، خاصة أنه كان سببا في تدهور العلاقات السياسية والأمنية مع

الـدول الأوربيـة، إثـر دعمهـا المباشـر وغيـر المباشـر لإسـرائيل، حيـث قطعـت الـدول العربيـة علاقاتهـا مـع فرنسـا وبريطانيـا بعـد قيامهمـا بالعـدوان علـى مصـر الـى جانـب إسـرائيل في حـرب 1956، إضـافة الـى دعمهمـا لعـدوان اسـرائيل في 1967، كمـا حاولـت التـدخل في المنطقـة مـن خـلال صـياغة مشـروع أو وثيقـة "شـومان" سـنة 1971، الـذي تضـمن مشـروع تعـديلات علـى الحـدود الفاصـلة بـين اسـرائيل والـدول العربيـة بعـد الاجتيـاح الاسـرائيلي للأراضـي العربيـة في حـرب 67، وتصـب هـذه التعـديلات طبعـا لصـالح اسـرائيل، غيـر أن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة رفضـت ذلـك، ورفضـت كـل تحـرك أو مسـاعي أوربيـة في المنطقة خارج الرعاية الأمريكية.

غيـر أن المجموعـة الأوربيـة راجعـت سياسـتها تجـاه المجموعـة العربيـة بعـد حـرب 1973، حيـث تسـبب لهـا هـذا الموقـف الـداعم لإسـرائيل بأضـرار اقتصـادية كبيـرة، بعـد الحظـر الـذي فرضـته الـدول العربيـة المصـدرة للـنفط علـى صـادراتها تجـاه هـذه الـدول الأوربيـة مـن جهـة، ومـن جهـة أخـرى رفـض الـدول الأوربيـة للسياسـة الأمريكيـة المنفـردة تجـاه المنطقـة، والتي تؤثـر بشكل مباشر على مصالحها في المنطقة.

واتضـح هـذا التغيـير الواضـح في السياسـة الأوربيـة الأمنيـة تجـاه الـدول العربيـة بصـفة خاصـة ومنطقـة جنـوب المتوسـط بصـفة عامـة، مـن خـلال مـا يمكـن اعتبـاره عملـة وضـع أسـس

جديدة للتقارب والحوار الأوربي العربي (إصدار المجموعة الأوربية لبيان بتاريخ 13 أكتوبر 1973 أسقطت فيه مبدأين مهمين من مبادئها السابقة) ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

- دعوة المجموعة الأوربية لضرورة إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة.
- اقرار مبدا عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة، ومنه التراجع عن مشروع شومان الذي اقترحته في السابق.
- تغيير النظرة الأوربية للصراع واقرارها بوجوب أخذ الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة.

وكانت انطلاقة الحوار العربي – الأوربي في **"مؤتمر كوبنهاغن"** المنعقد في ديسمبر 1973 من طرف المجموعة الأوربية .[2] الذي وجهت الدعوة فيه لمشاركة أربعة وزراء خارجية عرب، حيث تبنى المؤتمر قرار تأييد القرار الأممي رقم 242 بجميع بنوده، والمتضمن الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية التي احتلتها خلال حرب 1967.

وهو ما يؤكد استمرار ثبات الموقف الأوربي فعلياً، ومن جهة أخرى تبني الاقتراح الفرنسي بشأن بدء الحوار الفعلي العربي – الأوربي، الذي يهدف الى توحيد العلاقات السياسية

---

[1] - عثمان كامل، **أمن البحر المتوسط وأثره على العالم العربي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية** ، باريس : مركز الدراسات العربي الأوربي ، [د.س.ن] ، ص ص 12 – 13 .

[2] - أسامة الباز، **" الحوار السياسي العربي – الأوربي : نشأته .. حاضره .. مستقبله"**، أعمال المؤتمر الدولي الخامس بعنوان : **العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها** ، باريس : مركز الدراسات العربي الأوربي ، ط1 ، 1997 ، ص 59 .

والأمنية والاقتصادية للمجموعة الأوربية مع الدول العربية، رغم أن هذا الاتجاه يتعارض مع السياسة الأمريكية والاسرائيلية في المنطقة.[1] وبدأ الحوار العربي الأوربي على صعيد الخبراء في 1975، من خلال ثلاث اجتماعات عقدت في القاهرة وروما وأبوظبي، ثم تلاه حوار على مستوى لجنة عامة لسفراء الدول في 1976، حيث استكمل الحوار اطاره التنفيذي وتبلور مفهومه الشامل كحوار حضاري متكامل .

كما ترتب عنه أيضا انشاء أجهزة رسمية ومؤسسية معترف بها من قبل الطرفين لتجسيد هذا الحوار، تتمثل في اللجنة العامة وهي الهيئة العليا للحوار، تضم كل سفراء الدول الأعضاء في المجموعة الأوربية وجامعة الدول العربية، وسبع لجان عمل متخصصة في مجالات التعاون ولجنة تنسيق، تتضمن هذه اللجان خبراء الدول الأعضاء، ومجموعات متخصصة منبثقة عن لجان العمل، تقوم بإعداد الدراسات التفصيلية للمشروعات تتضمن خبراء في كافة مجالات تخصص الحوار.[2]

غير أن أوربا تعاملت مع الدول العربية **بسياسة تجزيئية** وفق ثلاثة أجزاء منفصلة، الجزء المغاربي (دول المغرب العربي) والجزء المشرقي (دول المشرق العربي) والجزء

---

[1] - عثمان كامل، مرجع سابق، ص ص 13 ، 14 .

[2] - جمال الشلبي، **" العرب وأوروبا من الحوار العربي – الأوربي الى الشراكة المتوسطية وجهة نظر عربية "** ، منشور في كتاب بعنوان : **العرب والغرب صور متقابلة** ، المملكة الهاشمية الأردنية : [د.د.ن] ، 2005 ، ص 32 .

الخليجي (دول الخليج العربي)، وهذا يتضمن تجزئة الحوار ومنه اضعاف الموقف العربي، اذ تتعامل المجموعة الأوربي ككتلة في حوارات مع الدول العربية كل دولة على حدى، أما الحوار العربي الأوربي الشامل فيحضره طرفان رسميان، هما الطرف العربي ممثل بجامعة الدول العربية والطرف الأوربي ممثل بالاتحاد الأوربي.

إلا أن جوهر المسألة مختلف من حيث تكوين المنظمتين ومدى الزاميتهما للدول الأعضاء، حيث أن جامعة الدول العربية تعمل بالمعنى التقليدي للعبارة، فهي جهاز لا يتخطى الحدود الوطنية وبنيتها لا تسمح لها بالتصرف على هذا الأساس مما ينعكس على قراراتها، التي لا تلزم جميع الأطراف الا اذا كانت بالإجماع، أما القرارات التي تتخذ بالأغلبية فهي تلزم فقط الأعضاء المصوتين عليها دون بقية الأعضاء، في حين المنظومة الأوربية المنسجمة فأجهزتها تتمتع بسلطات فوق الحدود الاقليمية وتلزم قراراتها جميع الأطراف.[1]

وشهد الحوار عدة موجات من المد والجزر وأحيانا الفتور والجمود، نظرا للعديد من العوامل خاصة الضغوط الأمريكية الكبيرة على الدول الأوربية لتحجيم دورها في المنطقة، والتي توجت بإصدار الدول الأوربية في اجتماعها بـ

[1] - سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2003 ص 183 .

"جيمنسن" بألمانيا في أفريل 1974 لقرار بالإجماع يتضمن ضرورة اشراك الولايات المتحدة الأمريكية في مشاورات التعاون الأوربي، ومن جهة أخرى التغير الذي شهدته السياسة المصرية تجاه الصراع مع اسرائيل نحو الحلول السلمية، التي اتضحت فيما بعد وتوجت باتفاقيات السلام "كامب ديفيد"، وهذا ما انعكس عنه أيضا تشتت للموقف العربي في حواراته مع المجموعة الأوربية حيث أصبحت أكثر صعوبة.

حتى أن أمين الوفد الأوربي حين انتقاده عن سبب رفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية قال: "انني على يقين من أنكم سوف تدركون أن الجماعة الأوربية، لا يمكن أن تسمح للآخرين أن يحددوا لها ما يجب أن تكون عليه علاقات المجموعة بإسرائيل، وأن اتخاذ الجماعة لموقف موحد في الصراع يستلزم أن توحد الدول العربية موقفها، وأن يطور الفلسطينيون أنفسهم لملائمة الأوضاع الجديدة على الصعيد الدولي".[1] رغم أن المجموعة الأوربية فيما بعد اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، وطلبت اشراكها في مفاوضات الشرق الأوسط.

وأمام تغير هذه الظروف في المجموعة العربية سلبا نحو التفكك والخلاف، تراجعت من جهتها المجموعة الأوربية عن سعيها الحثيث في الحوار السياسي والأمني، خاصة بعد

[1] - نفس المرجع، ص ص 16 – 17 .

المحاولات الفاشلة للعودة من جديد لدفع العلاقات نحو الأحسن في بداية الثمانينات، وأصبحت تتطلع فقط للتعاون في الجانب الاقتصادي حفاظا على مصالحها التجارية، خاصة ما يتعلق بإمدادات النفط وسياسات الاستثمار.

الى غاية، أكتوبر 1989 حين قام الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي بزيارة رسمية الى باريس، وطلب من خلالها الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران باعتباره حينها رئيس للمجموعة الأوربي، بضرورة القيام بمبادرة من أجل تحريك عجلة الحوار من جديد.

وأعلن الرئيس ميتران في 25 أكتوبر 1989 أمام اجتماع المجلس الأوربي في ستراسبورغ مبادرته المتضمنة تنظيم لقاء بين المجموعة الأوربية وممثلين عن عدد من الدول العربية، التي توجت بمؤتمر باريس في 21و22 ديسمبر 1989، أين عقد الاجتماع الوزاري الأول في ظل بوادر التغيرات الجوهرية في النظام الدولي.

حيث ظهرت ملامح تفكك الاتحاد السوفياتي، فلقيت المبادرة رفضا شديدا من طرف ليبيا التي ردت على الدعوة الفرنسية بطلب رفع العقوبات الأوربية عليها وعلى دمشق، والتي كانت قد سلطت عليهما في الفترة من 1986 و1987 بعد اتهامهما بالقيام بعمليات ارهابية ضد المصالح الأوربية، غير أنها استجابت للوساطة التي قامت بها بعض الدول العربية،

وما ميز هذا الحوار الجديد هو استمرار تركيز الجانب الأوربي على الحوار في الجانبين الاقتصادي والثقافي، في حين يطالب الطرف العربي بالتركيز على الجانب السياسي والأمني.[1] مع أنه لا يجب اغفال أن هناك قناعة لدى الدول العربية بأن أوروبا ترغب في ممارسة دور أكبر في عملة السلام، لكن هناك قيودا خاصة أوربية ودولية تحيط بإمكانية تحول هذه الرغبة الأوربية الى واقع عملي فعال.[2]

فقد حاولت المجموعة الأوربية التحكم في اتجاه الحوار العربي-الأوربي حسب منظورها الخاص، وذلك بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف التي كانت مرتبطة بظروف البيئة الاقليمية والدولية، حيث سعت الى انهاء حالة عدم الاستقرار الأمني في المنطقة بسبب الصراع العربي الاسرائيلي، فحاولت دفع عجلة التسوية السلمية، من خلال مواقفها الوسطية عموما في بعض المراحل والمنحازة الى اسرائيل في مراحل أخرى، كما سعت الى العمل على احتواء المنطقة من التهديد والمد الشيوعي في اطار الحرب الباردة، فقد عملت كل ما بوسعها الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية لمنع كل تواجد شيوعي أو انتشاره في المنطقة.

---

[1] - عثمان كامل، مرجع سابق، ص ص 19 – 22 .

[2] - مفيد شهاب، **" دور أوروبا في مسيرة السلام العربي – الأوروبي"**، أعمال المؤتمر الدولي الخامس بعنوان: **العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها**، باريس : مركز الدراسات العربي الأوربي ، ط1 ، 1997 ، ص 103 .

ومن جهة ثالثة عملت المجموعة الأوربية جاهدة لتركيز الحوار العربي-الأوربي على المجال الاقتصادي، من أجل حماية وتعزيز مصالحها المرتبطة بتدفق مواد الطاقة خاصة النفط. فمنذ الأربعينات يمثل النفط خاصة في منطقة الخليج العربي، ركنا أساسيا في السياسة الأوربية والغربية تجاه المنطقة.

وطبقا لبعض التقديرات فان أهمية النفط العربي لن تتناقص بل ستزداد في المستقبل، خاصة أمام قوة الاحتياطي العربي مقابل التراجع المحتمل في احتياطيات بحر الشمال، ومن ثمة فان ضمان امدادات مستقرة ومنتظمة بسعر مقبول هو المصلحة الأساسية لأوروبا في هذا الحوار.[1] وأيضا توسيع حجم الاستثمارات في الاقتصاد العربي لحماية السوق لصالحها من المنافسة الخارجية، في حين أن مشكلة الارهاب لم تكن خلال هذه الفترة من بين القضايا بالغة الأهمية بالنسبة لها، فرغم أنها تعترف بأن التهديد الارهابي موجود، غير أنها لم تدرجه بعد ضمن القضايا بالغة الأهمية ضمن أجندتها الأمنية.

الحوار العربي-العربي في اطار التعاون الأمني ومحاولات الوحدة العربية

يعتبر النظام العربي الأكثر هشاشة وتفككا في النظام الدولي الحالي، وهذا ما انعكس على الواقع السياسي والأمني

[1] - سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص 181 .
* الأقباط في مصر، المسيحيون في لبنان، الأكراد في العراق...الخ.

لشعوبه وموقعه في خارطة هذا النظام الدولي، في حين استطاعت معظم النظم الأمنية الاقليمية في العالم تحقيق مستوى مهم من التماسك والصلابة، تبقى الدول العربية تبحث عن رؤيتها السياسية والأمنية المشتركة، ومشروعها الحضاري الموحد ونظامها الاقليمي المتماسك والقوي، حتى تصبح قادرة على التأثير والتفاعل مع الفواعل الأخرى في النظام الدولي والمساهمة بشكل افضل في معالجة مختلف التهديدات الأمنية المحيطة بها، والتعامل الواضح والفعال مع المنظومات الاقليمية الشريكة في أمن منطقة المتوسط، وهذا طبعا غير ممكن قبل تحقيق حوار عربي-عربي لتجسيد مشروع الكتلة الاقليمية المنسجمة والمتماسكة.

وأمام هذا التفكك تعددت وتفاقمت المشاكل الأمنية، وأضحت تحديات معقدة تقف رهانا في طريق مشروع الوحدة المرتقب، حيث لا تزال اسرائيل تسيطر على أجزاء من أراضي الدول العربية كجنوب لبنان، وسيمتد الأثر السلبي للتدخل العسكري الأمريكي في العراق الى عقود قادمة.

فهي تعيش حالة شبيهة بالحرب الأهلية، من خلال التفجيرات اليومية وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وتفاقم مشكلة **الأقليات***، اضافة الى التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية لمعظم الدول العربية خاصة في دول الخليج، والتدخل الفرنسي في المغرب العربي خاصة الجزائر، وتفاقم

مشكلة المياه في الشرق الأوسط، والأهم من كل ذلك اتساع دائرة التطرف والارهاب في العقود الأخيرة حيث امتد نشاط تنظيم القاعدة من منطقة آسيا الى شمال افريقيا ودول الساحل، مما يجعل الدول العربية تقع في وسط أكبر قاعدتين للتنظيمات الارهابية، الأولى في أفغانستان وباكستان والعراق والثانية في شمال مالي والنيجر وجنوب الجزائر وليبيا، في حين يرتكز نشاطها بقوّة اتجاه المصالح الغربية خاصة الأمريكية في الدول العربية، الى جانب الارهاب الاسرائيلي في قلب المنطقة العربية.

وانطلق الحوار العربي في اطار محاولة بناء منظومة اقليمية عربية شاملة، من خلال مشروع الجامعة العربية الذي تجسد في ميثاق 1945، غير أنه لم يكن يتمتع بالقوة المطلوبة في نظامه التشريعي والقانوني من جهة، والهيكلي المتعلق الأجهزة والوسائل اللازمة للتدخل الميداني من جهة ثانية، حيث أن الميثاق رغم أنه عالج مبدأ المساعدة المتبادلة لدفع أي عدوان يقع على دولة عضو، وأكد على أن صيانة استقلال الدول العربية وسيادتها هدف أساسي، غير أنه لم ينص على تحديد الوسائل اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

ولم يفرض على الدول الأعضاء الالتزامات التي يجب أن يقوموا بها للدفاع المشترك بينها، بل اكتفى الميثاق بمبادئ عامة بعيدة عن الفاعلية العملية، مثل شعارات صيانة

استقلال الدول الأعضاء، والمحافظة على السلام والأمن العربيين وقمع العدوان.[1] فظلت الجامعة العربية كمؤسسة قومية أو جهاز لأمن الأمة العربية، غير قادرة على تجاوز التخطيط للتطبيق أو الانتقال من التفكير للعمل، فهي كجهاز أمني يدور حول نفسه بعيدا عن ميدان العمل الأمني الجماعي، وهو ما طبع النظام الاقليمي العربي، اذ تراوحت قوته بين القدرة على الفعل والتأثير نادرا وغياب أو ضعف تلك القدرة غالبا في معظم الأزمات والنزاعات.[2]

وبعد نكبة 1948 في فلسطين وفشل تجربة الجيش العربي للإنقاذ، أصبح من الضروري على العرب اعادة التفكير في سياسة جديدة للتعاون العسكري، وهو ما عكسته **معاهدة الدفاع المشترك** التي وقعت سنة 1950 ودخلت حيز التنفيذ في 22/ 08/ 1952، بموجبها تنازلت الجامعة العربية عن بعض مظاهر السيادة والتجزئة، والتزمت بحكم أغلبية الثلثين بدل حكم الاجماع الوارد في الميثاق.

وألحق بهذه المعاهدة وثيقتان: الملحق العسكري والبروتوكول الاضافي، مع اقامة ثلاث أجهزة يضاف اليها **"مجلس الجامعة"**، وجهاز **"مؤتمر القمة"** و**"مجلس الدفاع المشترك"** والذي يضم (اجتماع وزراء الخارجية والدفاع)،

---

[1] - هيثم الكيلاني، **" التعاون العسكري العربي – العربي في ظل تنامي القدرات العسكرية لدول الجوار الجغرافي"**، أعمال مؤتمر دولي بعنوان : **تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية** ، بيروت : دار بلال ، ط2 ، 1998 ص ص 188 – 189 .

[2] - نفس المرجع، ص (188) .

و**الهيئة الاستشارية العسكرية** التي تضم رؤساء الأركان، و**اللجنة العسكرية الدائمة** التي تضم ممثلو هيئات الأركان، وتضمنت في إجمالها المبادئ والوسائل والأحكام التالية:[1]

- اعتبار كل اعتداء مسلح يقع على أيّ دولة أو أكثر من الدول الأعضاء في الجامعة العربية أو على قواتها اعتداء عليها جميعا.
- توحيد الخطط والمساعي في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية، التي يقتضيها التهديد الموجه الى دولة عضو.
- التعاون لدعم المقومات العسكرية وتعزيزها، والتشارك في تهيئة الوسائل الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة ايّ اعتداء مسلح.

غير أن هذه المعاهدة يتعذر علينا الحكم عليها بموجب أنها منذ انشائها لم توضع في موضع الاختبار الحقيقي، وبقيت هياكلها وأجهزتها بدون روح أو أثر ملموس على الواقع العربي، حتى أن البعض لا يعتبرها موجودة أصلا وان وجدت فهو لا يعترف بها، فلم يكن لها أي تأثير مثلا على العدوان الثلاثي الذي وقع على مصر سنة 1956.

وحدث تحول ايجابي عام 1964 بالنسبة لمسار الحوار العربي، بعقد مؤتمر قمة عربي طلبه الرئيس جمال عبد الناصر، بعد محاولة اسرائيل القيام بتحويل مجرى نهر الأردن،

[1] - نفس المرجع ، ص ص 189 - 190 .

حيث ترتب عن هذا المؤتمر عدة نقاط مهمة، على رأسها قرار انشاء قيادة عسكرية موحدة وتمويل عملية انشائها، وتشكيل جيش تحرير فلسطيني جاء بعده اعلان الاتفاق عن ضرورة تحرير فلسطين نهائياً، على أن تضع القيادة العامة الموحدة خطة تفصيلية لتنفيذ هذا الهدف مع تحديد ما يلزمه من قوات ومعدات وأموال ووقت.

وكذا دعم ومساندة قيام منظمة تحرير فلسطينية ومباشرتها لعملها، ومن جهة أخرى اقرار مشروع عربي لتحويل روافد نهر الأردن، والانطلاق في تنفيذه تحت الحماية التي تأمنها القوة العربية الموحدة، وهو ما أحدث هلعا لدى اسرائيل التي باشرت بضرب منشآت التحويل العربية لنهر الأردن، مما أدى الى توقف اتمام هذا المشروع.[1] غير أن هذه الوحدة الغير المسبوقة لم تستمر أكثر من سنة، بعد تغير عدد من مواقف الدول العربية نتيجة تأثير أطراف خارجية على مواقفها، بتفضيل الحّل السياسي السلمي مع اسرائيل عوض المواجهة العسكرية.

هذا ما جعل اسرائيل تقوم بتوسيع نظرتها الأمنية وطموحاتها التوسعية، فقامت بالتوسع على حساب الدول العربية المجاورة لفلسطين في حرب 1967، حيث سيطرت

[1] - رزق الياس ، **" المكوّن العسكري للأمن القومي العربي "** ، مقال منشور في كتاب بعنوان : **الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر – أيلول 2001** ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ط2 ، 2003 ، ص ص 277 – 278 .

على مساحة جديدة تساوي الثلثين من مساحتها التي كانت تحتلها من قبل، وذلك على حساب سيناء المصرية والضفة الغربية الأردنية وهضبة الجولان السورية.[1]

فلجأت الدول العربية المتضررة الى الحوارات الثنائية بدل مؤتمرات القمة التي لم تثبت فاعليتها، فقررت سوريا ومصر عقد اتفاقية دفاع ثنائية بينهما عام 1969 تجسدت في انشاء قيادة عسكرية واحدة للقوات المسلحة للبلدين، تقوم بالتخطيط والتحضير والاشراف وادارة الحرب.

وهي التي كانت قاعدة لاجتماع مجلس الدفاع العربي المشترك سنة 1971 والاعداد لحرب 1973 على اسرائيل من ثلاث جبهات، شرق مصر وغرب الأردن وجنوب سوريا، وهي اول مرة يتوحد فيها العرب بشكل منظم في حروبهم ضد اسرائيل، رغم أن الانتصار لم يتحقق كلياً، نظرا لعدم قدرة الجيش العربي على تحرير كل الأجزاء المحتلة من طرف الجيش الاسرائيلي، فبقيت اسرائيل تسيطر على جزء مهم من صحراء سيناء.

وفي الوقت الذي ظهرت بوادر عودة الحوارات العربية بقوّة، في اتجاه اعادة ترميم النظام الأمني العربي، ليصير أكثر تماسكا ونضجا، بعد التفوق الاستراتيجي على الجيش الاسرائيلي، الذي كانت تعتقد اسرائيل بأنه جيش لا يقهر،

[1] - نفس المرجع، ص ص 278 ، 279 .

خرجت مصر عن التيار الذي تسير فيه كل الدول العربية ووقعت اتفاقية سلام منفردة مع اسرائيل عامي 1978 و 1979 بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وهي المعروفة بكامب ديفيد، في موقف حير الشعوب العربية وعصف بكل أحلامها في الوحدة، وهو ما كان سببا في مقاطعة الدول العربية لها، ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة الى تونس، وفي نفس الوقت كانت هذه الاتفاقية اعلانا لنهاية الالتحام العربي حول القضية الفلسطينية.

ورغم ذلك ظهرت بوادر من نوع جديد للتكامل العربية بوضوح مع نهاية الثمانينات، من خلال اعلان تأسيس مجموعة من المنظومات الاقليمية الفرعية التي تعتبر الحجر الأساس للنظام العربي الشامل، حيث أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي ثم مجلس التعاون العربي في بداية 1989.

غير أنها ظهرت مباشرة بعدها مجموعة من المشاكل الأمنية بددت كل هذه الجهود والأهداف، اذ اشتعلت أزمة الخليج الثانية في الجهة الشرقية وقسمت مواقف الدول العربية وتحالفاتها مع القوى الخارجية، وانهار الاتحاد السوفياتي الحليف الاستراتيجي للعرب خاصة في التمويل بالأسلحة.

ثم اندلعت أزمة لوكيربي بين ليبيا والدول الغربية (الولايات المتحدة فرنسا وبريطانيا) ونظرا لعدم معارضة

الـدول المغاربيـة للعقوبـات الدوليـة التـي فرضـت عليهـا، قامـت ليبيـا بمقاطعـة كـل اجتماعـات اتحـاد المغـرب العربـي، احتجاجـا علـى السـكوت تجـاه هـذه العقوبـات، كمـا ظهـرت مـوازاة مـع ذلـك أزمـة العنـف السـياسي في الجزائـر، بعـد الغـاء نتـائج الانتخابـات، التـي كـان قـد فـاز بهـا حـزب الجبهـة الاسـلامية للإنقـاذ، وتسـببت عمليـة الغـاء المسـار الانتخـابي في ظهـور أكـبر موجـة ارهـاب عرفتها المنطقة.

ورغـم ذلـك حاولـت بعـض الـدول تجـاوز كـل هـذه العراقيـل، مـن خـلال التوقيـع علـى "إعـلان دمشـق" في مـارس 1991 بـين دول مجلـس التعـاون الخليجـي ومصـر وسـوريا، كمحاولـة جديـدة لبـدء حـوار جديـد وبنـاء نظـام اقليمـي جديـد، تعهـدت بموجـب هـذا الاعـلان الـدول الأعضـاء بتنميـة التعـاون العسـكري فيمـا بينهـا، بمـا يتوافـق مـع ميثـاق جامعـة الـدول العربيـة بشـأن الـدفاع المشـترك، غيـر أن هـذا النظـام فشـل في انشـاء قـوة أمنيـة عربيـة، قـادرة علـى وضـع حـل لغـزو العـراق للكويـت، أمـام الضـغط الغربـي الكبيـر ورغبـة العديـد مـن الـدول العربيـة المتعـودة علـى الاسـتنجاد بـالقوى الغربيـة لحـل مشـاكلها الداخلية، فأصيبت هذه المحاولات بالفشل كالعادة.[1]

[1] - جان لويس ديفور، **" العلاقات العربية – العربية في ظل المتغيرات الاقليمية "**، أعمال مؤتمر دولي بعنوان: **تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية**، بيروت: دار بلال، ط2 ، 1998 ، ص ص 91 – 92 .

ان الدراسة الموضوعية للنظام الاقليمي العربي القائم حاليا تكشف تناقضا غريبا، بحيث تستنتج كما لو أنها موجودة في نظام غير النظام العالمي الذي هو قائم، أو في زمان وظروف ومعطيات غير تلك القائمة أمامنا.

ففي حين أن كل دول العالم تبذل كل جهودها للانخراط في تكتلات اقليمية ومنظومات امنية اقليمية منسجمة، ودعماها بكل السبل للإنهاء كل دواعي التجزئة والاختلاف مما يضاعف قوتها ومكانتها في هذا النظام، نجد على العكس الدول العربية وحدها تذهب في الاتجاه المعاكس، نحو التفكك أكثر وتوسيع دائرة الخلاف والصراع والقضاء على كل ما يمكن أن يكون عنصرا أساسيا من عناصر الوحدة العربية مستقبلا، طبعا باستثناء الهوية والقيّم الدينية المشتركة الراسخة في نفوس شعوبها، ويمكن تلخيص الواقع العربي وأسباب تفككه في العناصر التالية:

- غياب الارادة السياسية الفعلية التي تعكس أولوية المصالح المشتركة على المصالح القطرية الضيقة، وهذا غالبا يشكل نمط صنع قرار السياسة الخارجية للأنظمة التسلطية، فالنخب العسكرية والسياسية فيها تفضل مصالحها الشخصية على مصالح شعوبها، وبالتالي فمصالح الشعوب العربية القائمة على التعاون والتوحد مرهونة بمصالح حكامها المتناقضة مع مصالحها،

والمتوافقة مع مصالح الدول الغربية الكبرى خاصة الولايات الأمريكية المتحدة وفرنسا، وبالتالي تعددت وتباينت سياسات الأمن القطري العربي وتوجهت وارتبطت بالقوى الخارجية، وهذا ما انعكس على الاختلاف والتناقض في ادراك الأخطار والتهديدات الأمنية.

- زيادة التبعية الرهيبة للخارج عسكريا واقتصاديا، حيث أن كل الدول العربية لا تستورد التجهيزات العسكرية والأسلحة والذخيرة من داخل الاقليم العربي، رغم وجود بعض الدول العربية التي تنتج الذخيرة والتجهيزات العسكرية، فصفقات السلاح بمبالغ رهيبة تعقد مع الولايات المتحدة أو روسيا أو فرنسا وغيرها من الدول الغربية، وتعتبر الجزائر من أكبر الدول المستوردة للأسلحة، ومن جهة أخرى تبعية اقتصادية حيث أن معظم الدول العربية غير منتجة وغير مصنعة، وتعاني من فقدان أمنها الغذائي، وذلك نظرا للتبعية الغذائية الكبيرة خاصة الجزائر ومصر، وهي بدورها أكبر مشكلة أمنية تعاني منها.

- غياب استراتيجية مشتركة وواضحة، تهدف الى وضع إجراءات واقعية وموضوعية لمتطلبات واحتياجات الأمة العربية، وصيانة الأمن العربي سواء للشعوب أو الأنظمة السياسية، وما يترجم ذلك غياب قوّة عسكرية

مشـــتركة، يمكـــن أن تهـــدد أمـــن اســـرائيل أو تخلـــق تـــوازن عســـكري معهـــا، أو وجـــود تعـــاون عسكـــري تقنـــي أو تكنولـــوجي في مشـــاريع صـــناعة الأســـلحة، أو مشـــاريع تنمويـــة لمشـــاكل اجتماعيـــة أو اقتصـــادية أو بيئيـــة، تتضـــمن تهديـــدات أمنية مشتركة وغيرها من سبل التعاون.

- عـــدم اســـتغلال المـــوارد والامكانيـــات الضـــخمة التـــي تمتلكهـــا الـــدول العربيـــة، فهـــي مـــن أغنـــى منـــاطق العـــالم مـــن حيـــث امـــتلاك مصـــادر الطاقـــة والأراضـــي الزراعيـــة والميـــاه والقـــدرة البشـــرية، غيـــر أنهـــا تفتقـــد لسياســـات عقلانيـــة وخطـــط ميدانيـــة لاســـتغلال هـــذه الطاقـــات الكامنـــة، ومنـــه فالـــدول العربيـــة تهمـــل القـــوة الذاتيـــة وتعتمـــد علـــى التبعيـــة مـــن خـــلال الاستثمار الخارجي والاستيراد.

الحوار الأوربي-الأوروبي في إطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي

لقـــد شـــكلت مســـألة تحقيـــق الأمـــن الأوربـــي الانشـــغال الأكـــبر لجميـــع الـــدول الأوربيـــة، التـــي لا ترغـــب في تكـــرار الأخطـــاء التاريخيـــة الســـابقة، فهـــي تحـــاول تفـــادي كـــل ســـبل الخـــلاف والصـــراع التقليديـــة التـــي ســـببت لهـــا حـــروب كـــادت تفنيهـــا علـــى آخرهـــا، فعملـــت منـــذ نهايـــة الحـــرب العالميـــة الثانيـــة علـــى وضـــع اســـس لنظـــام أمـــن جمـــاعي قـــوي يضـــمن الأمـــن والاســـتقرار لأوروبـــا، ودعـــم هـــذا النظـــام الاقليمـــي الجمـــاعي بعلاقـــات تعـــاون وشـــراكة مـــع الأنظمـــة الاقليميـــة المجـــاورة، أو توســـيع هـــذا النظـــام

لـدول الجـوار الأوربـي بالقـدر الـذي يحفـظ أمنهـا مـن كـل الجوانب حاضرا ومستقبلا.

وعلـى أسـاس ذلـك شـكلت السياسـة الأوربيـة المتوسـطية اقـدم مبـادرة للتعـاون بـين دول المتوسـط، اذ تعـود لتاريـخ 25 مـارس 1957 في اتفاقيـة رومـا، والتـي كانـت مـن جهـة أخـرى أسـاس أيضـا لبنـاء الاتحـاد الأوربـي، وتطـورت الفكـرة تـدريجيا في مجموعـة مـن المواقـف والاتجاهـات، وتوجهـت هـذه السياسـة الأوربيـة تجـاه عـدد محـدود مـن دول المتوسـط خاصـة في جزئـه الجنوبي الغربي.

فقـد ركـز مـؤتمر رومـا علـى كـل مـن تـونس وليبيـا والجزائـر والمغـرب باعتبارهـا تابعـة للـدول الأوربيـة (مسـتعمرات)، واسـتفادت الجزائـر باعتبارهـا أحـد الأقـاليم الفرنسـية مـن مشـروع صـندوق التنميـة الأوربيـة، وكانـت تـونس وليبيـا والمغـرب موضـوعا لأحـد اعلانـات النوايـا المتعلقـة بانتسـابها (تطبيـق سياسة الانتساب)*

للجماعـة الأوربيـة، وموضـوعا أيضـا لأحـد البروتوكـولات الملحقـة بمعاهـدة رومـا، والتـي تعطيـها بعـض الامتيـازات في نظـام الرسـوم المطبقـة علـى صـادراتها لـدول المجموعـة، فعكسـت هـذه الحركـة المتوسـطية المنظمـة

لـدول الجماعـة تكـريس مـدى نفوذهـا ومكانتهـا وهيبتهـا خـارج نطاقها الجغرافي.[1]

وفي اطـار آخـر ومـن أجـل نفـس الهـدف، ظهـرت أيضـا فكـرة عقـد مـؤتمر للأمـن والتعـاون في منطقـة المتوسـط، مـن طـرف رئـيس وزراء ايطاليـا "ألـدو مـورو" عـام 1972، أثنـاء مـؤتمر الأمـن والتعـاون في أوربـا، وذلـك في اطـار البحـث عـن طـرق لتـأمين أوروبـا والمتوسـط مـن خـلال التعـاون مـع المجموعـات الاقليمية المجاورة.

وتجسـد ذلـك في مؤتمـر هلسـنكي 1975، مـن خـلال الإعـلان الرسـمي لمـؤتمر الأمـن والتعـاون في أوربـا. حيـث أعلنـت الـدول المشـاركة في المـؤتمر أن أمـن أوروبـا مـرتبط ارتباطـا وثيقـا بـالأمن في المتوسـط وفي منطقـة الشـرق الأوسـط، وأن تكثيـف وتقـوية التعـاون الأمنـي في أوروبـا، سـوف يـؤدي الـى خطـوات عمليـة مماثلـة في منـاطق أخـرى مـن العـالم خاصـة الشـرق الأوسـط، وهـذا مـن شـأنه المسـاهمة في ترسـيخ وتثبيـت السـلام والأمـن والاسـتقرار والعـدل علـى الصـعيد الـدولي، وبعـد

---

* **الانتساب للجماعة الأوربية**: هي السياسة التي طبقتها المجموعة الأوربية في هذه المرحلة تجاه الدول الغير أوربية في الضفة الجنوبية خاصة ، وتستفيد هذه الدول اعتبارا الى انتسابها من مجموعة من الميزات كما جاء في المادة 131 من معاهدة روما " تؤكد الدول الأعضاء في الجماعة الأوربية على تقديم ضمانات واقعية لتنقية وتطوير الدول التي سوف تنتسب مستقبلا الى الجماعة الأوربية ... هدف الانتساب هو دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد والأقاليم الافريقية ، واقامة العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين تلك المناطق والجماعة الأوربية فنظام الانتساب يؤكد في المقام الأول على مصالح السكان في تلك البلاد وتلك الأقاليم ويضمن لهم الرخاء ويكفل لهم مقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يطمحون اليها " .

[1] - أسامة مخيمر، مرجع سابق، ص ص 82 – 85 .

التغيـــرات الجوهريـــة في النظـــام الـــدولي نهايـــة الثمانينـــات والتغيـرات الأمنيـة في منطقـة الشـرق الأوسـط (حـرب الخلـيج، الانتفاضة الفلسطينية الأولى، مؤتمر مدريد).

عـاد المـؤتمر مـن جديـد في وثيقتـه الصـادرة عـن مـؤتمر هلسـنكي الثـاني 1992، الـى الاهتمـام بشـكل أكـبر بالتعـاون الأمني مع دول الشرق الأوسط، نظـرا لتـأثير التـوتر الأمني هنـاك على أمـن أوروبـا ومصـالحا الاقتصـادية بالمنطقـة، لـذلك فقـد قـرر المـؤتمر أن يعـزز علاقاتـه مـع دول منطقـة الشـرق الأوسـط خاصـة في مجـال تبـادل المعلومـات، كمـا تقـرر دعـوة هـذه الـدول لحضـور اجتماعـات المـؤتمر المسـتقبلية والمشـاركة فيهـا فيمـا يتعلـق بـالأمن والتعـاون في المنطقـة، كمـا تقـرر أن يـنظم المـؤتمر نـدوات شـرق أوسـطية حـول مواضـيع أخـرى في مجـالات مختلفـة كالاقتصاد والبيئة والواقع الديمغرافي.[1]

ويعتـبر مـؤتمر الأمـن والتعـاون الأوربـي منـبر ومكـان التلاقـي الوحيـد الـذي جمـع بـين دول أوروبـا الشـرقية ودول أوروبـا الغربيـة، وحمـل معـه مهـام صـعبة ومعقـدة تنطلـق مـن التشـديد علـى انجـاح الاصـلاحات السياسـية والاقتصـادية لـدول أوروبـا الشـرقية، وتوطيـد السـلام الأوربـي الجديـد والبنيـة الأمنيـة بحيـث أنهـي الانقسـامات التقليديـة ودعـم التواصـل والثقـة بـين أطرافـه، خاصـة مهمـة توحيـد الألمـانيتين الشـرقية والغربيـة، وكـذا

[1] - سيغرد بولينجر، مرجع سابق، ص ص 156 – 157 .

دعم أسس النظم الديمقراطية الرئيسية كحرية الفرد والانتخابات الحرة، إضافة الى تحدي الخيارات السوفياتية التي كانت تحاول توجيه الحلف نحو أهداف مغايرة وتراهن عليه للانتصار على المبادئ اللبرالية الغربية.

غير أن مؤتمر هلسنكي أكد وحدة أوروبا وقوة الأفكار اللبرالية كحقوق الانسان وحرية الفرد، وتعززت هذه المبادئ بقوة عند انعقاد مؤتمر فيينا من 1986 حتى 1989، وهو ما كان سببا في سقوط جدار برلين وتوحيد الألمانيتين وزوال حلف وارسو وانهيار الشيوعية.[1] ويعتبر توحيد ألمانيا أكبر رهان أمني تم تحقيقه، وهذا ما سينعكس بشكل ايجابي واضح على مستقبل أوربا في دعم السلام والاستقرار، اعتبارا الى أن ألمانيا دولة محورية في معظم السياسات الأمنية الأوربية.

كما أن مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي هو المنظمة الأمنية الوحيدة، التي استطاعت في فترة حساسة خلال الحرب الباردة أن تجمع في مؤتمرها الأساسي هلسنكي خمسة وثلاثون دولة، ونجحت في الاهتمام بجوانب أخرى فوق المجال العسكري خاصة من النواحي العلمية والاقتصادية والثقافية، اضافة الى نجاحها الكبير في تخفيف حدة التوتر على مستوى أوروبا خاصة الجزء الشرقي منه، وكذا تدعيم أسس السلام والاستقرار والتعاون وحقوق الانسان

[1] - نفس المرجع، ص ص 148 – 149 .

والحريات الديمقراطية، التي كانت قاعدة للتغيرات التي عرفتها دول أوروبا الشرقية نحو النهج الديمقراطي الغربي بعد انهيار جدار برلين.

واستمرت سياسة المؤتمر في التوسع والتكيف بعد هذا التغير الجوهري في شكل النظام الدولي وفي الواقع الأمني الأوربي على وجه الخصوص، وأكد ذلك ميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة عام 1990، ثم أكده من جديد مؤتمر هلسنكي الثاني في 1992، الذي صدرت عنه وثيقة بعنوان **"تحديات التغيير"** لتعطي دفعا جديدا لدور المؤتمر في الأمن الأوربي، وتخلق آليات جديدة للتعامل والتكيف مع مختلف التغيرات في أوروبا، خاصة مع ظهور العديد من المخاطر والمشاكل الأمنية في الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي، والتي تهدد الأمن الأوربي وتهدد توجه الأنظمة نحو الديمقراطية السياسية واللبرالية الاقتصادية، كما ظهرت بوادر عودة القومية في أوروبا الشرقية والوسطى، وظهور عدد من النزاعات ذات الطابع العرقي والوطني.

وكذا النزاعات الحدودية خاصة في يوغسلافيا وجورجيا، وأهم تغيير قام به المؤتمر لتحقيق هذا التكيف نحو الدور الجديد هو تأسيس **مفوضية عالية تعنى بشؤون الأقليات الوطنية**، للوقوف في وجه التوتر العرقي الذي قد يتعقد ليصبح

خلاف حاد يهدد الاستقرار والأمن، وقد أثبت المؤتمر فاعليته ونجاحه فعليا في حل عدد كبير من النزاعات بالطرق السياسية السلمية، واهمها مشاركته في انهاء التوتر بين روسيا واستونيا بواسطة المساعي الحميدة، التي قامت بها اللجنة العليا لشؤون الأقليات التابعة له.[1]

كما واصل مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي اهتمامه بالأمن في المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط كامتداد لأمن أعضاءه، حيث أكد من جديد في اجتماع روما في ديسمبر 1993 على ضرورة تطوير العلاقات مع دول الشرق الأوسط، وحاولوا تجسيد مشروع رئيس الوزراء الايطالي **ألدو مورو**، الذي تطور في شكل اقتراح ايطالي– اسباني، في محاولة نقل تجربة المؤتمر الى دول الشرق الأوسط، حيث أن بناء منظومة أمنية بمنطقة الشرق الأوسط شبيهة بمؤتمر الأمن والتعاون الأوربي.

واقامة حوار شبيه بحواره، سيحول المنطقة من حالة المواجهة الى حالة التعاون، ويمكن تسميته **مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط** (CSCM). ولهذه المبادرة أهداف متعددة، كما جاءت تتمحور في اقتراح ثلاث سلات لتطوير سياسات التعاون في منطقة بحر المتوسط، كالسلة الاقتصادية والسلة الانسانية والسلة الأمنية (Security basket) ، والتي

[1] - نفس المرجع، ص ص 151 – 152 .

تهدف الى بناء الثقة المتبادلة في نواحي مختلفة، خاصة في النواحي العسكرية من خلال اجراءات بناء الثقة (CBMs) Confidence Building Measures، وتوفير المعلومات عن الجانبين، والشفافية كآلية للتوفيق بين رغبات الأطراف، وفي مرحلة متقدمة ستأتي اجراءات منع انتشار التسلح.[1]

ويشمل هذا المؤتمر كل دول المنطقة، ويدرس كل مشاكلها الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، خاصة ما يتعلق بوضع اجراءات للحد من استعمال أسلحة الدمار الشامل، واتفاقيات الحد من التسلح وبناء اجراءات توطيد الثقة، من خلال اظهار الشفافية العسكرية لكل دولة من دول الحلف، مثلما حصل في أوروبا مع مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي.

اضافة الى اقامة حوار دائم بين المسلمين والمسيحيين في المنطقة على جميع الأصعدة، يهدف الى ازالة الخلافات وتوطيد الاحترام المتبادل وقيم التسامح كقاعدة لسلام وأمن دائمين في المنطقة، وذلك من خلال تنظيم المؤتمرات والندوات بين الجامعات واللجان الوطنية.[2] غير أن هذا التصور للشرق الأوسط غير واقعي ومختلف عن الوضع الأوربي بالنسبة للمؤتمر الأوربي، في ظل وجود اسرائيل

[1] - أسامة مخيمر، مرجع سابق، ص ص 97 - 98 .
[2] - سيغرد بولينجر، مرجع سابق، ص ص 157 - 158 .

واستمرار سياساتها المتناقضة تماما مع التوجهات الأمنية للدول المحيطة بها، حتى وان كان غير مستحيل، هذا من جهة ومن جهة ثانية الرفض الأمريكي المطلق لهذا المشروع، الذي تعتبره تدخلا في منطقة نفوذها، اعتبارا الى أن المشروع سيضم 42 دولة منها دول الخليج، وأنه سيرتبط برسم توجه ومستقبل الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني، الذي تعتبر نفسها أيضا القوة الوحيدة المسؤولة عن انهائه وفق منظورها الخاص.

وتعتبر الآليات التي اعتمدها مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي مهمة جدا لنجاحه في مهامه المرسومة، اعتمد بشكل كبير في معالجته لمختلف المشاكل الأمنية والنزاعات الداخلية على الوسائل الدبلوماسية والسياسية السلمية، واعتمد في عضويته سياسة الانفتاح حيث ضم كل دول أوروبا بما فيها روسيا والدول الشيوعية المنفصلة عنها، كما ضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من شمال القارة الأمريكية، وعدد مهم من الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

وهذا ما جعل عضويته تحتوي على عدد كبير من الدول المحايدة للنجاح في سياسة الوساطة، كما أن المؤتمر طور سياسته نحو التعاون مع مختلف المنظومات الأمنية الاقليمية في أوروبا، مثل حلف شمال الأطلسي والوحدة الأوربية الغربية وغيرها.

حيث طالب في هذا الاطار حلف شمال الأطلسي أن تعطى لمؤتمر الأمن والتعاون الأوربي كل الامكانيات التي تمكنه، من الحفاظ على احترام مبادئ قرار هلسنكي الصادر عام 1975، ومبادئ شرعية ميثاق باريس التي تم وضعها عام 1990، وأجمع أيضا وزراء خارجية حلف الأطلسي في أوسلو 1991، أن المهام التي يقوم بها الحلف في حل الأزمات وهيكلتها العسكرية الفعالة، هي عبارة عن مساهمة في عمليات حفظ السلام التي يقوم بها المؤتمر، وأن دول الحلف أكدت أنها مستعدة لتضع كل امكانياتها وخبراتها تحت تصرف مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي، خاصة بعد أن أعطى المؤتمر لنفسه صفة مؤسسة اقليمية طبقا للفصل الثاني لشرعية الأمم المتحد.

من جهتها أيضا اعتبرت منظمة الأمم المتحدة مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي كشريك طبيعي في خطوتها التي اتخذتها في التعامل مع المؤسسات والمنظمات الاقليمية.[1] فقد تطورت بشكل كبير عملية التنسيق والتعاون الأمني بين حلف الأطلسي والمؤتمر، خاصة خلال بداية التسعينات مما انعكس ايجابا على ادارة وحل العديد من الأزمات خاصة على مستوى دول أوروبا الشرقية.

[1] - نفس المرجع، ص ص 153 – 155 .

المحور السادس

مسارات الحوار الأمني المتوسطي

بعد نهاية الحرب الباردة

إن نتائج الحوار العربي الأوربي الذي استمر من 1973 الى نهاية الثمانينات، عبر مسار غير منتظم وغير بنّاء بالشكل المنتظر، لم يحقق في الأخير طموحات وأهداف الطرفين وكانت معظم فتراته غير واضحة وغير منسجمة، نتيجة عدة عوامل قد ذكرناها فيما سبق، والتي من أهمها تشتت الموقف العربي وعدم وضوحه. غير أن المنطقة العربية تظل بالنسبة لأوروبا في غاية الأهمية.

وترى بأنها يجب أن تجد الصيغ المناسبة لاحتوائها، أو رسم شكل جديد من العلاقات يمكنها من احتواء التهديدات الأمنية القادمة من هذه الدول حسب تصورها من جهة، وضمان استمرار تدفق موارد الطاقة بانتظام من جهة ثانية، بعد أن صارت تشكل هي الأخرى تهديد أمني للمجتمعات الأوربية، ففي حالة عدم وصول هذه الموارد بالشكل الكافي فان ذلك سينعكس سلبا على الاقتصاد الأوربي.

فيما يتمثل في توفير الحاجات الضرورية من السلع الاستهلاكية، ومناصب الشغل ورفاهية المواطن الأوربي بصفة عامة، وبالتالي فان استمرار الحياة الاجتماعية والاقتصادية المستقرة للمجتمعات الأوربية هو مرتبط كليا بالنفط القادم من الخليج العربي وشمال افريقيا، فقد أصبح تراجع امدادات الطاقة خاصة النفط يعتبر من أكبر التهديدات الأمنية بالنسبة لأوروبا.

فالدول العربية هي المزود الرئيسي بالنفط والغاز للدول الأوربية، ولا بديل لها عنه في المستقبل القريب على الأقل، ففي فترة السبعينات كانت الدول الأوربية تستورد 63٪ من مصادر الطاقة من العالم العربي، وفي عام 1993 كان انتاج أوروبا الغربية من النفط 4.7 مليون برميل يوميا في حين كانت تستورد 8.9 مليون برميل، مع العلم أن احتياطيات الدول العربية النفطية تشكل 60٪ من الاحتياطيات العالمية، وفي المقابل الأهمية المتزايدة للغاز والنفط العربي بالنسبة لأوروبا، ومنه فان حاجة أوروبا الى تأمين امدادات النفط العربي مهمة جدا.[1] ففي عام 1993 استوردت الولايات المتحدة 23٪ من حاجياتها النفطية من منطقة الخليج العربي، واستوردت أوروبا 50٪ واليابان 68٪.

[1] - جمال الشلبي، مرجع سابق ، ص 32 .

وهو ما يبرز القيمة الاستراتيجية والحيوية للنفط العربي بالنسبة للقوى الكبرى عامة وأوروبا خاصة.[1] ولن يتأتى تأمين هذه الامدادات الأوربية للنفط العربي دون تطوير الحوار العربي الأوربي أو في سياقه الجديد الذي تطرحه الدول الأوربية الحوار الأورو- متوسطي من جهة، والأورو مغاربي من جهة ثانية ، ومن جهتها الدول العربية الغير قادرة على الاستفادة الفعالة من العائدات الكبيرة لتصدير هذه الطاقة، فهي لم تنجح بعد في مسار التنمية الذي انطلقت فيه منذ عقود، وبالتالي هي أيضا بحاجة ماسة للخبرة والتقنية الأوربي.

ومنه حاجتها الى دعم الحوارات الجديدة لتحقيق الأمن بمفهومه الواسع – التنمية الشاملة، وهنا الصيغة غير مهمة بقدر ما يهم نجاح الحوار مهما كان شكله أوربي-عربي أو أورو-متوسطي أو أورو-مغاربي أو غيره، فهو في الأخير يصب في نفس الأهداف الاستراتيجية لأطرافه، ومنه فالحوارات الأوروبية العربية والمتوسطية ليست اقتصادية أو أمنية بحتة وإنما تتداخل فيها الدوافع الاقتصادية مع الدوافع السياسية والأمنية بحيث لا يمكن الفصل بينها.

[1] - محمد صالح المسفر، " **الاتحاد الأوربي وأبعاد مشاريعه المتوسطية** "، أعمال مؤتمر دولي بعنوان: **العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها**، باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، ط1 ، 1997.، ص 128 .

وتجدر الاشارة هنا الى أن مشروع الشراكة الأوربية المتوسطية، طرح معه العديد من المشاريع والاقتراحات والصياغات المتعلقة بنوع وطبيعة هذه العلاقات، وبدرجة أساسية بخصوص الأطراف الذين سينتمون إليها وعلى أي أساس يتم تحديدهم، فمشروع الشراكة الأوربية المتوسطية كمشروع كبير تجسد في فكرة أقطار.

وتلك الفكرة كان قد طرحها كل من الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا متيران وكلود شيسون، حيث تضمنت هذه الفكرة مشروع 5+5 الذي ظهر عام 1989، المتكون من خمسة اقطار أوربية (فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال، مالطا)، وفي الجهة المقابلة أقطار اتحاد المغرب العربي الخمسة.[1] اضافة الى مشاريع قطرية أخرى سنناقشها في هذا الكتاب.

الحوار الأمني الأورو متوسطي في اطار مسار برشلونة

شكلت نهاية الحرب الباردة حدّا للتأثير السوفياتي في منطقة المتوسط، خاصة بالنسبة للدول العربية فالدول الأوربية لم تعد تخشى تهديد المدّ الشيوعي للمنطقة التي ترتبط بها مصالحها، غير أن الواقع الدولي الجديد في ظل الأحادية القطبية وظهور مفهوم النظام الدولي الجديد، وما يتضمنه من هيمنة أمريكية شبه مطلقة على العالم، شكل من جديد تهديدا للمصالح الأمنية والاقتصادية الأوربية في المتوسط.

[1] - جمال الشلبي، مرجع سابق، ص ص 45 - 46 .

حيث تضاعف حجم الهيمنة الأمريكية على المنطقة بشكل واضح، وأصبحت المنطقة العربية في المقابل ساحة جديدة للصراع والتنافس والتقسيم، من خلال العديد من المشاريع الأمنية والشراكات الاقتصادية، التي تشترك في قاسم مشترك واحد يتمثل في اعادة صياغة المعادلة الاقليمية، الهادفة الى فرض نمط آخر من العلاقات بين النظام الاقليمي العربي والجوار الجغرافي في الضفة الشمالية من المتوسط، وتحديد جديد لمفاهيم قديمة تنسجم مع الوضع الدولي الجديد ومتغيراته.[1]

كما كانت بداية التسعينات مرحلة جديدة تميزت باتضاح معالم النظام الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة، وبروز عدد من التهديدات الأمنية تزايدت خطورتها بشكل كبير، كمشكلة التطرف والارهاب وانتشار الأسلحة غير التقليدية، ومختلف أشكال الجريمة المنظمة والدولية كالمخدرات، وتجارة الأسلحة وتبييض الأموال، والهجرة الغير شرعية، وفشل مجهودات التنمية في دول الجنوب مما انعكس عنه عدم استقرار اجتماعي وسياسي له تأثير مباشر على أمن الدول الأوربية، وكذا فشل عملية السلام في الشرق الأوسط بين الفلسطينيين والاسرائيليين.

[1] - ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 194 .

هـذا الواقـع الجديـد والمعقـد دوليـا وإقليميـا، خاصـة فيمـا يتعلـق بتزايـد الأطمـاع والهيمنـة الأمريكيـة في المتوسـط عمومـا وبضـفته الجنـــوبية خصوصـا، فـرض علـى الـدول الأوربيـة الاسـراع في طـرح أجنـدتها الأمنيـة الجديـدة للتعامـل مـع دول هـذه المنطقـة. فأوروبـا بحاجـة الـى فضـاء تؤكـد مـن خلالـه موقعهـا ووزنهـا الـدولي الفاعـل والمـؤثر في هندسـة السياسـات الاقليميـة، مـن أجـل ضـمان السـلام والاسـتقرار في منطقـة حيويـة مثـل المتوسـط، فالتصـور الأوربـي يبقـى خاضـعا دائمـا للهـاجس الأمنـي حيـث يعـاني الأوربيـون دائمـا مـن ضـغط مخـاطر عـدم الاسـتقرار في الفضـاء المتوسـطي.[1] وظهـر ذلـك مـن خـلال طـرح مفهوم جديد وهو اطلاق مصطلح "المتوسطية".

الـذي يحتـوي ضـمنيا مفهـوم أن البحـر المتوسـط كـان وسـيظل مجـال حيـوي أوربـي ولـيس أمريكـي، ومـن جهـة ثانيـة محاولـة فـرض تقسـيمات اقليميـة فرعيـة جديـدة مثـل الاقلـيم المغـاربي وجهـة المشـرق والاقلـيم الخليجـي، وذلـك بغـرض تسـهيل التعامـل معهـا، وتفـادي العقبـات السـابقة التـي عرفتهـا في الحـوار العربـي الأوربـي قبـل نهايـة الحـرب البـاردة، فعزلـت مـن هـذا التقسـيم الجديـد كـل مـن ليبيـا والعـراق وضـمت في النظـام الاقليمـي الفرعـي الـذي تطلـق عليـه المشـرق (الشـرق الأوسـط) كل من اسرائيل وتركيا.

---

[1] - نفس المرجع، ص 171 .

وبالتالي فان الدول الأوربية من خلال هذا الطرح الجديد لمفهوم المتوسطية، تحاول بناء علاقات للشراكة المتوسطية من نوع جديد، وتحاول تجاوز كل العقبات مع دول جنوب المتوسط.

واتضحت جليا في إخفاق المساعي التي بذلت في العقود السابقة لبناء تعاون عربي أوربي منظم وقوي، فقد عجز التعاون العربي الأوربي في معالجة الكثير من المشاكل الأمنية المشتركة، كإدارة عملية انسحاب جيش الاحتلال الاسرائيلي من جنوب لبنان، رغم الرغبة الأوربية وخاصة الفرنسية للقيام بدور فاعل في هذا الانسحاب، كما لم تحظى المجموعة الأوربية بالقيام بأيّ دور جدّي في اتفاقيات مدريد للسلام باعتبارها مهمة جدًا بالنسبة لها، ويتوقف عليها الأمن في الشرق الأوسط بأكمله.[1]

كما أن دورها كان ضعيفا في التحكم أو التنبؤ بالكثير من التغيرات المهمة في المنطقة، خاصة التغيرات والتحولات السياسية في بعض الأنظمة العربية ، وبالتالي فقد حاولت من خلال هذا الطرح الجديد صياغة برامج وخطط جديدة قابلة للتنفيذ على أرض الواقع.

---

[1] - برهان غليون، **" مستقبل العلاقات العربية الأوربية "**، مقال منشور في كتاب بعنوان: **العرب والعالم**، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1 ، 2001 ، ص ص 60 – 61 .

وهـذا مـا عكسـته نتـائج اجتمـاع المجلـس الأوربـي في لشـبونة في 1992، حيـث أكـد بـأن الشـواطئ الجنوبيـة والشـرقية للبحـر الأبـيض المتوسـط ومثلهـا الشـرق الأوسـط، هـي منـاطق جغرافيـة للاتحـاد فيهـا مصـالح قوّيـة مـن حيـث الأمـن والاسـتقرار الاجتمـاعي، ثـم بـدأت معـالم الشـراكة المتوسـطية تظهـر بوضـوح خـلال القمّـة الأوربيـة المنعقـدة في **برشـلونة** 1994، والّتـي تـمّ مـن خلالهـا رسـم معـالم اسـتراتيجية جديـدة وطـرح تصـور شـامل للتعـاون العربـي المتوسـطي، وتـمّ تأكيـد ذلـك ايضـا في قمّـة **أكسـن** بألمانيا في نفس السنة.[1]

كمـا دعـا المجلـس الـوزاري الأوربـي في اجتماعـه بمدينـة **كورفـورو** باليونـان في جويليـة 1994، الـى اعـداد ورقـة عمـل حـول المبـادئ الأساسـية لسياسـة أوربيـة–متوسـطية، تضـمنت تصـورا أوربيـا لتطـوير علاقـات الاتحـاد الأوربـي بالـدول المجـاورة في المنطقـة المتوسـطية، مـن خـلال اقـرار حـوار سياسـي يهدف الى تحقيق السلام والاستقرار.[2]

وتجسـد المشـروع في مـؤتمر برشـلونة المنعقـد في الفـترة مـن 27 الـى 28 نـوفمبر 1995، اسـتنادا الـى منطـق معاهـدة **"ماسـتريخت"** * وتـوازن علاقـة أوروبـا مـع المتوسـط وأوروبـا

---

[1] - جمال الشلبي ، مرجع سابق ، ص 44 .

[2] - لخميسي شيبي، مرجع سابق ، ص 266 .

* تعتبر محطة أو **معاهدة ماستريخت** أهم المحطات في البناء والاندماج السياسي الأوربي، وتعد عملا تاريخيا توحدت فيه كل الارادات السياسية والقانونية والأمنية والعسكرية، احتوت على 300 صفحة تضمنت وجهات نظر متعددة، غير أنها أرست في الأخير اطارا أمنيا وعسكريا لأوروبا الغير متجانسة والموحدة.

الشرقية، حيث ضمّ المؤتمر 27 دولة، خمسة عشر دولة تمثل دول الاتحاد الأوربي، واثنا عشر دولة من حوض المتوسط (الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين، تركيا، مالطا، قبرص، والكيان الصهيوني).

ورسم هذا المؤتمر مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، في المجالات الثقافية والسياسية والأمنية والاقتصادية، وكان المرجو في المجال الاقتصادي الوصول الى اقامة منطقة للتجارة الحرة بين الجانبين بعد خمسة عشر سنة أي بحلول سنة 2010، أما في الجانب الأمني فقد كانت الأهداف تتمحور حول توطيد الأمن والسلام والاستقرار في المتوسط، اضافة الى دفع جهود التنمية في الضفة الجنوبية باعتبارها أصل المشاكل والتهديدات الأمنية الغير عسكرية، وذلك من خلال النقاط التالية:[1]

- توطيد التعاون من أجل الوقاية من الارهاب ومكافحته بكل الوسائل، ومحاولة التوصل الى خطوط ارشادية للتعاون الاقليمي في مجال منع الارهاب ومكافحته.
- القضاء على الجريمة المنظمة ومكافحة المخدرات.
- اتخاذ الخطوات الايجابية اللازمة لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية، والالتزام بالاتفاقيات الخاصة بالحدّ من الأسلحة التقليدية

[1] - جمال الشلبي، مرجع سابق، ص 47 – 53 .

ونـــزع التســـلح، ســـواء منهـــا الاتفـــــاقيات الدوليـــــة أو الاقليميـة، وبـذل الجهـود لجعـل منطقـة المتوسـط خاليـة مـن كـل أنـواع أسـلحة الـدمار الشـامل، مـع الالتـــــزام باتخـاذ اجـراءات وتـدابير عمليـة، للقـدرة علـى الرقـــابة علـى التجميـع المفـــرط للأسـلحة التقليديـة، وتجنـب امـتلاك قدرات عسكرية تتجاوز الحاجة المشروعة للدفاع.

➢ الامتنـاع عـن التهديـد أو اسـتخدام القـوّة ضـد سـيادة واسـتقلال أيّ عضـو شـريك، والتخلـي عـن كـل الأسـاليب التـي لا تتوافـق مـع ميثـاق منظمـة الأمـم المتحـدة، ومحاولـة صـياغة خطـوط أساسـية لميثـاق اسـتقرار في المتوسـط، مـع بحـث وضـع ترتيبـات لمنـع النزاعـات في اقلـيم المتوسـط وحل النزاعات سلميا وسياسيا.

➢ تحـديث البنيّـــة الاقتصـادية والاجتماعيـة لـدول جنـوب المتوسط، واعطاء الأولوية لتشجيع القطاع الخاص.

➢ مواصـلة الحـوار لحـل مشـكلة الـديون التـي تعـاني منهـا دول الضـفة الجنوبيـة باعتبارهـا العـائق الأساسـي أمـام جهـود التنميـة، فمعظـم دول الضـفة الجنوبيـة تعـاني مـن معـدل الـديون الكبيـر 153 مليـار دولار سـنة 1992، اضـافة الـى المبـالغ المدفوعـة خدمـة للـديون (الفوائـد) التـي وصـلت الـى 16.2 مليـار دولار في نفـس السـنة، ومنـه اعـادة تكييـف هـذه الـديون أو الغـاء الجـزء الـذي حظـي بضـمان دول الاتحـاد

الأوربي (باعتبارها أكبر دائن لهذه الدول 50٪)، وتحويل أجزاء أخرى لدعم المشاريع الصناعية والسياحية.

- تخصيص الدول الأوربية لمساعدات مناسبة لتنفيذ مشروعات دول الجنوب، ومساعدتها في تطوير بنيتها الاقتصادية، وايجاد حلول وقائية لظاهرة الهجرة السرية نحو أوروبا من دول الضفة الجنوبية، المرتبطة بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعقدة (وقد خصص مشروع مساعدات برنامج ميدا 1 قدرها 3.435 مليار دولار لخمسة أعام، وبرنامج ميدا 2 قدرها 5.350 مليار دولار لسبعة أعوام).

ومن بين أهم هذه القضايا التي يصر المؤتمر على ايجاد معالجة نهائية لها، قضية التسلح في منطقة المتوسط والذي لخصته المبادرة الفرنسية في مشروع "قواعد السلوك"، أو الميثاق الأوربي المتوسطي الذي يتضمن التزام الأطراف المشاركة في مؤتمر برشلونة بقواعد عدم استخدام العنف، وحل النزاعات بالطرق السلمية والحوار، والالتزام بقواعد مستوى التسلح لتحقيق الاكتفاء الأمني الذاتي (الدفاعي وليس الهجومي)، مع الشفافية الدائمة لمستوى التسلح ولطبيعة العلاقات الأمنية خاصة استراد وتصدير الأسلحة، وذلك من خلال ارسال تقارير الى دائرة الأمم المتحدة لتسجيل الأسلحة التقليدية، ودعوة واستقبال المراقبين الدوليين لمراقبة مخازن

الأسلحة، وكذا الاعلان المسبق لكل أشكال التعاون العسكري كالمناورات والتدريبات العسكرية.[1]

وكذا قضية السلام في الشرق الأوسط، فالأمن المشترك لكافة الأطراف في حوض البحر الأبيض المتوسط مرتبط بهذه القضية، فالدول العربية الثمانية الأعضاء في هذا المؤتمر ترى بأن الأمن المشترك في هذا الاطار مرتبط بهذه القضية، حيث أنه يتطلب على الدول الأوروبية تحمل مسؤوليتها تجاه اسرائيل، وضرورة لعب دور ايجابي في تحقيق السلام، فتحقيق الأمن والسلام في المتوسط غير ممكن دون التوصل الى سلام شامل وعادل في المنطقة بين اسرائيل والدول العربية.[2]

وتعتبر أيضا قضية التعاون في مجال محاربة الأصولية والتطرف والارهاب، من أهم القضايا المطروحة بين أطراف المتوسط، فقد أصبحت تثير مخاوف كبيرة على مستوى الدول المتوسطية خاصة في الجزائر، حيث أصبح انتشار بعض الحركات الأصولية الارهابية المنشقة عن حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ، يخلق رعبا لدى الدول الأوربية الجنوبية خاصة فرنسا بعد اختطاف طائرتها من مطار الجزائر سنة 1994، وفي ظل وجود جالية مسلمة بأعداد كبيرة أيضا في هذه

---

[1] - توفيق المديني، **المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوربي**، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، ط1، 2004، ص 152.

[2] - جمال الشلبي، مرجع سابق، ص ص 47 – 48 .

الـدول الأوربيـة، ممـا يشـكل تهديـدا فعليـا لهـذه الـدول علـى أراضـيها، في حـين يشـكل الاخـتلاف في تحديـد مفهـوم متفـق عليـه للإرهـاب، العـائق الأساسـي للتعـاون بـين طـرفي شـمال وجنـوب المتوسط.

ومنـه فقـد أقـر مـؤتمر برشـلونة ضـرورة مقاومـة مـا أسـماه "الارهـاب الأصـولي"، وبـأن المـؤتمر يقـدم كـل أشـكال الدّعـم الأمنيـة والعسـكرية والماليـة لبلـدان جنـوب وشـرق المتوسـط، وذلـك بهـدف مواجهـة خطـر الحركـات الأصـولية الاسـلامية، علـى اعتبـار أن الاسـلاميين غيـر ديمقـراطيين علـى الاطـلاق، فأوروبـا مسـتعدة لاسـتخدام الوسـائل العسـكرية لمحاربـة التصـاعد الأصـولي في المغـرب والمشـرق، وهـو مـا أكـدّ عليـه المستشـار الألمـاني "هلمـوت كـول" خـلال الاجتمـاع الـذي جمعـه مـع مخططـي الاسـتراتيجية العسـكرية الألمانيـة بتـاريخ: 29/ 01/ 1994، الـى أن أوروبـا وحـوض المتوسـط بحاجـة الـى إعـادة النظـر علـى ضـوء مـا يحـدث في الجزائـر ومصـر وتـونس والمغـرب، في احتمـال حصـول المسـلمين المتطـرفين (كمـا وصـفهم) علـى صـواريخ متوسـطة المـدى، أيـن يمكنهـا ضـرب أهداف على بعد 1000 كلم.

ممـا يعنـي أن الأمـن الأوربـي سـيواجه جـراء ذلـك تهديـدا بـالغ الخطـورة، وأشـار في هـذا السـياق وجـود تعـاون وتبـادل المعلومـات بـين العاصـمتين الألمانيـة والفرنسـية في متابعـة أنشـطة

الاسلاميين، خوفا من وصولهم الى السلطة في الجزائر، وما يعني ذلك بالنسبة لأمن فرنسا بالدرجة الأولى.[1] وفي هذا الاطار جاء في مؤتمر شتوتغارت في 15 و 16 افريل 1999، من أجل وضع الخطوط العامة لميثاق الاستقرار في المتوسط، ضرورة مكافحة جذور الارهاب.[2] فقد أدركت الدول الأوربية أن مكافحة الارهاب غير مقتصرة على المواجهة العسكرية فحسب، بل يجب ان تنطلق من ايجاد حلول لجذوره وأسبابه الرئيسية.

وتتميز الشراكة الأوروبية–المتوسطية عن اتفاقيات التعاون، بأنها اطار شامل متعدد الأطراف، فاتفاقيات الشراكة بين الاتحاد والدول المتوسطية المشاركة تعتبر احدى الأدوات الرئيسية لتطبيق الشراكة من أجل مواجهة التحديات المشتركة المعترضة بأسلوب شمولي.[3]

ونظرا للرغبة الكبيرة للدول الأعضاء في استمرار الحوارات بشكل دائم، عقد وزراء خارجية هذه الدول مؤتمرهم الثاني بعد برشلونة، وذلك في فاليتا عاصمة مالطا شهر افريل 1997، لتقويم مسيرة الشراكة والانجازات السابقة منذ نوفمبر 1995، والتأكيد على الاستمرار في تنفيذ قرارات برشلونة خاصة فيما تعلق ببعدها الأمني.

---

[1] - توفيق المديني، مرجع سابق، ص 149 .
[2] - لخميسي شيبي، مرجع سابق، ص ص 268 – 269 .
[3] - توفيق المديني، مرجع سابق، ص 143 .

وقد رفضت الدول العربية في مؤتمر فاليتا الوضع الاستراتيجي المختل أمنيا، وذلك على أساس التفوق النوعي والتقني العسكري الاسرائيلي، والذي قابلته الدول الأوربية بالدعوة لضرورة عقد اجراءات بناء الثقة بين أطراف الشراكة الأورو-متوسطية، على أساس ضرورة التطبيع مع اسرائيل، وهو المنحى الذي ترفضه رفضا مطلقا سوريا ولبنان، أما نقطة الخلاف الثانية في هذا المؤتمر فتتعلق بمسألة التفريق بين المقاومة والارهاب، وهو ما عطل اصدار البيان الختامي لهذا المؤتمر.

أما مؤتمر باليرمو الذي عقد في جوان 1998 فقد وضع الأسس الأولى لانطلاق مناقشة مشروع **"ميثاق الاستقرار في المتوسط"**، ونظرا لتباين وجهات النظر تمت مناقشته من جديد في مؤتمر شتوتغارد أفريل 1999، حيث وضع هذا المؤتمر الخطوط العامة لميثاق أوربي متوسطي للسلام والاستقرار، وقعت عليه سبعة وعشرون دولة تحت رئاسة ألمانيا، وتميز بحضور ليبيا لأول مرة بعد مقاطعتها المؤتمرات السابقة، وقد أكد من جهة أخرى هذا المؤتمر على مكافحة الجذور المسببة للإرهاب، واحترام حقوق الانسان والديمقراطية، والحل السلمي للنزاعات وتعميق الحوار السياسي بين الأطراف المشاركة.[1]

[1] - ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص ص 180 – 182 .

ان الأحـــداث التـــي شـــهدتها ســـنة 2000، قـــد عطلـــت اســتمرار العمــل علــى هــذا الميثــاق في مــؤتمر مرســيليا 2000، حيـث انـدلعت الانتفاضـة الثانيـة بعـد دخـول شـارون الـى القـدس واســتفزاز الفلســطينيين، وتوقفــت مفاوضــات الســلام، كمــا قاطعــت ســوريا ولبنــان هــذا المــؤتمر رفضــا للسياســة القمعيــة الاســرائيلية، أمــا مــؤتمر بروكســل الــذي انعقــد في نــوفمبر 2001 فقــد تــزامن مــع هجمــات 11 ســبتمبر علــى الولايــات المتحــدة الأمريكيـة، ممـا جعلهـا محـور النقـاش حيـث نـاقش هـذا المـؤتمر الارهاب وسياسة مكافحته.

كمــا أدان المــؤتمر هــذه الاعتــداءات الارهابيــة علــى الولايــات المتحــدة، وتبنــى بموجــب ذلــك القــرار الأممــي رقــم 1373/ 2001 أساســا لمكافحــة الارهــاب، أمــا المــؤتمر التقييمـي الموافـق للـذكرى العاشـرة لمـؤتمر برشـلونة والـذي عقـد في نـوفمبر 2005 بحضـور 35 دولـة، فقـد أكـد عـدم امكانيـة قيـام منطقــة التجــارة الحــرّة مــع دول المنطقــة ســنة 2010 كمــا كــان متوقعـا، فكشـف هـذا المـؤتمر أن الشـراكة الأورو– متوسـطية بعـد مـرور عشـر سـنوات، لـم تحقـق الهـدف الـرئيس منهـا الـذي تمثـل في ايجـاد منطقـة للرخـاء والاسـتقرار والأمـن في البحـر المتوسـط، أي أن النتائج الايجابية كانت أقل بكثير من ما كان متوقعا.[1]

[1] - نفس المرجع، ص ص 182 – 184 .

ومن جهة أخرى تسعى الدول الأوربية الى الاحتواء الأمني للمنطقة، بمنع نشوء قوة عسكرية عربية سواء كان ذلك عن طريق منع أي تكتل عربي خارج عن اشرافها وضمانتها، أو اجهاض أي عملية تقدم تقني وعلمي يمكن أن يحصل ويهدد باستغلاله في ميادين عسكرية حساسة، أو أيضا عن طريق تبني سياسة السعي لمنع انتشار الأسلحة الاستراتيجية ونزع ما وجد منها في أيدي بعض البلدان العربية.[1]

وأيضا جعل الاتحاد الأوربي هو محور أي سياسة متوسطية، فالدول الأوربية تحاول توجيه الشراكة الأوربية المتوسطية في جانبها الأمني، نحو اندماج الكيان الصهيوني في التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للكتلة الاقليمية العربية، من خلال تكثيف اتفاقيات السلام مع كل الدول العربية، وانهاء مشكلة عدم الاستقرار والصراع الدائم بين العرب واسرائيل، مع الحفاظ على التفوق العسكري الاسرائيلي للحفاظ على التوازن الاستراتيجي في المنطقة.

وفي اطار آخر حماية حدودها الجنوبية من مختلف التهديدات، التي هي في تزايد مستمر مع ارتفاع النمو الديمغرافي لدول الجنوب المتوسطي، وما يصاحب هذا النمو الغير متحكم فيه من مشاكل أمنية خطيرة على أمن أوروبا.

[1] - برهان غليون، مرجع سابق ص 67 .

وهـذا مـا يجعـل الشـراكة الأوروبيـة-المتوسـطية مـن المنظّـور الأوروبـي، في الجانـب الأهـم منهـا مجـرد **"اتفـاق دفـاع"** وحمايـة للاتحـاد الأوروبـي، ضـدّ مختلـف الإفـرازات السـلبية للأوضـاع التنمويـة المتردية سياسـيا واقتصـاديا واجتماعيـا لبلـدان الجهـة الجنوبيـة للمتوسـط، في انتظـار التغييـرات والاصـلاحات الضـرورية التـي يتطلـب علـى هـذه البلـدان القيـام بهـا علـى المسـتويين المتوسـط والبعيـد، باعتبارهـا يجـب أن تكـون اصـلاحات جذريّـة تنطلـق مـن صـميم البنيّة التحتية اقتصاديا وسياسيا.

والتـي تـرى أوروبـا أنهـا غيـر مسـؤولة عنهـا، مـع أنهـا مسـتعدة لتقـديم المسـاعدات حمايـة لمصـالحها في المنطقـة، اضـافة ضـرورة دعـم المؤسسـات الاقليميـة الراكـدة وتفعيـل دورهـا، كقاعـدة وآليـة لتنشـيط الحـوار خاصـة في جانبـه السياسـي والأمنـي، فجامعـة الـدول العربيـة والاتحـاد المغـاربي غيـر قـادرة علـى القيـام بـدورها المفـترض كمنظومـات فرعيـة اقليميـة شبيهة بنظيراتها في الجانب الشمالي.

ومنـه فهنـاك عـدم توافـق وانسـجام في طبيعـة التهديـدات الأمنيـة بالنسـبة للطـرفين، أو بـالأحرى اخـتلاف في الأولويـات الأمنيـة خاصـة بـين الأوروبيـين والعـرب، فـالأوروبيون يركـزون علـى مـا يعـرف بقضـايا الأمـن اللـين Soft Security وهـي قضـايا مجتمعيـة واقليميـة مختلفـة، في حـين مـازال التركيـز العربـي

بشكل كبير يقوم على أولوية قضايا الأمن الصلب Hard Security أو النزاعات التقليدية القائمة (حتى وان اعتبرت قضية الارهاب منذ منتصف التسعينات تقريبا محور اتفاق)، فقد ركز الطرف الأوربي على انشاء ميثاق للسلام والاستقرار في المتوسط، من خلال بلورة أنماط وقيم سياسية مشتركة، تشكل قاعدة لإنشاء ما يعرف بالجماعة الأمنية Security community بالمفهوم الشامل للأمن.[1] غير أن هذا يعتبر بعيد جداً عن معطيات الواقع الأمني العربي، المرتبط أساسا في هذا المسعى بتعقيد الصراع العربي الاسرائيلي.

عموما لم تحقق الحوارات الأورو-متوسطية في اطار مسار برشلونة، جزءا كبيرا من أهدافها في مختلف المجالات على حدّ سواء، وهذا ما يشير بالتأكيد الى وجود خلل على مستوى هذه العلاقات، والتي نستخلصها بناء على تحليلنا لمسار هذه الحوارات في النقاط التالية:

أولا- الفشل في بناء عناصر الثقة: ان عدم اعطاء قيمة كبيرة لعناصر الاشتراك والتلاقي في البحر المتوسط والمتمثلة في المقومات الثقافية والحضارية، وذلك على حساب الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية، انعكس على ضعف الأرضية والقاعدة الثقافية والحضارية التي تجمع شعوب المتوسط وتبلور هويتهم الحضارية القائمة على أساس الثقة

[1] - ناصف حتي، " **العلاقات العربية الأوربية حاضرا ومستقبلا** "، منشور في كتاب بعنوان: **النظام العربي والعولمة**، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ط1 ، 2004 ، ص 232 .

والاحساس بالمصير المشترك، وتمكن من تجاوز كل عناصر الخلاف والصراع والعداء العرقي والديني واللغوي.

ثانيا- العنصرية والعداء الحضاري: ان الفشل في دعم المقومات الثقافية والحضارية، انعكس عنه اتساع دائرة العداء والعنصرية بين شعوب حوض المتوسط، حيث أن الأقليات المسلمة في أوربا أضحت تتعرض لكل أنواع العنصرية والاقصاء، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، وهو ما ينعكس حتى على المستوى الرسمي، في غياب اطار مشترك وواضح للأمن والاستقرار في المنطقة.

ثالثا- القطرية والتجزئة: اعتماد الدول الأوربية على سياسة التجزئة والقطرية في التعامل مع دول الجنوب، بغرض اضعافها في الاتفاقيات المبرمة بينها، حيث تتعامل كتكتل اقليمي قوّي مع كل دولة على حدى.

رابعا- السياسة الانتقائية الأوربية: تقوم الدول الأوربية ببناء علاقاتها مع دول جنوب المتوسط على أساس انتقائي، حيث تقوم باستبعاد بعض الدول من الحوارات الأورو متوسطية، رغم أنها تنتمي الى المتوسط انتماءً جغرافيا، وفي المقابل تقوم بالتركيز على دول أخرى تقع في الجوار المتوسطي، مثلما هو الحال في استبعاد ليبيا من الحوارات واستدعاء الأردن.

خامسا- التركيز الاقتصادي: تقوم السياسة الاقتصادية الأوربية تجاه الجنوب على اللا توازن، حيث تركز على الشراكة الاقتصادية على حساب الجوانب الأخرى، الاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية هذا من جهة، ومن جهة ثانية تصر الدول الأوربية في الجانب الاقتصادي على اقامة منطقة تجارة حرة، غير أنها تستثني المنتجات الزراعية للدول المغاربية الموجهة الى أسواقها، فتعتمد اجراءات رفع أو تخفيض التعريفة الجمركية على السلع التي لا تنافس منتجاتها، وتبقي عليها بالنسبة الى المنتجات التي تهدد اقتصادها بالمنافسة، مثلما هو الحال للبعض المنتجات الزراعية التي تنتجها تونس والمغرب بجودة كبيرة، وهو ما يعتبر تهديد أمني يعيق مسار التنمية في الجنوب.

سادسا- الصراع في الشرق الأوسط: حاولت الدول الأوربية التهرب من مسؤولياتها خلال هذه الحوارات بخصوص الصراع في الشرق الأوسط، فلم تلعب الدور الذي كان منتظرا منها خاصة بالمنظور العربي، الذي كان يعتبر الدور الأوربي مهم جدا في خلق توازن أمام الانحياز الأمريكي الكبير لإسرائيل، وهو ما اعتبرته الدول العربية تهرب لأوروبا من مسؤوليتها تجاه صراع هو الأهم في اطار بناء نظام الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط، مقابل التركيز الأوربي على مصالحها في الجانب الاقتصادي.

الحوار الأمني لدول غرب المتوسط في اطار أمني دون إقليمي

لقد ركزت بعض دول أوربا الغربية على تكثيف الحوارات الجزئية مع دول المتوسط، في شكل أقطار داخل الاطار العام للشراكة الأورو متوسطية، وهو ما يمكن اعتباره محاولة خلق منظومات اقليمية فرعية للتعاون ضمن الاطار الكلي للحوارات الأمنية في المتوسط، وذلك بغرض تقوية دورها في المنطقة ومواجهة الهيمنة الأمريكية من جهة، وتركيز هذه الحوارات على المجالات التي تحقق مصالحها الأساسية بالدرجة الأولى من جهة ثانية، ويعتبر هنا الحوار الذي قامت به الدول الأوربية الواقعة جنوب غرب أوروبا خير دليل على ذلك في اطار ما يعرف بحوار 5+5.

ظهرت بوادر هذه العلاقة في 1983 حين طرح الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" في مؤتمر مراكش بالمغرب، فكرة عقد مؤتمر حول التعاون في منطقة غرب حوض البحر الأبيض المتوسط، يضم مجموعة دول أوروبا الغربية: اسبانيا، ايطاليا، فرنسا، البرتغال، ومالطا.[1] من جهة مع دول شمال غرب افريقيا: الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا، من جهة ثانية، غير أن هذا المشروع لم يتجسد على أرض الواقع خلال فترة الثمانينات، نظرا لنقص الارادة وقوة الخلاف الجزائري المغربي حول قضية الصحراء الغربية.

[1] - أسامة مخيمر، مرجع سابق ، ص 105 .

تم احياء المبادرة الفرنسية من جديد ولو بشكل غير رسمي في فيفري 1988، من خلال الاجتماع الذي جمع بين مجموعة من الدبلوماسيين ورجال الأعمال، حضره ممثلي دول كل من ايطاليا وفرنسا واسبانيا والبرتغال والجزائر والمغرب وتونس، ثم عقد اجتماع ثاني في طنجة بالمغرب في ماي 1989، تزامن مع اعلان قيام اتحاد المغرب العربي بين كل من (الجزائر المغرب تونس ليبيا وموريتانيا) في شهر فيفري 1989.

وخلص هذا الاجتماع الى ضرورة التعاون في مختلف المجالات وليس اقتصار التعاون على المجال الاقتصادي فقط، وتجسد فيما بعد كل ذلك في اجتماع روما المنعقد في 10 أكتوبر 1990، باجتماع رسمي للدول العشرة مع أن دولة مالطا شاركت كعضو مراقب قبل أن تنظم فيما بعد رسميا لمجموعة 5+5، وصدر عن هذا الاجتماع بيان شامل للتعاون في كافة المجالات، بالخصوص سبل التعاون لتحقيق أمن البحر المتوسط، حيث جاء في البيان بأن أمن المتوسط كل لا يتجزأ، وأنها مسألة ترتبط بأمن أوروبا، والاطار الأوسع لها هو الأمن الدولي، مع التركيز على أهم خصائص جهة غرب حوض البحر الأبيض المتوسط، وابراز قيمتها بغرض جعلها منطقة **"سلام–تعاون– استقرار"**. وكذا التعاون في مجال الطاقة ونقل التكنولوجيا، وحل مشاكل المديونية والتنمية والهجرة والتلوث البيئي، فهذه المشاكل المتعلقة بالأمن البيئي كالتلوث

والتصحر والكوارث الطبيعية والأخطار على الموارد السمكية، أصبحت أيضا مشاكل أمنية تتطلب التدخل لمقاومة هذه الأخطار المحدقة بها.[1]

وقد كانت الدول المغاربية مهتمة ومتجاوبة جداً مع التعاون في المجال الأمني، خاصة في ظل الظروف السياسية المعقدة التي تعيشها منذ بداية التسعينات، بالانتشار المتزايد للحركات الأصولية الاسلامية وظاهرة التطرف والارهاب، والخوف من وصول هذه الحركات للسلطة، لذلك أصبحت هناك مصلحة مشتركة سياسية وأمنية بين البلدان المغاربية وبلدان الاتحاد الأوربي الغربية.[2]

ومنه فقد ظهر في هذا الحوار رغبة الطرفين في الاتحاد ضد ظاهرة الأصولية الاسلامية والارهاب، خاصة وأن النخبة المسيطرة على السلطة في الدول المغاربية تؤمن بالفكر الرأسمالي اللبرالي كنظام للحكم، وترتبط فكريا وايديولوجيا ولغويا ومصلحياً بالدول الأوربية خاصة بفرنسا، وترفض رفضا مطلقا وصول الاسلاميين الى الحكم حتى بالنسبة للأحزاب والحركات الاسلامية غير المتطرفة.

لقد استغلت النخب السياسية الحاكمة في الدول المغاربية هذه الظروف السياسية، المرتبطة بالحراك الاجتماعي في شكل حركات اسلامية متطرفة أو غير متطرفة

---

[1] - نفس المرجع، ص ص 106 – 107 .
[2] - توفيق المديني، مرجع سابق ، ص 148 .

لتغيير أنظمة الحكم، في محاولة اقناع شركائها الأوروبيين على مدى خطورة هذه الأوضاع على أمنها، ومنه تمرير توجهاتها التي تخدمها في بقاء الدولة التسلطية.

فقد قدمت الحكومات المغاربية خاصة الجزائر وتونس الاسلام السياسي لأوروبا، على أنه عدوّ للمجتمع المدني والديمقراطية، ويستخدم الطرق العنيفة والارهابية فقط، كما أنه يرتبط بصلات مع قوى خارجية معادية، وبالتالي فهو يمثل تهديدا فعليا للنظم الديمقراطية القائمة في المتوسط، ولذا يجب اقصاء الأحزاب الاسلامية من الممارسة السياسية.[1]

ان التغيرات التي حدثت في المنطقة في هذه الفترة أثرت بشكل مباشر على استمرار الحوار في الطريق الصحيح، حيث اندلعت أزمة الخليج الثانية بغزو العراق للكويت في أوت 1990، وكانت ليبيا أيضا في وضع بداية الخضوع للعقوبات الأمريكية الفرنسية، بعد اتهامها بتفجير الطائرة الأمريكية **أزمة لوكيربي*** سنة 1988 ثم الطائرة الفرنسية سنة 1989، وهو ما أدى الى الغاء اجتماع طرابلس الذي كان مزمع عقده في نهاية 1990. أما اجتماع الجزائر الذي جاء في 26 و27

[1] - نفس المرجع، ص 148 - 149 .

* انفجرت طائرة بوينغ 747 تابعة لشركة "بان أمريكان" أثناء تحليقها فوق قرية "لوكربي" الواقعة في مدينة دمفريز الأسكتلندية، هذا الحادث خلف مقتل 259 شخصاً، وبعد التحقيقات الأمريكية، أتهم ليبيون بتفجير هذه الطائرة في عمل ارهابي، واتهام الرئيس الليبي معمر القذافي بأنه أعطى الأمر لهؤلاء الارهابيون، وهو ما وضع ليبيا تحت طائلة العقوبات الأمريكية من خلال فرض الحصار الدولي بعد اصدار قرار أممي يدينها.

أكتوبر 1991 فلم يترتب عنه أي قرارات مهمة، باستثناء الاشارة الى مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، واعراب الحاضرين عن أملهم في ايجاد تسوية نهائية وشاملة للنزاع في الشرق الأوسط من خلال هذا المؤتمر.

ان تفاقم أزمة لوكيربي كان له دور كبير في عرقلة استمرار الحوار، حيث أنه بتاريخ 21 جانفي 1992 صدر قرار مجلس الأمن، الذي طالب ليبيا بتسليم المتهمين في تفجير الطائرتين قبل تنفيذ العقوبات، وأمام الاصرار الأمريكي الفرنسي والرفض الليبي لتسليم هؤلاء المطلوبين، تم تنفيذ العقوبات بتاريخ 15 افريل 1992 والتي كانت عبارة عن مقاطعة (جوية – عسكرية – دبلوماسية) وباعتبار أن ليبيا وفرنسا عضوان في مجموعة 5+5 فان الحوار أصبح غير ممكنا.[1]

كما أثرت من جهة أخرى في صعوبة استمرار الحوار أيضا أزمة العنف السياسي في الجزائر، حيث قامت السلطة العسكرية في الجزائر بإلغاء الانتخابات التي فاز بها حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ، والقيام بقمع المظاهرات والمسيرات المساندة للديمقراطية، مما أدى الى اندلاع

---

[1] - أسامة مخيمر، مرجع سابق، ص 109 .

** أعلنت الجزائر من جانب واحد غلق الحدود البرية مع المغرب، وذلك كرد فعل على قيام المغرب بفرض التأشيرة على الرعايا الجزائريين على اثر الهجوم الارهابي على فندق أطلس آسني بمدينة مراكش، والذي اتهمت فيه المغرب المخابرات الجزائرية بتنفيذه.

موجة العنف بين الجيش والحركات الأصولية والمتطرفة، التي انفصلت عن حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ، وتفاقمت موجة العنف خلال منتصف التسعينات لتصبح تهديد حقيقي للدول الأوربية خاصة فرنسا، اتضحت من خلال اختطاف الطائرة الفرنسية، والقيام بعدة عمليات ارهابية ضد المصالح الفرنسية واختطاف رعاياها في المنطقة، كما توترت وتعقدت العلاقات الجزائرية المغربية سنة 1994 بعد غلق الحدود البرية بين البلدين** ، وما ترتب عنها من اتهامات متبادلة في قضايا الارهاب والنزاع حول الصحراء الغربية، وكل هذه المشاكل رهنت استمرار وتطور الحوار المغاربي الأوربي في اطار مجموعة 5+5.

الحوار الأمني المتوسطي في إطار مبادرات الاتحادات البرلمانية

حوار الاتحاد البرلماني العربي المتوسطي

لأول مرة يبادر اتحاد البرلمان العربي بمحاولة اجراء حوار مع أطراف في المتوسط، كان ذلك في بداية عام 1988، عندما قام وفد برلماني من الاتحاد البرلماني العربي بزيارة الى بروكسل، لإجراء مباحثات رسمية مع برلمانيين من البرلمان الأوربي، وفي اطار هذه المباحثات قام رئيس فريق العمل المكلف بالحوار المتوسطي على مستوى البرلمان الأوربي، بعرض فكرة أو مشروع اقامة حوار برلماني متوسطي، ثم طرح هذا المشروع من جديد في المؤتمر السنوي للحوار البرلماني العربي الأوربي، المنعقد في الرباط بالمغرب في أكتوبر 1989.

حيث دعا المؤتمر البرلمانيين من الطرفين العربي والأوربي الى العمل على تعزيز ودعم الاتصال والتعاون بين دول حوض البحر المتوسط، سعيا لجعل المنطقة منطقة سلام وأمن واستقرار ورخاء اقتصادي واجتماعي، كما تم اقتراح توسيع الحوار، من خلال تنظيم لقاء لممثلي برلمانات الدول الأعضاء في هذا الحوار مع غير الأعضاء من دول المتوسط الأخرى، وذلك بهدف تأسيس مجلس برلماني مشترك يتكون من عدد متساو من الأعضاء لجميع الأطراف.[1]

[1] - أسامة مخيمر، مرجع سابق، ص 112 .

ومنه فان مؤتمر الرباط كان المرجع الأساسي لإنشاء الحوار المتوسطي على الصعيد البرلماني، وبدأت الانطلاقة الفعلية من مؤتمر الرباط في اطار القيام بعدة أنشطة ومبادرات، كان من أهمها مبادرة فريق العمل داخل البرلمان الأوربي، من خلال دعوته لعقد اجتماع بين سفراء البلدان المتوسطية غير الأعضاء في الجماعة الأوربية، توجت بلقاء بروكسل في 06 و07 افريل 1989 الذي شارك فيه ممثلون لخمسة عشر هيئة: مجلس وزراء المجموعة الأوربية، نائب فريق العمل للبرلمان الأوربي، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمجموعة الأوربية، الاتحاد البرلماني العربي، البنك الدولي، بنك الاستثمار الأوربي، مجلس النواب المغربي، البرلمان القبرصي، البرلمان اليوغسلافي (قبل التقسيم)، مجلس الشعب المصري.

وتم الاتفاق خلال هذا المؤتمر على تشكيل مكتب مؤقت، يقوم بوضع تصورات لإنشاء مجلس متوسطي للتعاون، وتنظيم عمليات التشاور بين برلمانات الدول المطلة على المتوسط في ضفته الشمالية، مع شركائهم من برلمانات الدول المطلة على المتوسط في ضفته الجنوبية، في شكل حوار وتشاور اقليمي.[1] غير أن اتجاهات الخلاف بيقت متشابهة، مثلما هو الحال بالنسبة للحوارات الأخرى على المستوى الحكومي، حيث أن الجانب العربي يسعى دائما لجعل الحوار

[1] - نفس المرجع، ص ص 112 – 113 .

يرتكز على الجانب السياسي والأمني كأولوية، في حين الجانب الأوربي يركز دائما على الجانب الاقتصادي والتجاري، متجاهلا الوضع السياسي في الشرق الأوسط، وموقفه اتجاه اسرائيل وسياستها في المنطقة على رأسها رفع ترسانتها وقدراتها العسكرية بما فيها النووية، وانتهاكاتها اليومية لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة .

ب- الحوار المتوسطي مع اتحاد البرلمان الدولي

كانت انطلاقة حوار اتحاد البرلمان الدولي مع الاقليم المتوسطي، بعد مؤتمر قبرص للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في أفريل 1990، حيث أصدر هذا المؤتمر توصية بضرورة تعزيز السلم والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والاتجاه بالعلاقات في هذه المنطقة الى التعاون بدلا من الصراع، وذلك في ضوء التطورات الايجابية الجارية على المستوى الأوربي في تلك الفترة (انهيار جدار برلين وتوحد أوروبا) والعالمية (انهيار الشيوعية).

ومنه جاءت توصية مهمة لهذا المؤتمر تتضمن الدعوة لعقد مؤتمر للبرلمانيين في جميع دول البحر الأبيض المتوسط تحت رعاية اتحاد البرلمان الدولي، بهدف دراسة التدابير الكفيلة بتعزيز السلم والأمن في منطقة المتوسط، وتعزيز التعاون بين شعوبه في كافة المجالات، وبذلت في هذا الصدد اللجنة الخاصة * بتدعيم الحوار والتعاون المتوسطي

جهـــــودا كبيـــــرة، تمخـض عنهـا انعقـــاد المؤتمـــــر البرلمـاني الدولـــي الأول للأمـن والتعـاون في البحـر الأبـيض المتوســط في ملقــا " Malag" بإســبانيا شــهر جــوان 1992.[1] تبلـورت نتـائج مـؤتمر ملقـا في تشـكيل ثـلاث سـلات أو قضـايا رئيسـية، الأولـى متعلقـة بالاسـتقرار الاقليمـي لحـوض المتوسـط، والثانيـة متعلقـة بمسـألة التنميـة والمشـتركة ومجالاتهـا، والثالثـة متعلقة بحوار الحضارات وحقوق الانسان وسبل حمايتها.

وتضـمنت القضيـة الأساسـية المتعلقـة بالاستقـرار في المتوسـط، اهـم المبـادئ الأساسـية التـي تـنظم العلاقـات بـين الـدول الأعضـاء، والسـبل والآليـات المعتمـدة للتسـوية السـلمية للنزاعـات وادارة الأزمـات في منطقـة المتوسـط، وكـذا اجـراءات دراسـات بخصـوص سـبل بنـاء الثقـة بـين دول حـوض المتوسـط، ودراسـات وأبحـاث حـول الحـدّ مـن التسـلح قائمـة علـى مبـدأ عدم امكـانية تجزئة الأمن في المتوسط.

وعـدم امكانيـة الفصـل بـين أمـن المتوسـط وأمـن أوربـا، وتركـز هـذه الدراسـات علـى ضـرورة عـدم انتشـار أسـلحة الـدمار الشـامل، وتقلـيص الأسـاطيل العسـكرية في ميـاه البحـر المتوسـط اضـافة الـى رفـع السـريّة علـى صـفقات اسـتراد وتصـدير الأسـلحة.[2]

---

* لجنة خاصة تتشكل من مجموعة من الدول هي تونس مصر فرنسا اسبانيا، وذلك باعتبارها أعضاء في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، كلفت هذه اللجنة الخاصة بتدعيم وتسهيل وتنظيم الحوار والتعاون البرلماني المتوسطي.

[1] - نفس المرجع ، ص 113 .

[2] - نفس المرجع، ص ص 114 – 115 .

ولمتابعة التوصيات الصادرة عن المؤتمر والاستمرار في دعم الاتصال والتعاون، تلى مؤتمر ملقا مجموعة من الاجتماعات للمتابعة من جهة وللتحضير للمؤتمر الثاني من جهة أخرى، وعقد الاجتماع الأول في كالجاري بإيطاليا في شهر جوان 1994، والاجتماع الثاني عقد بأزمير في تركيا في شهر نوفمبر 1994، والاجتماع الثالث عقد بالإسكندرية في مصر في شهر جوان 1995.

استمرت جهود التعاون البرلماني الدولي مع المتوسط، من خلال عقد المؤتمر الثاني حول الأمن والتعاون في البحر المتوسط، بمركز المؤتمرات المتوسطية بمدينة فاليتا بجزيرة مالطا الفترة ما بين 01 و04 نوفمبر 1995 ، شارك في المؤتمر 144 عضوا منهم 101 برلماني من 30 دولة.

وقد ركز المؤتمر على التعاون في المتوسط وفق تقسيم القضايا التي وضعها في مؤتمره الأول المنعقد في ملقا 1992، حيث عالج القضايا الخاصة بالتنمية المشتركة وحوار الحضارات وحقوق الانسان من جهة ، والتركيز على قضايا الأمن والاستقرار في حوض المتوسط من جهة ثانية، وذلك من خلال مؤتمر الأمن والتعاون في البحر المتوسط * ويمكن اجمال وتلخيص أهم القضايا التي عالجها على المستوى السياسي والأمني في النقاط التالية:[1]

[1] - نفس المرجع، ص ص 122 – 125.

- عملية مؤتمر الأمن والتعاون في بحر المتوسط ليست آلية لمعالجة النزاعات بصورة مباشرة أو جهاز طوارئ، وانما هي عملية أو آلية وقائية أكثر منها علاجية، تهدف الى خلق تعاون منسجم وشامل، وآليات قادرة على تقديم حلول عادلة للنزاعات والأزمات والتخفيف من حدتها.

- أكد المشاركون في المؤتمر أن الارهاب أصبح خطراً جديداً على أمن دول وشعوب البحر المتوسط، أصبحت انعكاساته كبيرة على أمن واستقرار دول المتوسط، فهو يعرض تنميتها الاقتصادية للخطر ويهدد انسجامها الاجتماعي، وأن التعاون في مجال مكافحة الارهاب اصبح ضرورة ملحة.

- يشجع المؤتمر عملية السلام التي شهدت تطورا ملموسا بين الفلسطينيين والاسرائيليين في مؤتمر مدريد 1991، واتفاقيات السلام بين اسرائيل والأردن عام 1994، انطلاقا من قرارات مجلس الأمن الدولي، مع المطالبة بتعزيز المفاوضات بين سوريا واسرائيل لعقد اتفاقيات سلام، اضافة الى تطبيق القرار الأممي رقم 425، الذي سيضمن وحدة الأراضي اللبنانية، وهذا ما يعني في

---

* الفكرة التي طرحها وزير الخارجية الايطالي – **ألدو مورو** – سنة 1972 على **مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي**، بضرورة التعاون مع دول المتوسط، وانشاء **مؤتمر للأمن والتعاون في البحر المتوسط** شبيه بنظيره الأوربي يعنى بمسألة الحفاظ على الأمن في المتوسط ويدعم سبل الحوار وآليات حل النزاعات في المنطقة بالطرق الدبلوماسية [حل النزاعات على المدى البعيد من خلال خلق تعاون منسجم وشامل وآليات التخفيف من حدة الصراعات] .

الأخير تسوية شاملة وعادلة في الشرق الأوسط، تمكن من احلال الاستقرار والسلام والتعاون في البحر المتوسط.

- ضرورة اقامة علاقات الشراكة المتوسطية على أرضية خاصة، مع وجوب الالتزام بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، والالتزام بالقواعد الدولية، المتعلقة بعدم اللجوء الى التهديد بالقوة أو استخدامها، والالتزام بالحل السلمي للمنازعات والمشكلات، مع احترام سيادة وأراضي الدول الأخرى واحترام حقوق الانسان.

- ضرورة اقامة نظام اقليمي للأمن والاستقرار، يتيح للدول المتوسطية التعاون بشكل سلمي واضح ومحدد، كما ينبغي وضع اجراءات لبناء الثقة، اعتمادا بالأساس على الشفافية في الأنشطة العسكرية، مع ضرورة خفض التسلح، وعبر المؤتمرون من جهة أخرى على قلقهم حيال رفض اسرائيل التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وعدم اخضاع منشآتها العسكرية للرقابة من طرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- تشجيع التعاون بين الدول المتوسطية في مجال انتهاكات قواعد القانون الدولي والانساني في النزاعات المسلحة في المنطقة، والمعاقبة عليها، مع ضمان المساعدات الانسانية لضحايا هذه النزاعات.

- العمل على تنفيذ كل هذه التوصيات السابقة، من خلال حث حكوماتهم على الموافقة على هذه النتائج والتوصيات، وتشجيعها لإضفاء صفة المؤسساتية على عملية الأمن والتعاون في المتوسط، مع الحرص على اعطاء هذه العملية بعدا برلمانيا، وكذا الرغبة في ايصال هذه التوصيات الى المشاركين في مؤتمر برشلونة الأوروبي– المتوسطي.

الحوار الأمني الأطلسي–الأوروبي في إطار بناء الأمن الاقليمي الأوروبي

الحوار الأمني الأطلسي– الأوروبي

مثلما شكلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحول استراتيجية للعديد من المنظومات الاقليمية وسياساتها وأدوارها، كانت ايضا بالنسبة لحلف شمال الأطلسي الذي أوجدته ظروف الحرب الباردة أساسا، وهذا ما جعل البعض يطالب بضرورة زوال الحلف مع زوال أسباب وجوده، غير أن الأطراف الفاعلة داخل الحلف خاصة (رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في بقاء الحلف) استطاعت تكييف دور الحلف مع الوضع الدولي الجديد، وتمكنت من تجديد وتوسيع أدواره وأهدافه وخلق أجندة أمنية جديدة، ترسم وتوجه سياسة الحلف في هذه المرحلة الجديدة، وهو ما أقنع الكثير من الأوروبيين المعارضين لبقاء الحلف في قبول بقاء

الحلـف، رغـم بعـض الاختلافـات في طبيعـة وأولويـات هـذه الأدوار التي يقوم بها الحلف.

وذلـك رغـم السـباق والتنـافس الضـمني الـذي ميـز السياسـات الأطلسـية والأوروبيـة للسـيطرة علـى منطقـة المتوسـط والشـؤون الأمنيـة الأوروبيـة، خاصـة بعـد اطـلاق الحلـف لسياسـته الجديـدة في الحـوار مـع دول جنـوب المتوسـط، تزامنـا مـع اعـلان فرنسـا عـن مشـروع الشـراكة الأورو– متوسـطية ، فبـاريس تسـعى الـى قيـادة السياسـة الحواريـة الأوروبيـة تجـاه جنـوب المتوسـط في اطـار الشـراكة الأورو متوسـطية، كمـا تتطلـع مـن جهـة أخـرى الـى التربـع علـى قمـة القيـادة الجنوبيـة لحلـف الأطلسـي لتقلـيص الهيمنة الأمريكية.[1]

فـرغم أن أوروبـا حاولـت صـنع سياسـة أمنيـة مسـتقلة عـن الحلـف لرعايـة الأمـن والسلـم في أوروبـا بشـقيها الغـربي والشـرقي، غيـر أنهـا بقيـت عاجـزة عـن معالجـة العديـد مـن القضـايا خـارج اطـار الحلـف، ومنـه فقـد عجـز الأوروبيين عـن تـوفير الأمـن والاستقـرار الأوروبـي دون الاسـتعانة بقـدرات الحلـف، وتبـدو أزمـة البوسـنة والهرسـك في بدايـة التسـعينات خيـر مثـال علـى ذلك.[2]

---

[1] - ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 198 .

[2] - See : Zeev Maoz , Emily B.Landau , Tamar Malz , **Building Regional Security In The Middle East– International Regional And Domestic Influences** , London , Frank Cass Publishers , 2004 , pp 50 – 74

حيث كان للحلف دور أساسي في تنفيذ القرارات الأممية، فعقب مجازر التصفية العرقية التي تعرض لها مسلمي البوسنة في سرايفو بتاريخ: 28 ماي 1992، أصدر مجلس الأمن القرارات رقم (713 و757 و787)، القاضية على التوالي بمنع ايصال أي معدات عسكرية أو أسلحة الى كل يوغسلافيا، وفرض عقوبات شاملة عليها، واجراءات إيقاف وتفتيش السفن أو تحويل مجراها، فقد قرر الحلف بالاشتراك مع اتحاد غرب أوروبا مراقبة مدى تنفيذ هذه القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، من خلال عملية المراقب البحري Maritime Monitor، التي تطورت فيما بعد الى عملية الحارس البحري Maritime Guard.

ثم تطور دور الحلف بعد صدور القرارين رقم (781 و816) الخاصين بتنظيم الطيران العسكري فوق البوسنة والهرسك، الى المراقبة الجوية على اقليم البوسنة ومنع التحليق للطيران العسكري، باستثناء الطيران التابع لقوات الأمم المتحدة للحماية UNPRO FOR من أجل تحييد التفوق الحربي الجوي، حيث قامت طائرتان أمريكيتان تابعتين للحلف باعتراض طائرات حربية حاولت خرق منطقة الحظر الجوي، وكان ذلك أول اشتباك عسكري جوي لقوات الحلف منذ تأسيسه، ثم قصف مواقع صربية من طرف طائرات الحلف في 10 و 11 أفريل 1994.[1]

[1] - لخميسي شيبي، مرجع سابق، ص ص 130 – 131 .

ومنه فقد تحول دور الحلف من مجرد دور دفاعي الى دور مشارك أكثر فاعلية يستجيب لتعليمات هيئة الأمم المتحدة.[1] فالحلف كان له دور مهم في اعادة الأمن والاستقرار في يوغسلافيا الفدرالية، التي أصبحت مقسمة الى خمسة دول، وبالتالي فان الحلف نجح تحت المظلة الأممية في اعادة السلام الى أهم المناطق المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط، وأثبت بأنه متفوق على كل الآليات والأجهزة التابعة للاتحاد الأوروبي، سواء على نطاق الأراضي الأوروبية أو الأقاليم المجاورة لها خاصة في البحر المتوسط وشرق أوروبا، مع الأخذ بعين الاعتبار السيطرة شبه المطلقة للولايات المتحدة على سياسة الحلف، مما يعني تبعية أمن أوروبا في هذه المرحلة لها.

لقد أثارت مسالة تزايد قوّة وتأثير حلف الأطلسي مخاوف كبيرة للدول الأوروبية، حيث أن ذلك قد يؤثر بشكل مباشر على نظام الأمن الجماعي الأوروبي، وفي توجه ومعالجة مختلف القضايا الأمنية في أوروبا والمتوسط، خاصة بعد نجاح الحلف في المشاركة الايجابية مع الأمم المتحدة في انهاء الصراع في يوغسلافيا. وهذا ما دفع الدول الأعضاء في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الى تطوير وتفعيل دوره وتوسيع عضويته في ديسمبر 1994 الى 53 دولة من أوروبا

[1] - جينيفر ميدكالف، **حلف الناتو** ، ترجمة : قسم الترجمة بدار الفاروق ، القاهرة : دار الفاروق للإستثمارات الثقافية ، ط1 ، 2009 ص 51 .

وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز، اضافة تغيير تسميته في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي.[1] وكذا قيام دول غرب أوروبا بإنشاء قوات أمنية مشتركة، حيث شكلت بموجب اتفاقية لشبونة في 15 ماي 1995 قوات اليوروفور EURO FOR، وهي وحدات برية متعددة الجنسيات (اسبانية ايطالية فرنسية برتغالية) دائمة، وقوات اليورومارفور EUROMA FOR وهي قوات بحرية متعددة الجنسيات غير دائمة اضافة الى جهاز CORPS الأوروبي للقوات البرية، الذي أنشئ عام 1992 والمجموعة الحيوية الأوروبية الفرنسية – البريطانية، التي يمكن وضعها تحت تصرف منظمة اتحاد أوروبا الغربية "Western European Union" عند الحاجة، وقد سادت بموجب ذلك خلافات أوروبية عميقة حول اشكالية علاقة هذه القوات مع حلف الأطلسي، وانقسم على اثرها الأوروبيون الى ثلاث اتجاهات:[2]

- **الأول**- تتزعمه بريطانيا يقوم على ضرورة عدم تجاوز المفهوم الأطلسي للأمن الجماعي، وضرورة الاحتفاظ بالعلاقات الأمنية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، لأن ابعاد هذه الأخيرة عن قضايا الأمن الأوروبي قد يؤدي الى انهيار الحلف.

---

[1] - ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص ص 67 – 68 .
[2] - لخميسي شيبي، مرجع سابق، ص ص 145 – 150 .

- **الثاني**- ترى فرنسا أنه يجب استقلال الأمن الأوروبي، وأن تتكفل الدول الأوروبية بمهام وأعباء الأمن والدفاع الأوروبي، واقترحت تقسيم المسؤوليات بين الحلف والاتحاد الأوروبي على أساس المسؤولية الدفاعية الجماعية والمسؤولية السياسية.

- **الثالث**- تحاول ألمانيا التوفيق بين الاتجاهين استفادة من تجربة الحلف في حرب البوسنة، حيث بلورة رؤية قضايا الدفاع والسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وهو ما اسفر عنه انشاء الهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية (ESD)، خلال اجتماع مجلس حلف شمال الأطلسي ببروكسل في جانفي 1994، كما أعطى الاتحاد الأوروبي دورا متزايدا، اضافة الى أن موافقة الولايات المتحدة في اجتماع مجلس وزراء خارجية حلف الأطلسي في جوان 1996 على تشكيل عناصر عسكرية أوروبية مميزة داخل الحلف، مع الموافقة على امكانية قيام قوات الحلف بعمليات عسكرية تحت قيادة اتحاد غرب أوروبا.

فقد تكرست الهوية الأمنية الدفاعية الأوروبية بشكل واضح ونوعي بعد سنة 1995، وهذا ما أكده اجتماع مجلس وزراء حلف الأطلسي في مؤتمر برلين في جوان 1996، حيث ثمن انشاء القوات الأمنية الأوروبية المتعددة الجنسيات مع تحديد وتوضيح دورها ومهامها، وكذا تفاعلها وتعاونها مع

الحلف من خلال استخدام وسائل الحلف وتجهيزاته في العمليات الانسانية، وعمليات حفظ السلام التي تقوم بها، وهو ما يخلق توافق واضح وانسجام وتنسيق بشأن القضايا الأمنية بين الاتحاد الأوروبي وحلف الأطلسي.

ومنه فقد دشنت أوروبا مسارا جديدا ليس في بناء وحدتها على أساس "ماستريخت"، بل على أساس بناء واعلان ميثاق الأمن الأوربي للقرن الواحد والعشرين، الذي أقرته قمة "اسطنبول" في 18 نوفمبر 1999 بمناسبة الاحتفال بخمسين سنة من تأسيس حلف شمال الأطلسي، وتحديد المهمات والأدوار الجديدة له.[1]

الحوار الأمني الأطلسي – المتوسطي في إطار مواجهة التحديات الجديدة

لقد أعطى حلف الأطلسي أهمية كبيرة لمنطقة المتوسط كمجال حيوي لنشاطه ومصالح أعضائه الأمنية والاقتصادية، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتبنيه لسياسة الأمن الجماعي، واتضح ذلك من خلال رغبة الحلف في التقرب من دول جنوب حوض المتوسط، التي انعكست في انطلاق الحوار الأطلسي المتوسطي عام 1994 من خلال قمة بروكسل. فقد توجه الحلف نحو جنوب المتوسط في سياساته الاستراتيجية، من أجل تجاوز وتبديد المخاوف التي تنظر بها هذه الدول تجاه

[1] - ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق ، ص 68 .

الحلف، والعمل معها على بناء عناصر الثقة على المستوى الاقليمي في المنطقة المتوسطية، من خلال اشراكها في نشاطاته.[1] خاصة وأن قاعدة الحلف الاستراتيجية تتواجد في نابولي الايطالية بقلب الحوض المتوسط، وتمثل الذراع العسكري الأساسي لبسط هيمنة الحلف على المنطقة، في ظل تواجد الأسطول السادس الأمريكي، والقواعد الصاروخية والنووية في كوميسو "Comiso" في جزيرة صقلية الايطالية.[2]

حيث أعتبر هذا الحوار اطارا للتعاطي الأمني للحلف مع دول جنوب وشرق المتوسط، ومحاولة ربطها بالرؤية الأطلسية للمشكلات الأمنية والسياسية الأمنية في منطقة المتوسط، فقد انطلق حوار الحلف سنة 1994 مع كل من المغرب وتونس ومصر واسرائيل وموريتانيا، ثم انضمت للحوار كل من الأردن سنة 1995 والجزائر سنة 2000.

وتقوم هذه السياسية على مجموعة من الأهداف، لخصها بابلو بينافيديس اورغاز Pablo Benavides Orgaz في تعميق الحوار السياسي، ومكافحة الارهاب، واصلاح الدفاع، والعمل المشترك بين القوات المسلحة مثل تبادل وفتح المراكز لأفراد الجيش في مراكز الحلف المهمة، وكلية الحلف في روما بإيطاليا، وأبيرمارغار

---

[1] - Jette Nordan , « The Mediterranean Dilogue – Dispelling Misconceptions and Building Confidence » NATO Review – BRUSSELS , Vol 45 / N°04 , 07-08/1997 , p 35 .

[2] - ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 197 .

Oberammergair بألمانيـــــا، وســـــتارارجير Starrarger بـالنرويج.[1] كمـا حـاول الحلـف مـن خـلال هـذه السياسـة، ضـم كـل الــدول العربيــة الفاعلــة في ميــزان القــوى في الشــرق الأوســط، وعزلهـا عـن خـط المواجهـة مـع اسـرائيل، باعتبـار هـذه الأخيـرة المستفيد الأكبر من كل خطط الحلف في المنطقة.

لقــد أخــذ حــوار المتوســط مــع حلــف الأطلســي طابعــا عسـكريا وأمنيـا بحتـا، وهـذا مـا جعلـه يكـون بطيئـا مقارنـة بـالحوار الاورو متوسـطي في اطـار مسـار برشـلونة، وذلـك في ظـل تضـمن الحـوار للصـراع في الشـرق الأوسـط كـأهم قضـية وعقبـة تواجهـه، رغــم ان انطلاقتــه كانــت أســبق زمانيــا مــن الحــوار الأورو متوسـطي، كمـا أن انضـوائه تحـت لـواء السياسـة الأمنيـة الأمريكيـة جعلـه أكثـر صـعوبة وحساسـية، لمـا يطرحـه مـن تصـورات وأفكـار مرتبطـة بأهـداف الاحتـواء العسـكري لـدول هـذه المنطقـة تحـت خيمة حلف الناتو.

إضــافة الــى أن أي تعــاون عســكري وأمنــي مــع هــذه المنظمــة، قــد يصــب في اطــار التعــاون مــع الولايــات المتحــدة الأمريكيــة (الحليــف الاســتراتيجي لإســرائيل)، رغــم أن مــؤتمر بروكسـل والقمـم التـي تلتـه قـد حاولـت ايجـاد الصـيغ والاطـار المؤسسـي لهـذا الحـوار، حيـث أكـد خـافيير سـولانا "أن حـوار المتوسـط مـع المغـرب تـونس موريتانيـا مصـر الأردن وإسـرائيل،

[1] - كريم مصلوح، مرجع سابق ، ص 83 .

يمثل حجر الزاوية في الأمن الأوروبي، مضيفا أنه من غير الممكن أن تعيش أوروبا بأمن دائم، من دون ارساء الأمن والاستقرار في حوض المتوسط وفق التصورات الأطلسية"[1]، ومنه فقد حاول الحلف تقديم تصوراته لهذه الدول لصياغة هذا الحوار على أساسها، حيث تضمنت رصد للفوائد التي يمكن أن تجنيها الدول المتوسطية للضفة الجنوبية.

وعلى رأسها مواجهة الأصولية التي تشكل تهديدا كبيرا، لا يقل خطورة عما كان يمثله التهديد الشيوعي سابقا.[2] وقد ترتب عن ذلك تزويد هذه الدول بمعدات ووسائل عسكرية تقنية حديثة، ونقل الخبرات العسكرية من خلال اجراء العديد من المناورات البحرية والجوية المشتركة الجماعية والثنائية، خاصة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية في اطار التعاون في مكافحة الارهاب، والتعاون الاستعلاماتي سواء في اطار الحلف أو خارجه.

عموما يمكن اعتبار التواجد والثقل الذي شكله حلف الناتو على المتوسط كبيراً جداً، مقارنة بدوره وتواجده على مستوى الاقليم الجغرافي لأعضائه، خاصة في ظل تغير سياسة الحلف بعد نهاية الحرب الباردة ودعم هذه السياسة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فقد أصبحت سياسة الحلف تقوم على أساس تطبيق مفهوم الأمن الجماعي عوض الدفاع

[1] - ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 197 .
[2] - نفس المرجع، ص ص 200 – 201 .

الجماعي، ومنه التدخل في كل منطقة تتضمن تهديدات لمصالح وأمن أحد أطرافه.

وهنا يمكن تأكيد هذه السياسة من خلال نقاط التدخل التي نفذها الحلف تطبيقا لنظام الأمن الجماعي، حيث كان معظمها خارج منطقته وتتمحور اما في المتوسط أو في المناطق المجاورة للمتوسط، ومن أهمها:[1]

- منطقة المتوسط الشمالي والمتمثلة في التدخل على مستوى البوسنة وكوسوفو، حيث لعب فيها الأسطول السادس والقيادة الأوروبية المركزية للناتو دورا مركزيا.
- تدخل الحلف في العراق من خلال دوره المساعد للولايات المتحدة الأمريكية تقنيا، وهي منطقة جوار المتوسط الشرقي ومرتبطة بالمصالح الأوروبية الأمريكية.
- التدخل في دارفور جوار المتوسط الجنوبي، حيث كان الحلف مساعدا لقوات الاتحاد الافريقي.
- تدخل الحلف في ليبيا أو المتوسط الجنوبي، من خلال ادارة الأزمة وحماية مصالح فرنسا.

وبقي الحوار الأطلسي المتوسطي محدودا اذ واجه مجموعة من الصعوبات حالت دون نجاحه بالشكل المنتظر، فقد رافق نشاط الناتو في هذه المنطقة العديد من الارهاصات

[1] - كريم مصلوح، مرجع سابق ، ص 82 .

المتعلقة باختلاف المقاربات الأمنية التي تتسم بالطابع العسكري بالنسبة لأطراف الحوار الجنوبية، وبالطابع التعددي بالنسبة لطرف الحوار الشمالي، وغياب تجربة فعالة اقليميا كقاعدة لتسهيل وتطوير هذا الحوار، اضافة الى الرؤية الاستراتيجية لمستقبل الناتو وعلاقته الغير منسجمة وحتى العدائية بالأقطاب الاسلامية من جهة، والعراقيل المرتبطة بشكل الأنظمة السياسية في جنوب المتوسط وما تتميز به من سيطرة المؤسسة العسكرية على قراراتها السياسية بما فيها اسرائيل.

خاصة وأن معظم هذه الدول تعاني من عدم استقرار ومشاكل أمنية داخلية قد تتحول الى نزاعات اقليمية.[1] ويمكن استخلاص الطابع البراغماتي الذي يطغى على سياسية الحلف تجاه دول المتوسط، حيث أنه لا يقدم هندسة استراتيجية واضحة ومتعلقة بتصورات تتضمن حلول للمشاكل المعقدة في المتوسط، خاصة قضية الصراع العربي الاسرائيلي وقيام دولة فلسطين ذات السيادة، بقدر ما تعبر عن سياسة انتقائية وغير عميقة، محورها الأساسي المصالح الاقتصادية لأعضاء الحلف المرتبطة خاصة بالنفط.

[1] - نفس المرجع، ص ص 84 – 85 .

المحور السابع

تفعيل مسارات الحوار الأمني المتوسطي

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

01 – تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على الحوار الأمني المتوسطي.

أكـدت التحريـات والمعلومـات التـي حصـلت عليهـا أجهـزة الأمـن أن 19 ارهابيـا تـابعون لتنظيـم القاعـدة، هـم مـن قـاموا بتنفيـذ هجمـات 11 سـبتمبر 2001، فقـد أعلـن السـكرتير العـام لحلـف النـاتو **"روبرتسـون"** أن التحقيقـات قـد أظهـرت بالـدليل القـاطع أن تنظـيم القاعـدة تحـت قيـادة "أسـامة بـن لادن" الـذي تحميـه حركـة طالبـان في أفغانسـتان، هـو المسـؤول عـن هـذه الهجمـات الارهابيـة، وذلـك باختطـاف أربـع طـائرات مـن مطـارات نيويـورك وبوسـطن ودولـيس، قامـت طائرتـان منهمـا بـاختراق مركـزي التجـارة العـالمي بنيويـورك ممـا تسـبب في انهيـار البرجين كليّـًا.

وقامـت الطـائرة الثالثـة بـاختراق مبنـى وزارة الـدفاع الأمريكـي (البنتـاجون) بواشـنطن ممـا تسـبب في انهيـار جزئـي لـه، واصـطدمت الطـائرة الرابعـة بمبنـى ببنسـلفانيا قبـل وصـولها الـى هـدفها الرابـع المحتمـل وهـو امـا مبنـى البيـت الأبـيض أو الكـونغرس.[1] في مشـهد سـريع وغريـب أحـدث رعبـا كبيـرا لـدى الأمـريكيين، أثـار معـه العديـد مـن الاشـكاليات المرتبطـة بمـدى قـوّة وفاعليـة الأنظمـة الأمنيـة والاسـتخباراتية الأمريكيـة مـن جهـة، ومـدى قـدرة وتحكـم الجماعـات الارهابيـة في تنفيـذ هجمـات

[1] - جينيفر ميدكالف، مرجع سابق، ص ص 51 – 53 .

ارهابيـة في أي منطقـة في العـالم بدقـة وفاعليـة مـن جهـة ثانيـة.[1] رغـم أن الشـكوك تبقـى تحـوم حـول فرضـية هـذا الاعتـداء، فقـد ظهـرت العديـد مـن المؤشـرات فيمـا بعـد تؤكـد علـى أن هـذه الأحـداث كانت مدبرة بهدف تنفيذ سياسات معدة مسبقا.

لقـد شـكلت أحـداث 11 سـبتمبر تاريخـا مفصـليا مهمـا في تـاريخ العلاقـات الدوليـة، وأحـدثت تحـولا واضـحا في السياسـة الدوليـة، أو كمـا يصـفها الـبعض إن مـا حصـل بتـاريخ 11 سـبتمبر 2001 قـد أعلـن عـن **عصـر تـاريخي جديـد** في تـاريخ العلاقـات الدوليـة، حيـث ظهـرت علـى اثـر ذلـك مباشـرة سياسـة القـوة المنفـردة وغيـر المحـدودة خـارج اطـار الشـرعية الدوليـة والمنظمـات العالميـة، فقـد أعلنـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة مجموعـة مـن القـرارات والقـوانين، لهـا تـأثير مباشـر وقـوي في السـاحة الدوليـة أكثـر مـن القـرارات الدوليـة، الصـادرة عـن مجلـس الأمـن والجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة. كمـا ترتـب عـن ذلـك تغير المفهوم الاستراتيجي للعدو.

أو كمـا وصـفه كـل مـن "زبغنيـو برزنسـكي Zbigniew Brzezinski وبرنـت سـكوكروفت Brent Scowcroft" الوجـه الجديـد للعـدو، بحيـث لا يمكـن حصـره في دولـة أو جـيش

[1]- See: Tom Pyszczynski , Sheldon Solomon and Jeff Greenberg , **In The Wake of 9/11 The Psychology of Terror** , Washington DC , American Psychological Association , pp 03 – 09 .

تقليدي أو قوة ظاهرة على موقع جغرافي- إنه الارهاب.[1] اضافة الى التغير الجوهري من حيث الفواعل في البيئة الدولية، والذي أكدته هذه الأحداث بالدليل القاطع، حيث أن تهديد هذه التنظيمات والجماعات الارهابية أو ما يعرف بالعدو المجهول، أصبحت فواعل جديدة لها تأثير بالغ الأهمية على طابع وشكل العلاقات الدولية.

وهذا التأثير قد يتجاوز في كثير من الأحيان تأثير وقدرة الدول وحتى المنظومات الاقليمية، فالعدوان الذي نفذه هذا التنظيم الارهابي المعروف بالقاعدة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، تعجز الدول على تنفيذه بهذه الدقة والقوة، خاصة وأنه كان على رموز القوة العالمية لأكبر قوة كونية في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، وذلك ما جعل تأثيره يتجاوز الحدود الأمريكية ليشمل العالم ككل، فقد مس التغيير المترتب عن ذلك شكل النظام الدولي وواقع السياسة الدولية، ومنه فقد شكل أيضا حقبة جديدة في أمن منطقة المتوسط ومناطق جوارها.

باعتبار أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين، ستتوجه الى هذه المنطقة التي تعتبرها منبع ومركز نشاط هذه التنظيمات الارهابية.

---

[1] - فؤاد نهرا، " **متغيرات السياسة الأمريكية تجاه العرب**"، مجلة شؤون الأوسط، عدد 105 ، 2002 ، ص 68 .

ومنه فان اعتداءات 11 سبتمبر 2001، شكلت نقطة انعطاف وتحول بارزة في البيئة الأمنية الدولية، فبإضعافها لكبرياء أكبر القوى العالمية عسكريا واقتصاديا وتكنولوجيا، فرضت على العالم والدول الغربية خصوصا، اعادة النظر العاجلة في التدابير الأمنية الضرورية لتفادي مثل هذه الهجمات الارهابية مستقبلا.

فأعادت معظم الدول الأوربية بناء استراتيجيات أمنها القومي على أساس هذه التهديدات الجديدة، فقد أصبحت مصادر التهديد تختلف كليا عن مرحلة الحرب الباردة، فلم تعد الدول تشكل ذلك الخطر الذي تشكله هذه الجماعات والتنظيمات الارهابية، فهي تعتبر عدوا مجهولا من حيث الامكانيات التي تمتلكها، ومكان نشاطها بالتحديد، وتوقيت تنفيذها لمثل هذه الاعتداءات، ومنه فان خطورتها تتجاوز حدود الحروب التقليدية.

وقد ارتفعت جراء ذلك ميزانيات الدفاع والنفقات العسكرية للولايات المتحدة، التي أنشأت وزارة للأمن الداخلي للوقاية من هجمات مستقبلية مشابهة على أراضيها.[1] واعتمدت بدرجة مرتفعة الوسائل العسكرية لمحاربة الارهاب، وارتفع أيضا بالمقابل الانفاق العسكري العالمي بسرعة كبيرة جدا خاصة من سنة 2001 الى سنة 2005، حيث

[1] - Poul Rogers, **Global Security and the War on Terror**, London, Routledge Taylor & francis Group 2008 , pp 153 – 169.

قفز بنسبة 25٪، وتأتي الولايات المتحدة على رأس القائمة بنسبة 48٪، في حين انتهجت دول الاتحاد الأوربي ومجموعات ودول اقليمية أخرى سياسات مغايرة نسبيا، حيث اعتبرت أن أفضل دفاع ضد الارهاب يتم بوسائل غير عسكرية، في ظل التشكل الجديد لمفهوم الأمن الذي يشمل التحديات المتداخلة، خاصة وأن الفقر الناتج عن فشل التنمية يعتبر أكبر مصادر الارهاب الدولي.

وفي هذا الاطار كانت قد بادرت الدول الأوربية الصناعية في وضع برنامج للمساعدات للدول النامية، من خلال النظام الاصلاحي الذي وضعته لجنة منظمة التعاون OECD لمساعدة التنمية، مقابل استعداد الدول المتلقية لهذه المساعدات أيضا لدعم الحرب العالمية على الارهاب.[1] فقد سمح المفهوم الجديد للأمن في اطاره الواسع والشامل، في اعطاء تفاعل وحركية مختلفة عن أوجه التعاون التي كانت سائدة خلال عقود من الزمن في المجال الأمني، حيث كان يطغى عليها الطابع العسكري .

[1] - وويي أوميتوغن، اليزابيث سكونز، **بيانات الانفاق العسكري نظرة أفق على 40 عاما،** الكتاب السنوي: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** ، ط 1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006 ، ص ص 441 – 445 .

02-العقيدة الأمنية الأورو-أطلسية الجديدة في إطار الحرب على الارهاب

أ- تغير العقيدة الأمنية الأوربية

قامت الدول الأوربية بتقديم دعم ومساندة كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية، في اطار الحرب التي تشنها ضد الارهاب ومنابعه في العالم، ظهرت في أشكال عديدة من التعاون المخابراتي والعسكري والمالي، ووضع قائمة بأسماء الأفراد والجماعات التي لها علاقة بالإرهاب، وتضييق الخناق على مصادر تمويل الارهابيين خاصة على الأراضي الأوربية، باتخاذ اجراءات وقائية مثل تجميد أرصدة بعض العناصر الارهابية مما صعب عليها ممارسة نشاطها من داخل الاتحاد الأوربي، وكذا اصدار رخصة الاعتقال المشترك في اطار التعاون القضائي لمحاربة الارهاب.

حيث يكون معترفا بأوامر الاعتقال التي تصدرها الدول الأخرى داخل الاتحاد تجاه المتورطين في قضايا ارهابية.[1] كما قامت الدول الأوربية بتدعيم جيوشها وتحديث امكانياتها، حيث أن الدول الأوربية الكبرى اتفقت بتاريخ 27 ماي 2003 على برنامج مشترك للتجهيز العسكري، من خلال طلب 200 طائرة نقل كبيرة الحجم وطائرات الارباص أ400.م لتجهيز الجيوش الأوربية.

[1] - حسنين المحمدي بوادي، مرجع سابق ، ص ص 83 – 87 .

وتقوم هذه الطائرات بتدعيم قوات التدخل السريع المعتمدة في اطار سياسة الدفاع الأوربية المشتركة.[1] مع الاشارة الى تأكيد مساعيها السابقة مع شركائها المتوسطيين "في دراسة جدوى انشاء قوة مشتركة لحفظ السلم"[2]، أما من الناحية القانونية والجنائية فقد تجاوزت الدول الأوروبية تصنيف الأعمال الارهابية على أنها جريمة عادية ، مثلما حدده سابقا مجلس الوزراء الأوربي في الاتفاقية الأوربية لمنع وقمع الارهاب European Convention on the Supperssion of Terrorism المبرمة عام 1976.

ورغم نجاح التنظيمات الارهابية في تنفيذ هجومين ارهابيين كبيرين، الأول في مدريد عاصمة اسبانيا في شهر مارس 2004، والثاني في لندن عاصمة بريطانيا شهر جوان 2005، إلاّ أن السياسة الأوربية الجديدة في التعاون ومكافحة الارهاب قد تمكنت من احباط عدد من الهجمات سنة 2007، رغم الاعلان عن وجود مشاكل لا تزال قائمة في تنسيق النشاطات وعدم كفاية القدرات، وبموجب ذلك شمل الاجراء التصحيحي المتخذ في 2007 اتفاق المجلس الأوربي

[1] - محمد بغدادي، مرجع سابق ، ص 348 .

[2] - Jannis Sakellariou , " Evaluation du Processus de Barcelone " , LE PROCESSUS DE BARCELONE : BILAN ET PERSPECTIVES , Tome 2 , Alger , institute national d'etudes de strategie globale , 2003 , p 09 .

على نظام معلومات التأشيرات، المتعلق بمراقبة تنقل وحركة الأشخاص المسافرين.[1]

كما قام الاتحاد الأوربي بتكثيف نشاطاته في مجال ارسال بعثات عمليات السلام ومحاربة الارهاب في مناطق الجوار الأوربي، حيث أطلق في أوائل 2008 بعثة شرطية (يوبول أفغانستان)، وبعثة شرطية الى كوسوفو (يولكس كوسوفو).

وأرسلت مفرزة من الدرك بتعداد 140 دركيا الى سراييفو في البوسنة والهرسك وأرسلت بعثتان الى الشرق الأوسط لتسهيل عقبات الصراع الاسرائيلي– الفلسطيني، الأولى تسعى للمساهمة في الأعمال الشرطية المستدامة والفعالة تحت مسؤولية السلطة الفلسطينية، والثانية للمساهمة الحدودية في معبر رفح (يوبام رفح)، غير أن الأولى اصطدمت بتعنت الطرف الاسرائيلي لمنح التفويض لها، والثانية لم تستطيع مواصلة مهامها المطلوبة بسبب غلق معبر رفح.[2]

لقد تغيرت العقيدة الأوربية والغربية عموما حتى بالنسبة للأقليات العربية والمسلمة على أراضيها، فأصبحت تعتبر الجالية المسلمة مصدر تهديد أمني، في ظل احتمال انتشار الحركات الأصولية الاسلامية على أراضيها، أو ارتباطها

[1] - جان ايف هين، وآخرون ، مرجع سابق ، ص 80 .
[2] - نفس المرجع، ص 84 .

بتنظيمات كبيرة في الخارج، مما يجعلها قادرة على تنفيذ هجمات ارهابية على الأراضي الأوربية.

غير أن استمرار الحرب على الارهاب بنفس النسق والمفهوم الأمريكي، لم يتوافق مع مواقف جزء كبير من دول المنظومة الأوربية، حيث أنه بعد الانسجام الكبير الذي عرفته الحرب على أفغانستان بين الولايات المتحدة والأوربيين، والمساهمة الكبيرة لهم داخل وخارج حلف الناتو في هذه الحرب لصالح الولايات المتحدة.

حدث بعدها انشقاق كبير في الموقف الأوربي تجاه الحرب على العراق، فرفضت كل من فرنسا وألمانيا وبلجيكا تولي الحلف لأي نوع من العمليات العسكرية في العراق قبل صدور قرار لجنة التفتيش، وقبل التأكد الفعلي بامتلاكها لأسلحة دمار شامل، فالعديد من الدول الأوربية رفضت أن تكون العراق هي ثاني خطوة في الحرب ضد الارهاب.

ومنه فقد انعكس التعاطف الذي أظهرته دول أوربا تجاه الولايات المتحدة على إثر أحداث 11 سبتمبر سلبا على موقعها ومكانتها الدولية، حيث استثمرت الولايات المتحدة في هذا الموقف لتنفيذ سياساتها ومخططاتها الاستراتيجية باستمرار، فلم تتوقف عند ضرب القاعدة وطالبان في أفغانستان بل تدخلت في العراق، وكانت تشير التوقعات الى أهداف أخرى قد تأتي فيما بعد، وهو ما يعرف في السياسة الأمريكية

الجديدة بمحور الشر أو الدول الراعية للإرهاب (ايران، سوريا...). هذا ما أثر في ميزان التوازن الاستراتيجي وبشكل خاص في استقلالية القرار السياسي الأوربي، فتحولت السياسة الأوربية من التضامن مع الولايات المتحدة الى الرفض لسياساتها الانفرادية، حيث قال وزير الخارجية الفرنسي السابق "هوبير فيدرين" أنه: **"لا يمكن محاربة الارهاب بالعمليات العسكرية والأمنية ولكن بالعدالة "**.[1]

فهذه الانفرادية الأمريكية في فرض اتجاه السياسات الدولية على حساب الحلفاء التقليديين الأوربيين ، تسببت في تشتيت المواقف الأوربية واضعاف التحامها مع شقها المقابل في اطار الحلف الأطلسي، الذي استمر تماسكه وقوته أكثر من نصف قرن خلال وبعد الحرب الباردة .

وقد لقيت أفكار وطروحات **"هوبير فيدرين"** في نقده الشديد للسياسة الانفرادية الأمريكية، دعما من طرف وزراء خارجية كل من ألمانيا وبلجيكا والسويد وفنلندا، في رفضهم لمحاربة الارهاب بالوسائل العسكرية من جهة، ورفضهم للمواقف الأمريكية الداعمة لإسرائيل ولسياستها في التعامل مع الصراع في الشرق الأوسط من جهة ثانية، ودعوة المجتمع الدولي الى التعاون لمعالجة هذه المشكلات بالحوار السياسي والدبلوماسي، بعيدا عن سياسات الانفراد والتعسف، وأوضح

[1] - ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 252.

هـؤلاء أن تضـامن أوروبـا الكامـل مـع الولايـات المتحـدة لا يعنـي خضـوع أوروبـا لكـل السياسـات الأمريكيـة، وتوافقـت هـذه الرؤيـة أيضا مع وجهة نظر **"روزماري هوليس" ***

حيـث تعتـبر توجـه السياسـية الأمريكيـة الحاليـة عـاملا في اسـتفحال الوضـع السـيئ أصـلا في الشـرق الأوسـط، وبقـدر مـا يعـزز هـذا الوضـع السيئ في الشـرق الأوسـط الـدعم لأجنـدة أسـامة ابـن لادن وتنظـيم القاعـدة، فـان أي شـيء يفـاقم الوضـع سيسـاعد في استمرار مشكلة الارهاب ضد الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ب-تغير العقيدة الأمنية الأطلسية

قبـل أحـداث 11 سـبتمبر 2001 كانـت اهتمامـات حلـف النـاتو مركـزة علـى الأمـن والاسـتقرار في منطقـة البلقـان والبوسـنة، والمنـاطق المجـاورة في أوروبـا الشـرقية، وبدرجـة أقـل منطقـة المتوسـط، لكـن بعـد هـذه الاعتـداءات الارهابيـة علـى نيويـورك وواشـنطن، في شـكل غيـر مسـبوق في التـاريخ القـديم والحـديث، تحـول اهتمـام الحلـف بشـكل شـبه كلـي وسـريع نحـو محاربـة الارهـاب، حيـث تـم تصـنيفه كـأكبر تهديـد أمنـي، أو كمـا تـم التعبيـر عنـه في اسـتراتيجية الحلـف **"الأصـولية هـي العـدو القـادم للحلف"**.[2]

---

[1] - نفس المرجع، ص ص 253 - 254 .

* رئيسة برنامج الشرق الأوسط في المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن

[2] - اسماعيل الشطي، " **تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر** " ، منشور في كتاب بعنوان ، **العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 ، ص 138-140 .

ويجب أن يكون من الأولويات التي تعنى بها سياسة الحلف مستقبلا. حيث انعقد المجلس في مساء نفس اليوم الذي وقع فيه الحادث الارهابي، من أجل دراسة هذه الاعتداءات وأصدر بيانا تضامنيا مع العضو الرئيسي في الحلف (الولايات المتحدة الأمريكية).[1] ولأول مرة في تاريخ الحلف استشهد بالمادة 05 من ميثاقه.

ويعني اعلان الدفاع الجماعي المشترك بعد تعرض أحد أعضاء الحلف لعدوان من عدو خارجي.[2] فقد ترجمت اعتداءات 11 سبتمبر على أنها هجمات ضد قيّم الحضارة الغربية ومبادئها في الحرية والتسامح (كما تصفه الادارة الأمريكية)، وهذا ما جعل القيادات الأوربية تعبر بسرعة عن دعمها ومساندتها للولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد الارهاب.[3]

وطرحت بقوّة مسألة مدى قدرة الحلف على مواجهة التهديدات الارهابية، وبالفعل حدث اجماع داخل الحلف على أن استراتيجية الحلف يجب أن تحتوي على مهمة مواجهة الارهاب كقضية أساسية، وضرورة التوافق على مفهوم

---

[1] - جينيفر ميدكالف، مرجع سابق، ص ص 52 – 53 .

[2] - NATO , The North Atlantic Treaty , Washinghton D.C. , 1949, at: http://www.nato.int/docu/basictxt/treaty.html 25/4/2010

[3] - حسنين المحمدي بوادي، مرجع سابق، ص 83 .

عسكري لمواجهة الارهاب يتضمن تطوير قدرة الحلف العسكرية، وانشاء قوات مشتركة لمواجهة الارهاب.[1]

وبتاريخ 4 أكتوبر 2001 اتخذ الحلف خطوات غير مسبوقة، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات ذات الطابع الفردي والجماعي، من أجل توفير المزيد من الخيارات المتاحة في مكافحة الارهاب، وتتمثل هذه الاجراءات في:[2]

- زيادة حجم التعاون الاستخباراتي فيما يخص المخاطر التي يمثلها الارهاب والاجراءات التي يجب اتخاذها ضده، وتقديم الدعم بشكل فردي وجماعي، سواء بالنسبة للدول الحلفاء أو الدول الأخرى.
- اتخاذ الاجراءات الضرورية لزيادة دعم أمن المنشآت الخاصة بالدول الأعضاء للحلف بما فيها الأمريكية.
- تجهيز وحدات عسكرية بحرية لحلف الناتو من أجل توفير الدعم المباشر لعمليات مكافحة الارهاب.
- تقديم الدعم الجوي للولايات المتحدة وباقي الدول الأعضاء بما يتوافق مع اتفاقيات الملاحة الجوية

[1] - نفس المرجع، ص 86 .
[2] - جينيفر ميدكالف، مرجع سابق، ص 54 .

والاجـــراءات القوميـــة، فيمـــا يتعلـــق بـــالرحلات الجويـــة العسكرية في اطار عمليات مكافحة الارهاب.

➢ الســـماح للولايـــات المتحـــدة والـــدول الأعضـــاء باســتعمال المطــارات والمنشــآت الجويــة الموجــودة علــى أراضي الدول الأعضاء وتزويدها بالوقود.

➢ يجــب أن يكــون أعضــاء الحلــف علــى اســتعداد لنشــر القـــوات البحريـــة الدائمـــة في شـــرق البحـــر المتوســـط، مـــن أجـل التأكيـد علـى وجـود حلـف النـاتو والتأكيـد علـى عزمـه على مواجهة الارهاب.

➢ يجــب أن يكــون الأعضــاء علــى اســتعداد لنشــر نظــم الانــذار المبكــر المحمولــة جــواً، مــن أجــل تــدعيم عمليــات مكافحة الارهاب.

كمـا قـرر الحلـف انشـاء قـوات للـرّد السـريع، تكـون متقدمـة تكنولوجـــيا ومرنـــة وســـريعة الانتشـــار، وتبنـــي مبـــادرة تطـــوير قـــدرات الحلـــف الدفاعيـــة ضـــد مختلـــف الأســـلحة التقليديـــة البيولوجيـــة والكيماويـــة والنوويـــة، نظـــرا للتطـــور الـــذي تعرفـــه في المقابل الجماعات الارهابية في وسائلها.[1]

وفي اطـار ذلـك قـام الحلـف مـن خـلال تبنيـه لعمليـة المسـعى النشـط Operation Active Endeavour ، بنشـر وحـدات دائمـة للقـوات البحريـة في شـرق المتوسـط، ثـم توسـيع

[1] - حسنين المحمدي بوادي، مرجع سابق، ص 86.

هـذه العمليـة لكـل أنحـاء المتوسـط، وصـولا الـى مـدخل المحـيط الأطلسـي بجبـل طـارق، وانضـمت لـدعم هـذه العمليـة كـل مـن المغـرب والجزائـر واسـرائيل، علـى أسـاس المسـاهمة في محاربـة الارهـاب والارهـاب البحـري، الـذي ارتفعـت خطورتـه بـوتيرة كبيـرة. خاصـة بعـد حـادث تفجيـر السـفينة الحربيـة الأمريكيـة **"كول"** في سواحل اليمن.[1]

فقـد أصـبح المتوسـط بعـد 11 سـبتمبر، مجـال حيـوي للحلـف أكثـر مـن أي وقـت سـابق بعـد تبنـي سياسـة مكافحـة الارهـاب، وأصـبح مـن منظـور أورو اطلسـي وأورو متوسـطي أيضـا مصـدر كـل التهديـدات الأمنيـة الارهابيـة مـن جهـة، ومركـز رئيسي لمحاربتها ومكافحتها من جهة ثانية .

جـ- السياسة الأمنية الجديدة لحلف الأطلسي تجاه الارهاب في المتوسط

عقـب اعتـداءات 11 سـبتمبر 2001 مباشـرة، شـهد الحلـف تطـورا جديـدا في سياسـته وتحـولا واضـحا في اسـتراتيجيته، خاصـة فيمـا يتعلـق بمحاربـة الارهـاب، التـي اتضـحت خـلال قمـة بـراغ في نـوفمبر 2002، فقـد شـكلت هـذه القمـة مـؤتمر تأسيسـي جديـد للحلـف، حيـث انتقـل مـن الوظـائف الدفاعيـة ضـد التهديـدات الموجهـة ضـد أراضـي أحـد الأعضـاء،

[1] - كريم مصلوح، مرجع سابق، ص 109.

الى الوظائف الهجومية، ضد كل التهديدات التي تمس مصالح المنظومة الأطلسية وحلفائها في أي منطقة من العالم.

ومنه تبني مفهوم الحرب الوقائية القائمة على الأبعاد السياسية والجيواستراتيجية في الحرب على الارهاب، وهي الأقرب الى العقيدة الأمريكية الجديدة، وهو ما يؤكد استمرار هيمنة هذه على توجهات الحلف، والأهم من ذلك اعتبار منطقة المتوسط، امتداد استراتيجي لأمن أوروبا والدول الأعضاء في الحلف الأطلسي **"أمن أوروبا مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط"**[1]

فلا يمكن النظر مستقبلا الى أمن أوروبا بمعزل عن الضفة الجنوبية للمتوسط، وكل التهديدات الأمنية في الجنوب تمس مباشرة أمن الحلف.

لذا فقد أطلق الحلف مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر **"مبادرة المسعى النشط"***، كسياسة جديدة تبناها الحلف لمحاربة الارهاب في حوض البحر الأبيض المتوسط، من خلال التعاون المكثف بين أعضائه خاصة في مجال الاستخبارات.[2] مع العلم أن الحلف كان قد وضع منطقة

---

[1] - Mustapha Benchenane, " **La Securite en Mediterranee Occidentale : Quelles Options Strategiques pour L'algerie** ? " , SECURITE ET COOPERATION EN MEDITERRANEE , Tome 2 , Alger , institute national d'etudes de strategie globale , 2001 , p 05 .

* أطلق حلف الناتو **مبادرة المسعى النشط** (Active Endeavour) مباشرة بعد اعتداءات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة ، وهي تهدف الى **محاربة الارهاب** في حوض البحر الأبيض المتوسط ، وقدم الحلف من خلال هذه المبادرة دعم قوي للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الارهاب في أفغانستان ، فشكل مقر القوات البحرية للحلف

المتوسط كمجال حيوي من قبل، فتطبيق عملية المسعى النشط في المتوسط عززت تواجد الحلف بقوّة، ومحور هذا التواجد قاعدة الحلف في مدينة نابولي الايطالية بعرض البحر المتوسط، أين تعززت القوات البحرية للحلف بشكل مكثف، لمراقبة وحماية الموانئ والممرات البحرية، التي تتنقل من خلالها السفن التابعة لدول الحلف، تحسبا لأي تهديد إرهابي ضد مصالحها التجارية.

وقام الحلف بموجب عملية المسعى النشط بتجهيز وحدات عسكرية بحرية في المناطق التي تخضع لمسؤوليته، من أجل توفير الدعم المباشر لعمليات مكافحة الارهاب، والقيام بتقديم الدعم الجوي للولايات المتحدة وباقي الدول الأعضاء، بخصوص الرحلات الجوية العسكرية، التي تتم في اطار عمليات مكافحة الارهاب ، مع السماح لها باستخدام المطارات والمنشآت الجوية التابعة لدول الحلف، وزيادة حجم التعاون الاستخباراتي، والدعم الفردي والجماعي للدول الأعضاء، التي تخضع لمختلف أشكال التهديدات الارهابية.

المتواجد بنابولي الايطالية دورا مهما في مساندة ومراقبة التدخل الأمريكي، وتضمنت المبادرة أيضا حماية عمليات الشحن والنقل البحري ومراقبة وتأمين الموانئ والممرات البحرية ، والتعاون الاستخباراتي.

[2] - Roberto Casaretti, **" Combating Terrorism in the Mediterranean "** , at : http://www.nato.int/docu/review/2006,combatiny-terrorivs/ant.html 12/01/2014

وأيضا وضع الدول الأعضاء في حالة استعداد لنشر القوات البحرية الدائمة، ونظم المراقبة والانذار المبكر المحمولة في شرق البحر المتوسط.[1] وذلك من أجل اثبات حضور الحلف بقوة في حوض البحر الأبيض المتوسط ، وإبراز اصراره على ردع كل نشاط ارهابي محتمل ضد مصالحه.

وتعتبر قمة اسطنبول 28-29 جوان 2004 ، نقطة تحول جوهرية في سياسية الحلف الأمنية تجاه المتوسط ، حيث أنه لأول مرة في تاريخ الحلف منذ انشائه يعقد قمته في منطقة الشرق، فلإسطنبول أهمية جيو- استراتيجية تعبر عن انتقال مركز ثقل الحلف الى جهة الشرق العربي والاسلامي، حيث يوجد التهديد الجديد الموجه ضد الغرب حسب عقيدة الحلف الجديدة.

فمثلت هذه القمة نقطة انطلاق في توسيع عمليات حلف الناتو خارج نطاق مهامه التقليدية، وفتح المجال للعضوية الجديدة من خارج القارة الأوربية ، ودعوة دول حوض المتوسط خاصة الدول العربية والاسلامية من خلال هذه القمة ، الى تفعيل مشاركتها في الحوار المتوسطي والارتقاء به الى درجة التعاون ، فركزت على التعاون في

[1] - جينيفر ميدكالف، مرجع سابق، ص ص 53 – 55 .

مجالات عملية حتى مع الدول المجاورة للمتوسط كدول الخليج العربي .

فقد عبر الأمين العام للحلف **"جيب دوشيفر"** عن رغبة الحلف في انضمام جميع دول الخليج العربي لمبادرة اسطنبول، خاصة في مجال مكافحة الارهاب، ومنه فقد ركز الحلف اهتمامه بالمنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر، ففضلا عن توسيع عضويته فقد وقع العشرات من الاتفاقيات الأمنية واللوجستية مع العديد من الدول المتوسطية، التي فتحت أجوائها ومياهها وأراضيها أمام قوات الحلف في اطار مكافحة الارهاب.[1]

فقد ركز الحلف على تطوير علاقاته الأمنية من أجل مكافحة الارهاب مع الدول المتوسطية ودول جوار المتوسط كبلدان الشرق الأوسط ودول الخليج، فانضمت لهذه المبادرة سنة 2004، كل من الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت والبحرين، وحتى يتمكن الحلف أيضا من اعادة نشر قواته في المنطقة، فقد قام بعقد اتفاقية عسكرية مع سبعة دول للضفة الجنوبية للمتوسط من الأعضاء في منتدى الحوار المتوسطي، وهي مصر والأردن وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا واسرائيل.

[1] - ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 209 .

كما عزز الحلف تواجده عسكريا في المتوسط والمناطق المجاورة له، تحسبا واستعدادا لأي تحركات ارهابية أو عدوانية ضد أعضائه ومصالحها. ففي كوسوفو بلغت قوات الحلف 16.000 جندي، وفي أفغانستان تقدر القوة الدولية للمساعدة الأمنية التابعة للحلف 12.000 جندي، اضافة الى الأسطول الضخم الموجود في منطقة البحر المتوسط للمراقبة والمتابعة، وقوة أخرى في العراق للقيام بعمليات التدريب العسكري، رغم المعارضة الكبيرة من طرف فرنسا وألمانيا لوجود قوات الحلف هناك، كما قام الحلف سنة 2005 بالمشاركة الى جانب الاتحاد الافريقي في انهاء العنف في دارفور بالسودان (مناطق جوار المتوسط).[1]

أما سياسة الحلف تجاه الحليف الاستراتيجي في المتوسط، فقد استمرت في نفس المنحى حيث استمر دعم الحلف لإسرائيل، سواء باسم الحلف كمنظومة أمنية مؤثرة في أمن المتوسط، أو من خلال الدعم الغير مباشر للدول الأعضاء فيه خارج اطار الحلف خاصة الولايات المتحدة، وظهر ذلك بوضوح في الدور الذي قام به الحلف في اعتبار وتصنيف حركة حماس كمنظمة ارهابية تهدد أمن إسرائيل والدول الغربية.

[1] - بال دوناي، وزدزسلو لاتشوفسكي، **الأمن الأورو- أطلسي والمؤسسات**، الكتاب السنوي: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2006 ، ص ص 128 – 130 .

حيث جاء في مضمون الاتفاق الأمني الذي تم توقيعه بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في 16 جانفي 2009، والمتعلق بضرورة منع دخول السلاح الى حركة حماس في قطاع غزة، أن "الولايات المتحدة تعمل مع شركائها الإقليميين وحلف الناتو لمواجهة مشكلة تهريب الأسلحة ونقلها الي حركة حماس".[1]

اتضحت قوّة تواجد حلف الناتو في المتوسط من خلال التدخل في ليبيا، ابتداءً من 22 مارس 2011، فيما يعرف بعملية الحماية الموحدة لحلف الناتو وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL)، وذلك بعد قيام الاحتجاجات الشعبية وتصاعد المطالبة بتغيير نظام القذافي، وأمام تصاعد وتيرة العنف بين المحتجين وقوات النظام الى درجة خطيرة، صدر عن مجلس الأمن القرار رقم 1973 الذي يسمح بالتدخل عسكريا في ليبيا، وهو ما تبناه الحلف تحت مسمى عملية الحامي الموحّد (OUP)، حيث قام بفرض حظر السلاح وحظر جوي وحصار بحري من خلال قوات جوية وبحرية في عرض البحر المتوسط، ثم توجيه ضربات جوية يومية لمختلف القوات والأنظمة الدفاعية والهجومية ومخازن الأسلحة والصواريخ الليبية، نفذت فيها أكثر من 26.500

[1] - أشرف محمد كشك ، " **حلف الناتو : من الشراكة الجديدة الى التدخل في الأزمات العربية** " على الرابط تاريخ الدخول 2015/06/09
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/14/2015.aspx

طلعة جوية، منها أكثر من 9700 طلعة هجومية بدعم من 8000 جندي.[1]

كانت هذه الاستراتيجية العسكرية للناتو، القائمة على تكثيف الضربات العسكرية على المناطق الحيوية لجيش القذافي، كافية لإضعافه واسقاط نظامه، غير أن الحلف بقدر ما تمكن من القضاء على نظام كان يعتبره تهديدا أمنيا في المتوسط، بقدر ما ساهم من جهة أخرى في حالة من الفوضى، وانتشار جماعات وتنظيمات ارهابية مسلحة في ليبيا بعد سقوط حكم القذافي، فقد أصبحت الأراضي الليبية معقلا للتنظيمات الارهابية التي كانت تنشط على محور مالي النيجر الجزائر، في ظل غياب جيش نظامي قوي يفرض سيطرته الأمنية على الحدود مع الدول الافريقية في الجنوب، وكذا الترسانة الرهيبة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة التي أصبحت خارج سيطرة الجيش النظامي الليبي، والتي أغلبها أصبح في متناول هذه الجماعات الارهابية .

ومنه فان حلف الناتو قد ساهم بشكل أساسي وغير مباشر، في انتشار الجماعات الارهابية في ليبيا، حيث أصبحت صحراء ليبيا أكبر منطقة لنشاط وتواجد الجماعات الارهابية في أفريقيا، وهذا ما سينعكس سلبا على الأمن في الضفة الجنوبية

[1] - كلير فانشيني، **عمليات السلام الجديدة في سنة 2011**، الكتاب السنوي: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، 2012 ، ص ص 153 – 155 .

لحوض المتوسط ، وهذا ما كانت تخشاه العديد من الدول ومنظمات المجتمع المدني، التي عارضت تنفيذ عملية الحامي الموحّد الأطلسية، لكن فرنسا أحد أعضاء الحلف الأساسيين والمستفيد الأكبر من العملية، اعتبارا الى مصالحا الاقتصادية المرتبطة بالنفط في صحراء ليبيا، دفعت بقوّة نحو تنفيذ هذه العملية وفرض سيطرتها على المنطقة في خطوة استباقية قد تمنع تدخل قوة أخرى منافسة في المنطقة مستقبلا .

ت-السياسة الأمنية الأورو- أطلسية الجديدة تجاه الارهاب في المتوسط

بقدر ما كانت الاعتداءات الارهابية على الولايات المتحدة الأمريكية، عاملا في تضامن وتحالف أوربي أطلسي غير مسبوق على المدى القريب، كانت من جهة ثانية وعلى المدى المتوسط والبعيد عاملا في الانشقاق والخلاف تجاه مسائل أمنية جوهرية في المتوسط وجواره، حيث أصبح واضحا الرفض الفرنسي الألماني للسياسات الانفرادية الأمريكية في مجال مكافحة الارهاب، خاصة بعد 2003 على اثر التدخل في العراق.

وتعتبر الحرب الأمريكية على العراق ، أحد العوامل الرئيسية لنضج وتحرر الأمن الأوروبي، خصوصا بعد تعرضها للتهديدات الارهابية للحركات الأصولية الاسلامية *، فقد تعرضت لهجومات ارهابية قوية في مدريد سنة 2004 ولندن

سنة 2005، فعملت دول أوربا من خلال الاتحاد الأوروبي، على انتزاع بعض مهام حفظ السلام من حلف الناتو، والمتابعة المشتركة لعمليات نزع السلاح ومحاربة الارهاب.[1]

حيث أنه في جانفي 2007 دعا الأمين العام لحلف الناتو **"جاب دي هوب شيفر"** الى- **شراكة استراتيجية** – بين الحلف والاتحاد الأوروبي، من أجل التعاون المشترك لمواجهة التحديات المشتركة، خاصة في مجال مكافحة الارهاب في أفغانستان ، ورغم ذلك فان التعاون بين الحلف والاتحاد الأوربي لا يزال متقلباً عملياً، ففي حين يبدو التعاون وثيقا في قضية أفغانستان، إلا أن الخلاف بين الاتحاد الأوروبي وتركيا العضو في حلف الناتو يعرقل هذا التعاون.

فهي ترفض تمكين الاتحاد من المعلومات الاستخباراتية والخدمات اللوجستية للحلف وأيضا خطط التدريب المشتركة للشرطة الأفغانية، اضافة الى عراقيل أخرى مرتبطة بالمنافسة بين المجموعات القتالية التابعة للاتحاد الأوروبي، وقوّة الرّد التابعة لحلف الناتو.[2]

وتعتبر قضية محاربة الارهاب الدولي، محور الخلاف الأكبر بين الولايات المتحدة المعلنة لهذه الحرب،

---

* نظير دعمها للسياسات الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

[1] - بال دوناي، وزدزسلو لاتشوفسكي، مرجع سابق ، ص 117 .

[2] - جان ايف هين، وآخرون، مرجع سابق، ص 87 .

** انتقل قادة تنظيم القاعدة من جبال أفغانستان الى باكستان، وتوسع نشاط فروعه في الجزيرة العربية خاصة في اليمن وشمال افريقيا خاصة في صحراء سيناء وجنوب الجزائر وليبا وشمال مالي، ومن العراق الى سوريا والسودان وتونس وغيرها.

والـدول الأوروبـي الشـريك الاساسـي لهـا عـبر المنظومـة الأطلسـية، خاصـة بعـد اكتشـاف الولايـات المتحـدة بعـد غزوهـا لأفغانسـتان والعـراق أن الحـرب علـى الارهـاب أكثـر تعقيـدا وتكلفـة ممـا كانـت تتوقعـه ، فقـد فشـلت في القضـاء علـى تنظـيم القاعـدة كمـا كانـت تأمـل، حيـث غيـر تنظـيم القاعـدة أسـلوب عملـة وأمـاكن انتشـاره، التـي توسـعت الـى العديـد مـن الـدول** ، وغيـر قياداتـه وأصـبح أكثـر قـوة مـن السـابق وأكثـر رغبـة وسـعيا للحصـول علـى أسـلحة كيماويـة أو بيولوجيـة أو نوويـة، ومنـه أصـبحت الولايـات المتحـدة بحاجـة كبيـرة الـى المسـاعدات الأوروبيـة، وفي حربهـا طويلـة الأمـن ضـد تنظـيم القاعـدة، بعـد التأكـد مـن فشـل خياراتها في مكافحة الارهاب.

وبنـاء علـى ذلـك قامـت الولايـات المتحـدة بتغييـر اسـتراتيجيتها، واعتمـاد مبـادرة جديـدة تتوافـق نسـبيا مـع الرؤيـة الأوروبيـة في الحـرب العالميـة علـى الارهـاب وذلـك منـذ سـنة 2007، حيـث دعـت الـى توظيـف أسـلوب الإشـراك والمفاوضـات الـى جانـب أسـلوب الاكـراه والاحتـواء، وقـد اتضـح ذلـك مـع بـروز اطـار أكثـر تمـاثلا للتـدابير الداخليـة والخارجيـة و- **السياسـات الصـلبة والمرنـة**-، خاصـة وأن الولايـات المتحـدة أصـبحت تشـعر بخـوف متزايـد مـن اسـتخدام أوروبـا كقاعـدة للهجمـات عليهـا، وقامـت في اطـار ذلـك بتعزيـز التـدابير الأمنيـة في مراقبـة دخـول المسـافرين عـن طريـق الجـو عـبر المحـيط الأطلسـي، في حـين تركـز الأجهـزة الاسـتخباراتية

والأمنيـة الأوروبيـة مراقبتهـا وتتبعهـا لحركـات التطـرف علـى الأراضي الأوروبية بعد اعتداءات مدريد ولندن .[1]

03 -تفعيـل مسـار الحـوار الأمنـي لـدول غـرب المتوسـط (مجموعة 5+5).

بعـد فتـور عمليـة الاتصـالات وانقطـاع الاجتماعـات والحـوار بشـكل شـبه كلّـي، خـلال فـترة نهايـة التسـعينات بـين أطـراف مجموعـة 5+5، وفي ظـل التغيـرات الجوهريـة التـي عرفهـا العـالم ومنطقـة المتوسـط بعـد أحـداث 11 سـبتمبر 2001 ، وتزامنا مع العوامل التالية:

- سـعيا لإثبـات أن أمـن المتوسـط غيـر مـرتبط بالضـرورة بالصراع العربي الاسرائيلي.
- في اطـار " **التعـديلات الجهويـة في الأمـن – التـدابير الدوليـة لإرساء الثقة** ".[2]
- ظهور موجة الارهاب الدولي بكثافة وخطورة كبيرة.
- توقـف عمليـة السـلام في الشـرق الأوسـط بـين الفلسـطينيين والاسرائيليين.

---

[1] - نفس المرجع، ص ص 88 ، 89 .

[2] - Ian Lesser , **" Role et Place du Maghreb et de la Mediterranee dans la strategie des Etats-Unis** " ROLE ET PLACE DU MAGHREB ET DE LA MEDITERRANEE DANS LA STRATEGIE DES ETATS UNIS , Tome 3 , Alger , institute national d'etudes de strategie globale , 2001 , p 13 .

- الفشل الواضح الذي أصبح يطبع العلاقات الأورو-متوسطية في اطار مسار برشلونة.

من أجل كل ذلك قام أطراف مجموعة 5+5 ببعث الحوار من جديد من خلال عقد اجتماع لوزراء خارجية الدول العشر بتاريخ 25/ 01/ 2001، كخطوة تحضيرية للقاء القمة تونس 2003.

في لقاء القمة الذي دعت اليه تونس، والذي عقد بالعاصمة التونسية في 5-6 ديسمبر 2003، بحضور رئيس المفوضية الأوربية والأمين العام لاتحاد المغرب العربي، حيث عادت الثقة من جديد في امكانية التعاون والتنسيق الأمني بين الأعضاء العشرة، غير أن اهتمامات الطرفين الأوروبي والمغاربي كانت غير منسجمة، ففي حين ركز الطرف المغاربي على الجانب الاقتصادي حاول في المقابل الطرف الأوروبي توجيه وفرض محور القمة تجاه القضايا الأمنية، حيث تم وصفها بأنها **"قمة بجدول أعمال أوروبي"**[1]

تم التركيز فيها على الجانب الأمني خاصة قضية الهجرة الغير شرعية. وترتب عن ذلك عقد مؤتمر الدفاع المشترك بباريس في ديسمبر 2004 برئاسة وزيرة الدفاع الفرنسية **"ميشال ماري أليوت"**، شاركت فيه الدول العشرة الأعضاء في

[1] - كمال شديد، **" السياسة الدفاعية الأوروبية وأثرها على الشرق الأوسط "** متوفر على الرابط:http://www.mafhoum.com/press7/201P52.htm تاريخ الدخول 2015/06/26

مجموعة 5+5، حيث حضره وزراء الدفاع المغاربيين والأوربيين، وناقش التعاون في مجالات الدفاع وتحليل مخططات العمليات المشتركة.[1] والذي نظمت فيه أيضا عملية مساهمات وزارات الدفاع للدول الأعضاء في المراقبة البحرية، والأمن الجوي والحماية المدنية في المتوسط، ويتم التجسيد الميداني تحت اشراف اللجنة المديرة المعلنة، التي عقدت أول اجتماع لها بالجزائر في مارس 2005.

وأمام تصاعد المشاكل الأمنية في جنوب المتوسط، تم في ديسمبر 2011 بنواكشوط مناقشة تحديات انتشار الأسلحة في منطقة الساحل بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي، وارتباط ذلك بالنشاط المتزايد لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وعمليات خطف الرعايا الغربيين والبحث عن السبل الكفيلة بتعزيز الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء.

إن موجة الثورات العربية وما صاحبها من عدم استقرار في الضفة الجنوبية، خلق بالمقابل تخوفا كبيرا لدى دول الضفة الشمالية، فالمشاكل والقضايا الأمنية محور الحوار شكلت هاجسا حقيقيا للدول الأوروبية الخمسة، مما جعلها تحرص في قمة مالطا المنعقدة في 5-6 أكتوبر 2012، على ضرورة استمرار التعاون والحوار ودعمه بآليات عملية خاصة قضيتي الهجرة السرية والارهاب. ونتج عن هذه القمة تشكيل **"قوة**

[1] - محمد بغدادي، مرجع سابق، ص ص 355 - 356 .

عمل مشتركة لتجميع الطاقات" [1] أعطت أولوية قصوى للعمل على تسهيل وتسريع اجراءات التصدي للهجرة السرية، وكذا مقاومة التحدي الاسلامي الأصولي الأقرب في سلوكه الى التطرف والعنف.

اعتبارا الى الاهتمام الكبير الذي أولته الدول الأوروبية الخمسة للجانب الأمني في قمته قضيتي الارهاب والهجرة السرية، مكن ذلك هذه الدول من فهم الأسباب العميقة وتصور الحلول الناجعة لها، ومنه التوافق على الرؤية التي كانت قد طرحتها الدول المغاربية، ولخص ذلك وزير الدفاع التونسي "فرحات الحرشاني" خلال القمة الاستثنائية الأخيرة لوزراء الدفاع، المنعقدة بتونس بتاريخ 09 جوان 2015، حيث أشار الى عدم نجاعة حل مشكلة الارهاب من خلال الوسائل العسكرية.

وأكد أن المقاربة التنموية هي الأصلح للقضاء على الارهاب، وأن دعم الديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية هي التي ستجسد هذه المقاربة عمليا.[2] غير أن التعاون في المجال العسكري والأمني يبقى دائما من الوسائل المساعدة

---

[1] - توفيق المديني، " **قمة 5+5 في مالطا ومأزق الشراكة الأورومتوسطية** " متوفر على الرابط:http://www.wahdaislamyia.org/issues/131/tmadini.htm تاريخ الدخول 2015/06/21

[2] - موقع وزارة الدفاع التونسية " **وزراء الدفاع لمبادرة 5 زائد 5 دفاع في جلسة استثنائية** " متوفر على الرابط:
http://www.defense.tn/index.php/ar/2013-09-05-14-14-08/item/187-session-extraordinaire-des-ministres-de-la-defense-de-l-initiative-5-5-defense تاريخ الدخول 2015/06/23

والضرورية، وهو ما عكسته السياسات المستقبلية المعتمدة من في هذا الاطار، حيث تم وضع خطة لتنفيذ تدابير بناء الثقة بين الطرفين تمتد على مرحلتين، الأولى الى غاية 2020 والثانية الى غاية 2025، ويميزها الطابع الوظيفي والتقني مثل تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتطوير منظومة الانذار المبكر، وتعميق البرامج العسكرية والدورات التدريبية والتكوينية المشتركة وغيرها.[1]

ومنه فمنذ إعادة احياء وتفعيل الحوار الأمني لمجموعة 5+5 سنة 2001، حاولت الدول الأوروبية توظيفه لوضع اطار يمكّنها من دفع الدول المغاربية نحو تقاسم المهام معها لحل مشاكلها الأمنية، فهي تسعى دائما لتخفيف مهامها وأعبائها في القضاء على مشكلتي الهجرة والارهاب كأهداف أساسية لها في هذه العلاقة، غير أنها بالمقابل تتهرب دائما من التزاماتها في الجانب الاقتصادي، والتي تعتبر أساسية بالنسبة للدول المغاربية.

إصلاح مسار منظمة الأمن والتعاون الأوربي وتفعيل أدوارها

في اطار دعم سياسات الأمن الأوروبي الأمريكي المشترك، تغلبت أصوات الأعضاء التي تنادي بإصلاح دور

[1] - ملخص لدراسة أعدها المركز الأورومغاربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية بعنوان: **" الرئاسة الإيطالية ماهي تدابير بناء الثقة التي ستسمح بإقامة فضاء دفاعي مشترك بين دول مبادرة 5+5 دفاع "** متوفر على الرابط:
http://www.cemres.org/cemres/index.php?option=com_content&view=article&id=109%3Asummary-of-the-6th-meeting&catid=34%3Aorganized-activities&lang=ar تاريخ الدخول 2015/06/25

منظمة الأمن والتعاون الأوروبي واعادتها الى توازنها، وهذا ما نتج بعد العديد من المشاورات والنقاشات، خلصت الى تقرير احتوى على 70 اقتراحا من أجل تحسين فاعلية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.[1]

غير أن الخلافات الأمريكية الروسية أثرت على عملية تفعيل دور المنظمة نسبيّا في جانبها الوظيفي، بداعي التركيز الأمريكي على الدور الانساني الذي يجب أن تضطلع به المنظمة، في حين ركزت روسيا على دور المنظمة في شرق أوروبا، والمناطق التي كانت تحت لواء الاتحاد السوفياتي، وذلك دون تدخل الولايات المتحدة.

ركز منتدى التعاون الأمني (FSC) التابع لمنظمة الأمن والتعاون، على دعم القرار الأممي رقم 1540 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، والمتعلق بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل عبر تطوير كتيّب لأفضل الممارسات، حيث تلعب الولايات المتحدة وكندا الدورين الرياديين.

كما ستضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالحالات الطارئة المدنية والعسكرية (CMEP)، كما تقرر تعزيز دور المنظمة في مكافحة الألغام المضادة للأفراد (AMPs)، وكخطوة رئيسية تم في أكتوبر 2007 عقد اجتماع خاص لمنتدى التعاون الأمني، لبحث مسألة الحد الحالي

[1] - بال دوناي، وزدزسلو لاتشوفسكي، مرجع سابق، ص 134 .

والمستقبلي للتسلح، وإجراءات بناء الثقة والأمن في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتفاق على وثيقة الأسلحة الصغيرة والخفيفة (SALW) وتفعيلها لمعالجة مختلف المشاكل المتعلقة بها، فخلال الفترة الممتدة من 2001 الى 2006 دمرت الدول الأطراف في المنظمة 6.4 مليون قطعة سلاح صغير.[1]

وكل هذه الاجراءات في النهاية تدعم الشفافية والثقة بين الدول الأطراف في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وتساعدها في محاربة الارهاب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة.

فقد أثبتت العديد من الأدلة، أن هناك علاقة قوية بين تهريب الأسلحة الصغيرة والخفيفة عن طريق الجو، ومختلف التهديدات الأمنية الارهابية، واندلاع مختلف أشكال الصراعات الاقليمية المسلحة، لذلك فقد تم اشراك خبراء ومندوبو قطاع النقل الجوي والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في المشاورات، التي تم تنظيمها من طرف منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، من أجل ايجاد السبل الكفيلة بتحسين الرقابة على قطاع الشحن والنقل الجوي، وتفعيل آليات تبادل المعلومات والأطر التنظيمية الخاصة بالرقابة.[2] من

---

[1] - زدزسلاف لاتشوفسكي، **الحد من التسلح التقليدي**، الكتاب السنوي: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2008 ، ص ص 758 – 760 .

[2] - نفس المرجع، ص ص 760 - 761 .

أجل تفادي كل احتمالات وامكانية وصول هذه الأسلحة الخفيفة الى الجماعات والتنظيمات الارهابية، سواء الناشطة على الأراضي الأوروبية أو غيرها من الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مما يتيح لها تنفيذ هجمات ارهابية على المدن والعواصم الكبيرة لهذه الدول.

من جهة ثانية عملت منظمة الأمن والتعاون على دعم تدابير بناء الثقة في أوروبا، حيث رحبت في اجتماعها الوزاري بالعاصمة اللتوانية فلنيوس في ديسمبر 2011 بالنسخة المنقحة من "وثيقة فيينا 2011"، الخاصة بتدابير بناء الثقة والأمن، فاعتمدها منتدى التعاون الأمني التابع للمنظمة، اعتبارا الى دورها في تدعيم ومعالجة دور تحديد الأسلحة، وتدابير بناء الثقة والأمن في تطوير البيئة الأمنية في أوروبا والمتوسط، وتعديل نهج النسخة السابقة لوثيقة فيينا لمفاوضات تدابير بناء الثقة والأمن لسنة 1999.

غير أن اختبار دور المنظمة في حل الصراعات منذ الاصلاح، تأخر الى سنة 2014 ولم يكن في قلب المتوسط بل كان في شرق أوروبا، حيث كانت الأزمة الأكرانية أكبر تحدي للمنظمة منذ عقد التسعينات حين تدخلت في يوغسلافيا، حيث ساهمت عمليا في تخفيف حدة الصراع من خلال قيامها بنشر مراقبين عسكريين غير مسلحين في منطقتي لوهانسك ودونيتسك، حيث نشرت منظمة الأمن والتعاون 370 مراقبا

عســـكريا غيـــر مســـلحين في منطقتـــي لوهانســـك ودونيتســـك الأوكـــرانيتين، وتـــم تكلـــيفهم بمراقبـــة وقـــف اطـــلاق النـــار الهـــش وتسهيل الحوار بين أطراف النزاع.

المحور الثامن

مسارات جديدة للحوار الأمني المتوسطي في إطار مواجهة التحديات الجديدة

الحوار الأمني المتوسطي في إطار سياسة الجوار الأوربية

يمكن اعتبار سياسة الجوار الأوروبية (ENP)، محاولة من طرف الاتحاد الأوروبي الى خلق حلقة من الأصدقاء الجدد، مع التركيز على منطقة جنوب المتوسط وشرق أوروبا، من خلال اجراء عمليات اصلاح في علاقات التعاون الاقليمي بعيدة المدى، وتعزيز العلاقات الايجابية مع جيران الاتحاد الأوروبي، فهي تعمل من منطلق سياسة موسعة تجاه المحيط الاقليمي الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي، وذلك من أجل تشكيل اطار جيوبوليتيكي أوروبي لما بعد عملية التوسع.

فهي تقوم على أساس منح الامتيازات والمكافآت للدول المجاورة، التي تنجح في إحداث إصلاحات سياسية واقتصادية، تكون قاعدة لتحقيق الأمن والاستقرار، مع أن محاربة الارهاب وفق هذه السياسة هي عملية وقائية (غير مباشرة) من خلال التنمية السياسية والاقتصادية، ويجب أن تتم أيضا مواجهتها الأمنية المباشرة في اطار احترام حقوق الانسان.

وأن سياسة الجوار الجغرافي الجديدة في النهاية، تهدف الى ارساء أسس السلام والاستقرار في **الدول المجاورة** * للاتحاد الأوروبي، وخلق سبل جديدة للتعاون الأمني خاصة في مجال مكافحة الارهاب.

وأهم أهداف سياسة الجوار الأوروبية:[1]

- المشاركة في بناء الأمن مع دول الجوار.
- العمل على تسوية النزاعات والصراعات الموجودة في المنطقة.
- الالتزام بالقيم والمبادئ المشتركة في اقامة الحكم الرشيد واحترام حقوق الانسان وحقوق الأقليات.
- تدعيم وتثمين علاقات حسن الجوار.
- المساهمة في محاربة الهجرة السرية ومختلف أشكال التهريب.
- احترام مبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة.
- حماية مواطني الاتحاد الأوروبي خارج حدود الاتحاد.

فهذه الشراكة الاستراتيجية بالنسبة للاتحاد الأوروبي، هي توسيع لدائرة الأمن والاستقرار حول أوروبا كامتداد للاستراتيجية الأمنية الأوروبية وسياسة الجوار الأوروبي، فتركز على الامتداد الى احتواء مختلف التهديدات الأمنية المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط، وذلك من أجل

---

[1] - «**What is the European Neighborhood Policy**? » , at: http://europa.eu.int/comm/world/enp/policy-en.htm p p.1-2.

* وهي ستة عشر دولة تمثل محور سياسة الجوار الأوروبية **10 دول في الجنوب**: الجزائر، مصر، اسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا، تونس **و06 دول في الشرق**: أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدوفا ، أوكرانيا .

تفـادي كـل التهديـدات الأمنيـة خاصـة المتعلقـة بالأصـولية والتطـرف والهجـرة، مـن خـلال دعـم الديمقراطيـة وحقـوق الانسـان والحكـم الرشـيد، وانشـاء منطقـة سـلام أمـن واسـتقرار علـى حـدودها الجنوبيـة والشـرقية.[1] وتعتمـد بشـكل أساسـي في هـذه السياسـة الجديـدة، علـى عنصـر الـدعم المـالي لكـل دولـة معنيـة بهـذه السياسـة تحقـق تقـدما ملموسـا في الاصـلاحات (التنميـة) المطلوبـة، خاصـة في المجـالين السياسـي (المؤسسـاتي) والاقتصادي.

لـذلك أطلـق علـى هـذه السياسـة في مـاي 2011 شـعار **"المزيـد مـن التمويـل مقابـل المزيـد مـن الاصـلاح"**، وتـم تنفيـذ هـذه السياسـة عمليًّـا علـى مـرحلتين، الأولـى عرفـت بالآليـة الأوروبيـة للجـوار والشـراكة (ENPI)، في الفـترة الممتـدة مـن سـنة 2007 الـى سـنة 2013 ، وخصصـت لهـا قيمـة إجماليـة قـدرت بـ 12 مليـار يـورو، والثانيـة عرفـت بآليـة الجـوار الأوروبيـة (ENI)، وانطلقـت سـنة 2014 وسـتمتد لغايـة 2020 ، وخصصـت لهـا قيمـة 18.2 مليـار يـورو، وهـذه الصـيغة الثانيـة تعتـبر امتـداد لـنفس السياسـة مـع إدخـال تعـديلات وشـروط

[1] - European Council , **EU Strategic Partnership With the Mediterranean and Middle East** , Final Report , jun 2004 , pp 3 -5 at : http://www.consilium .europa.ea/uedocs/cmsUpload/Partnership%20Mediterranean%20and%20Middle%East.pdf

صارمة عليها، حيث تتضمن مزيد من الحوافز والتفضيل والمرونة.[1]

ومن أجل تفعيل هذه السياسة نظرا لتقدمها البطيء في الاصلاحات، والتخوف الأوروبي من تأثير الثورات العربية في الضفة الجنوبية، تم تعزيزها في اطار الجامعة العربية، حيث أطلقت مشاورات جديدة سميت بـ: **"سياسة الجوار الأوروبية المجددة"**، بين **الدول العربية** * جنوب المتوسط ومفوضية الاتحاد الأوروبي، على مستوى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ 27/ 28 افريل 2015.[2] كان هدف هذه المشاورات بالنسبة للاتحاد الأوروبي، تعزيز التفاهم المشترك والتواصل الدائم، ودعم الحوارات الثنائية الجارية بين كل دولة من هذه الدول المعنية، مع التركيز على القضايا المهمة كالهجرة، والسياسة الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وسبل مواجهة العداء للمسلمين الأجانب في أوروبا (الاسلاموفوبيا).

ووقفت بعض الخلافات بين دول الاتحاد الأوروبي، عائقا في تقدم مشروع سياسة الجوار الأوروبي

---

[1] - سراج يزجي وآخرون، **" الآلية الأوروبية للجوار والشراكة ENPI آلية التمويل "** متوفر على الرابط: تاريخ الدخول: 2015/06/26 http://arabic.ces-med.eu/about/partners/enpi

* انحصرت هذه المشاورات بين مفوضية الاتحاد الأوربي وممثلي الدول العربية الآتية: الأردن، مصر ، لبنان ، الجزائر ، المغرب ، تونس وفلسطين .

[2] - بيان ختامي لأمانة جامعة الدول العربية تحت عنوان: **" سياسة الجوار الأوروبية المجددة الموقف العربي فيما يتعلق بالهجرة "** متوفر على الرابط
http://www.lasportal.org/ar/sectors/sectorhome/SiteAssets/Lists/SectorActivities/AllItems.pdf
تاريخ الدخول: 2015/06/26 .

بالشكل المنتظر، حيث أن التباعد في الآراء بينها تجسد في العديد من النقاط، أهمها قضية ادخال مزيد من التطور على الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، كما اتضح ذلك في أحكام معاهدة لشبونة من أن السياسة الأمنية الأوروبية والدفاعية الأوروبية، تلقى مشكلات تعيق استمرارها بالشكل المنتظر، فهي يجب أن لا تتعارض أو تهدد مصالح الدول الأخرى الأعضاء معها في حلف الأطلسي.

بل يجب أن تكون متوافقة مع السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة القائمة في نفس الاطار.[1] أما بالنسبة للضفة الجنوبية فان المشاكل والارهاصات كثيرة أمام عملية الاصلاحات، خاصة وأن العديد من الدول العربية المعنية بهذه الاصلاحات، تشهد تغيرات سياسية جذرية وعدم استقرار أمني وتدهور للأوضاع الاقتصادية في ظل موجة الثورات العربية، وكذا صعوبة تقدم المفاوضات بين الطرف الأوروبي مع إسرائيل، في ظل رفض هذه الأخيرة للإجراءات الدولية المتعلقة بالتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل.

[1] - جان إيف هين، وآخرون، **المؤسسات والعلاقات الأمنية الأورو – أطلسية**، الكتاب السنوي : **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2008 ، ص 78 .

ساهم تقرير الأمم المتحدة للتنمية الانسانية في العالم العربي، الصادر سنة 2002 عن منظمة الأمم المتحدة، في ابراز الأسباب الرئيسية لفشل السياسات الأوروبية بالخصوص والمتوسطية عموما، من أجل القضاء أو الحدّ من مختلف التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط، وخاصة القادمة من جنوب المتوسط.

حيث أكد أن هذه التهديدات الأمنية خاصة انتعاش الحركات المتطرفة الرافضة للمبادئ العالمية لحقوق الانسان باسم الاسلام، هي مرتبطة بفشل السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية بسبب الاستبداد.[1] ومنه اثبات الأهمية المترابطة بين الأبعاد العسكرية والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أين لا يمكن أمامها الفصل بين أولويات التحديات الأمنية الاستراتيجية في البحر المتوسط، وهو ما يتطلب سياسات متوسطة وبعيدة المدى أيضا.

اعتبارا الى ذلك أصبح من الضروري التفكير في آليات وسبل جديدة، تكون قادرة على تفعيل أو دفع مسار برشلونة (الشراكة الأورو-متوسطية) إلى الأمام، وذلك لأن سياسة الجوار الأوروبية المعتمدة سلفا، تتعامل مع الضفة الجنوبية بصفة ثنائية (الاتحاد الأوروبي مع كل دولة على حدى من

[1] - لخميسي شيبي، مرجع سابق، ص ص 271 – 273 .

المتوسط)، وليس بصفة جماعية مثل ما هو الحال بالنسبة لمسار برشلونة، والذي يمكن اعتباره مكملا لهذا المسار وليس بديلا له. وهو ما تجسد من خلال المشروع الذي طرحه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy) سنة 2008، حيث تمكن من إقناع الشركاء الأوروبيين من تبني هذا المشروع، والاعلان عنه رسميا من باريس في 13 جويلية 2008 بعنوان "الاتحاد من أجل المتوسط".

يعتبر مشروع الاتحاد من أجل المتوسط تدعيم لعملية برشلونة، التي انطلقت منذ 1995، غير أنها لم تتقدم بالشكل المطلوب نظرا للعديد من المشاكل (ذكرناها سابقا)، فهذا المشروع الجديد جاء كإطار عام لدفع مسار التنمية الاقليمية، وتكمن قوته في التعديلات التي تمثلت في الوضوح والبراغماتية والواقعية، كما تم تدعيمه بمؤسسات وهياكل جديدة، والأهم من كل ذلك حسب **"سينين فلورنسا"** (Florensa Senén)* خلق توازن بين الشمال والجنوب، من خلال نظام الرئاسة المشترك، حيث تكون الرئاسة مشتركة بين رئيسين الأول من إحدى دول الاتحاد الأوروبي، والثاني من إحدى دول جنوب المتوسط، وهو ما تجسد في الفترة الرئاسية الأولى في رئيس فرنسا "نيكولا ساركوزي" عن الشمال، ورئيس مصر "حسني مبارك" عن الجنوب.[1] ومنه فإن

* سنين فلورنسا Senén florensa هو مدير عام المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed) ببرشلونة .

الاتحاد من أجل المتوسط لا يعتبر بديلا لمسار برشلونة، وإنما هو مرحلة جديدة منه وإطار جديد بوسائل أكثر واقعية لتحقيق نفس الأهداف، فقد ظهر منذ البداية بهيكلة وإرادة قويتين.

إن تدعيم الاتحاد بمؤسسات وهياكل، جعل من هذا التحول من الشراكة الأورو- متوسطية (مسار برشلونة) الى الاتحاد من أجل المتوسط، تحولا يتضمن تحولا في المعايير، وهو ما يعني الانتقال من مسار سياسي يرتكز على التعاون، الى وضع أسس اتحاد يرمي الى رسم مسار تدريجي نحو الاندماج، لأنه هيكلة مؤسسية حقيقة تحتوي جهاز هام جداً، هو الأمانة الدائمة التي تضطلع باقتراح وتنفيذ المشاريع المقررة في القمم والمؤتمرات الوزارية.[1] فالاتحاد قيمة مضافة مهمة جدا في المتوسط، الى جانب باقي مشاريع التعاون الأخرى، فهي تدعمها من أجل تحقيق الاستقرار الأمني والازدهار الاقتصادي، ولا تعيقها أو تتعارض معها بأي حال من الأحول.

ورغم أن الاتحاد من أجل المتوسط يسعى الى تحقيق العديد من الأهداف، مثل وضع اجراءات مواجهة التلوث وتطوير الطاقات المتجددة وتطوير الطرق البرية والبحرية، غير أن الهدف الرئيسي يظل دوما ضرورة تحقيق التنمية في دول

---

[1] - فلورنسا سينين، " **الاتحاد من أجل المتوسط تحديات وطموحات** " في الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed : المتوسطي 2010 ، ترجمة : Al Fanar Traductores ، عمان ، دار فضاءات للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص ص 63 – 66 .

[1] - نفس المرجع، ص 62 .

جنـــوب المتوســـط، لأنهـــا الســـبيل الوحيـــد لتحقيـــق الأمـــن والاســتقرار، فالتنميــة الاقتصــادية والاجتماعيــة والثقافيــة المعلنــة منـذ برشـلونة، هـي الأدوات الوقائيـة لمختلـف التهديـدات الأمنيـة التـي ترعـب الاتحـاد الأوروبـي كالإرهـاب والهجـرة، كمـا أن دعـم عمليــة الســلام في الشــرق الأوســط بــين إســرائيل والفلســطينيين، تبقـى مـن الأولويـات التـي ستسـاهم بشـكل كبيـر في تقـدم ونجـاح محاور التعاون الأخرى.

حســب مؤســس هــذا الحــوار في إطــار الاتحــاد مــن أجــل المتوســط، الــرئيس الفرنســي ســاركوزي فانــه يقــوم علــى ثــلاث عوامـل اساسـية، العامـل الأول متعلـق بمقتضـيات الشـراكة الأمنيـة لمحاربـة الارهـاب والهجـرة السـرية، والثـاني متعلـق بحـل معضـلة انـدماج تركيـا في الاتحـاد الأوروبـي، وهـو مـا كانـت فرنسـا ترفضـه بشـــدة، والثالـــث متعلـــق بضـــرورة دفـــع الحـــوار الأوروبـــي الاســـلامي، وهـــي الســـمة الجديـــدة والأبـــرز في هـــذا المشـــروع، حيـث أن الأحـداث الأخيـرة وموجـة الاسـاءة للإسـلام ورمـوزه في أوروبا.[1]

فإشـكالية التمييـز العنصـري وكثـرة المشـاكل التـي تواجـه انـدماج الجاليـة المسـلمة في المجتمعـات الأوروبيـة، جعلهـا مـن القضـــايا المهمـــة التـــي يجـــب معالجتهـــا، خاصـــة وأن عـــدد

[1] - **الاتحاد من أجل المتوسط هل هو مشروع قابل للتنفيذ**، متوفر في الرابط:
تاريخ الدخول: 2015/06/25
http://www.alanba.com.kw/anbapdf/newspaper/2008/06-jun/22/fp492262008.pdf

المسلمين في تزايد مستمر وأصبحوا يشكلون أكثر من عشرون مليون مسلم، وتحتل الديانة الاسلامية المرتبة الثانية بعد المسيحية، وهذا يخيف صناع القرار في أوروبا خاصة الأحزاب اليمينية المتطرفة، لذلك جاء الاتحاد من أجل المتوسط بمشروع مهم جدا للتقليل من حدة الصراع بين المسلمين والغرب، وهو مؤسسة **"أنا لينـد"** (Anna Lindt) لحوار الثقافات.

تعتبر الاستراتيجيات المتبعة من قبل دول جنوب المتوسط، خاصة منها الدول العربية تجاه مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، من العوامل الرئيسية لفشل هذه السياسة في تحقيق أهدافا الاقليمية المرجوة (حتى وان كانت قليلة بالنسبة لها مقارنة بالطرف الأوروبي)، وذلك لأن معظم الدول العربية لم تضع معالم واضحة للاندماج في هذا المشروع والاستفادة منه ايجابيا، أو الانسحاب ورفض الاندماج كليا، خاصة في ظل الانقسام والغياب التام لتوحيد الرؤية والسياسات. ولخص **"جمال عبد الجواد سليمان"** هذا الوضع الذي تعيشه الدول العربية في ثلاث اتجاهات:

- الاتجاه الأول **نموذج الدولة المتعاونة**: وعلى رأسها المغرب ومثلها نسبيا تونس والأردن، حيث شرعت في السياسات التنموية التي تلعب فيها العلاقات مع الاتحاد الأوربي دورا رئيسيًا.

- الاتجاه الثاني **نموذج الدولة المترددة**: وعلى رأسها سوريا ونسبيا الجزائر وليبيا (قبل الثورة)، حيث تعيش قلقا بشأن الأمن والشرعية، وتسعى نحو مزيد من السياسة الخارجية القومية التقليدية المتشددة.

- الاتجاه الثالث **نموذج الدولة الموازنة**: وعلى رأسها مصر ومثلها لبنان، حيث تسعى الى أهداف متعددة يصعب تحديدها في درجة الأولوية.[1]

ما بعد الحوار الأمني– الحوار الثقافي والحضاري لبناء الأمن المتوسطي.

لقد اقتنع الأوروبيون بضرورة الحوار كوسيلة أساسية لتجاوز العداء مع شعوب جنوب المتوسط، وهذا تضمنته احدى توصيات التقرير النهائي للشراكة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع منطقتي البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط، حيث دعت فيه الاتحاد الأوروبي الى ضرورة الحوار مع المنظمات السياسية وحركات المجتمع المدني، وكل المنظمات الملتزمة بنبذ العنف على جميع المستويات في الجنوب، وهو ما يمكن أن يفتح الباب لإمكانية تفاعل الاتحاد الأوروبي مع الجماعات الاسلامية المعتدلة التي لا تنتهج

[1] - جمال عبد الجواد سلطان، " **الدول العربية والاتحاد من أجل المتوسط** " في الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed : المتوسطي 2010 ، ترجمة : Al Fanar Traductores ، عمان ، دار فضاءات للنشر والتوزيع ، 2010 ، ص ص 74- 75 .

العنف.[1] ولتجسيد ذلك عمليا تم انشاء **"مؤسسة أنالينـد"*** Anna Lindh سنة 2005، من أجل تفعيل البعد الثقافي والحوار بين الثقافات، حيث تعمل على مستوى المؤسسات والحكومات من جهة وعلى المستوى الشعبي من جهة ثانية.[2]

فمشروع حوار الحضارات أو كما يسمى حوار الثقافات والأديان، الذي عززه الاتحاد من أجل المتوسط من خلال مؤسسة أنا لينـد، يعتبر خطوة هامة جداً ونقلة نوعية في مسار الحوارات الأورو-متوسطية، تعبر عن مدى الوعي والفهم الأوروبي لإشكالية التواصل والتعارض الثقافي والديني بينهم وبين شركائهم في المتوسط من المسلمين. وهذا الانتقال النوعي في شكل ومضمون الحوار عبرت عنه الدكتورة **"نادية محمود مصطفى"** ** بأنه عملية ربط بين الأبعاد الثقافية-

---

[1] - عماد الدين شاهين، " **الاتحاد الأوربي والاسلام السياسي: هل هناك حاجة للحوار؟** "، أعمال مؤتمر دولي بعنوان: **أوروبا وحوار الثقافات الأورومتوسطية نحو رؤية عربية للتفعيل**، القاهرة، برنامج حوار الحضارات بجامعة القاهرة، 2007 ، ص 102 .

* بدأ طرح فكرة **الحوار بين الثقافات** منذ بدء عملية برشلونة 1995 ، غير أنه لم ينتقل الى حيز التنفيذ إلا بعد عشر سنوات من خلال **مؤسسة أنالينـد** في أفريل 2005 ، والحوار بين الثقافات هنا آلية أساسية لحل **المشاكل الأمنية** جنوب المتوسط باعتبار جل التهديدات الأمنية التي تهدد أوروبا مرتبطة بالعوامل الثقافية والاجتماعية لشعوب جنوب المتوسط ، وتعد مؤسسة أنالينـد الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات من أهم المؤسسات الأوروبية على الاطلاق ، في مجال تشكيل المفاهيم الثقافية في منطقة المتوسط ، من خلال تقديم برامج وأنشطة ثقافية للارتقاء بمستوى الثقافات واحترام التنوع والتقريب بين شعوب المنطقة ، وتم إعلان مؤسسة **أنالينـد** بشكل رسمي **كإحدى مؤسسات الاتحاد من أجل المتوسط في قمة باريس في جويلية 2008** ، ثم أيضا في الاجتماع الوزاري الأورومتوسطي بمرسيليا في نوفمبر 2008 .

[2] - ناهد عز الدين، " **في خبرة عملية المأسسة: المسار والدوافع والأهداف والآليات قراءة في وثائق واجراءات القمم الأوروبية** "، أعمال مؤتمر دول بعنوان: **أوروبا وحوار الثقافات الأورومتوسطية نحو رؤية عربية للتفعيل**، القاهرة، برنامج حوار الحضارات بجامعة القاهرة، 2007 ، ص ص 254 -256 .

** الأستاذة الدكتورة: نادية محمود مصطفى، أستاذ العلاقات الدولية **ومدير مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات** كلية الاقتصاد- جامعة القاهرة.

القـوة الرخـوة، مـع نظائرهـا مـن الأبعـاد السياسـية والاقتصـادية والعسـكرية – **القـوة الصـلدة**، وكانـت سـاحة العـالم الاسـلامي بمـا فيهـا المتوسـط، سـاحة قـدمت العديـد مـن الأدلـة علـى هـذا الـترابط، الـذي يمكـن أن نسـميه معـارك القلـوب والعقـول، التـي يخوضها الغرب ضد العالم الاسلامي.[1]

ويعتـبر التواصـل بـين الجامعـات وتبـادل الزيـارات العلميـة والثقافيـة للطلبـة والبـاحثين، وعقـد المـؤتمرات والملتقيـات العلميـة في مجـال حـوار الثقافـات والأديـان، مـن أهـم وسـائل تجسـيد هـذا النـوع مـن الحـوار الحضـاري، حيـث يكـون هـدفها نقـل صـورة المنظومـة القيميـة الصـحيحة والتعريـف بـالآخر، والعمـل علـى تجـاوز الأفكـار المسـبقة وعواطـف الكراهيـة للآخـر، ومختلـف أشـكال التعصـب والتطـرف والارهـاب، سـواء بالنسـبة الـى المنظومـة القيميـة الأوروبيـة تجـاه المسـلمين أو العكس.

وهـذا مـا يتطلـب تجـاوز الاطـار الرسـمي وضـرورة المشـاركة المدنيـة، وذلـك مـن خـلال المؤسسـات والمنظمـات الغيـر حكوميـة، ولعبـت في هـذا الاطـار بعـض المؤسسـات مثـل المنظمـة الإسـلامية للتربيـة والعلـوم والثقافـة، والمنظمـة الدوليـة للفرانكفونيـة، والمعهـد السـويدي بالإسـكندرية، والمركـز الـدنماركي للثقافـة والتنميـة، ومؤسسـة أنالينـد لحـوار الثقافـات،

---

[1] - نادية محمود مصطفى، مقدمة لندوة بعنوان: **" تعزيز ودمج الحوار في الإسلام في مناهج التعليم"** ، القيروان ، تونس ، بتاريخ : 12-2009/10/14 ، ص 02 .

دورا مهما في هذا التواصل الدائم والعمل على التقليل قدر الامكان من حدة الصراع في المتوسط، بين المنظومة الأوروبية المسيحية والمنظومة العربية الاسلامية.

ومن بين أهم هذه المبادرات الحوارية الثقافية والحضارية، التي قامت بها هذه الفواعل ما يلي:[1]

- الندوة الدولية حول **"تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات من خلال مبادرات ملموسة ومستدامة"** في 14/ 16-06-2005 بالرباط – المغرب.
- الندوة الدولية حول **"الحضارات والثقافات الانسانية: من الحوار الى التحالف"** في 30/ 01 و01/ 02 – 2006 بتونس.
- اجتماع الاسكندرية 09/ 11-09-2007، لمتابعة تنفيذ وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في القرارات الدولية والعربية والإسلامية بخصوص تعزيز ثقافة الحوار، ووضع خطة ودليل إرشادي لفتح مجال واسع للحوار بين الثقافات والحضارات، في مجال التربية والتعليم في أوروبا والعالم العربي الاسلامي انطلاقا من سنة 2009.
- المؤتمر الدولي **"قضايا الشباب في العالم الاسلامي: رهانات الحاضر وتحديات المستقبل"** 24/ 26-11-2008 بتونس.

[1] - نفس المرجع، ص ص 12 - 13 .

➢ اجتماع للخبراء حول "تحسين صورة ثقافة الآخر في الكتب المدرسية، لوضع الصيغة النهائية للدليل الإرشادي، لتحسين صورة ثقافة الآخر، في الكتب المدرسية في أوروبا والعالم الإسلامي" سنة 2008 بمقر المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة.

➢ المؤتمر الدولي حول "**حوار الحضارات والتنوع الثقافي**" في 2/ 4-06-2009 بالقيروان – تونس.

إن تواصل الاتحاد الأوروبي مع الاسلاميين المعتدلين في جنوب حوض البحر المتوسط وشرقه، وتطوير سبل الحوار النقاش بينهم، سوف يترك صدى ايجابي لدى مسلمي أوروبا، فالتفاعل المباشر بين الطرفين كفيل بالقضاء على المخاوف والشكوك، ومن خلال ذلك يتفهم أيضا الاسلاميون مخاوف الأوروبيين في الطرف المقابل، فيظهروا شيء من المرونة في مواقفهم تجاه بعض القضايا.[1]

واعتبارا الى أن قضية النزاع الاسرائيلي– العربي، تعتبر أكبر مشكلة أمنية في حوض المتوسط، وكانت أكبر عائق لتقدم مختلف أشكال التعاون والشراكة الأورو-متوسطية، وفشل كل سبل التقارب في بأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية، ظهرت فكرة البعد الثقافي والديني كمدخل لإنهاء هذا الصراع،

[1] - عماد الدين شاهين، مرجع سابق، ص 111 .

ومنه فقد طرح مشروع الحوار الاسلامي– اليهودي بقوّة، كان من المنتظر أن يحقق ما لم تحققه أشكال الحوارات الأخرى.

وتجسد هذا الحوار الاسلامي– اليهودي في العديد من المؤتمرات تحت رعاية منظمة اليونسكو من أهمها:[1]

- **مؤتمر بروكسل** بتاريخ: 3/ 6-01-2005، شارك فيه مَلِكّي بلجيكا والمغرب و110 من أكبر الأئمة المسلمين والحاخامات اليهود من 25 بلداً، وحمل المؤتمر شعار رفض ظاهرة العداء للإسلاموفوبيا والسامية، وركز على ضرورة خلق تكتل ديني قوي لمحاربة الظاهرتين ونبذ كل أشكال التطرف.

- **مؤتمر اشبيلية** بتاريخ: 19/ 22-02-2006، شارك فيه 220 امام وحاخام، حمل عنوان "أهمية رجال الدين ومسؤوليتهم وسلطتهم وعملهم في التربية ونشر المعرفة" ودور رجال الدين في احلال السلام والقضاء على ثقافة العنف والتطرف والارهاب.

- **مؤتمر باريس** بتاريخ: 15/ 17-12-2008، حمل عنوان "المؤتمر الثالث للأئمة والحاخامات من أجل السلام وقدسية السلام"، شارك فيه 85 من رجال الدين

[1] - أحمد نبيل، " **مؤتمرات اليونسكو في الحوار الاسلامي – اليهودي**"، ندوة علمية بعنوان: **حوار الأديان**، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1 ، 2011 ، ص ص 123 – 135 .

عبر العالم، ركز على فكرة احلال السلام ودور الأديان في إقرار السلام ونبذ العنف والارهاب.

غير أن هذه الحوارات لم تحقق أهدافها المنشودة، وكانت مجرد شعارات أكثر منها ممارسات، ويرجع ذلك للعديد من القضايا الخلافية العميقة، كمفهوم الاسلاموفوبيا ومعادات السامية وعلاقتها بمعاداة الصهيونية، واعادة الحقوق العربية والفلسطينية المغتصبة، ومدى سلطة رجال الدين اليهود على السياسيين الاسرائيليين وغيرها.

رغم أن كل هذه المبادرات الحوارية، لعبت دورا مهما في نشر ثقافة الآخر، وتقليل حدة الصراع والكراهية ولو بنسب محدودة، غير أنها تستحق الدعم وتوسيع دائرتها، أما على المستوى الرسمي فهي الحلقة الأضعف، فرغم العديد من الأحداث العنصرية والمتطرفة التي شهدتها منطقة المتوسط في السنوات الأخيرة، خاصة حادثة الاعتداء على مقر صحيفة **"شارلي إبد"**[1] في فرنسا بتاريخ 07 جانفي 2015، وما تلاها من عنصرية على المسلمين والعرب في أوروبا، لم نلمس اجراءات عملية من طرف الدول الاسلامية أو الأوربية،

[1] - هجوم مسلح باقتحام ملثمين إثنين مقر الصحيفة الساخرة بالرسوم الكاريكاتورية **شارلي إبدو** في باريس في 7 يناير 2015، أدى هذا الهجوم إلى مقتل 12 شخصاً، وتم تبني العملية من طرف تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وقامت على اثر ذلك في فرنسا مسيرات هي الأكبر في تاريخ البلاد حيث وصل عدد المشاركين الى 000 700 3 مشارك منهم حوالي 2 مليون في باريس فقط، والتي شارك فيها حوالي 50 من قادة العالم.

والاكتفاء بتصريحات سياسية ودبلوماسية تستنكر مثل هذه الأعمال.

الخاتمة

توافقت مصالح دول المتوسط في إطار بناء الأمن الاقليمي المشترك، بناءا على الاشتراك في نفس التهديدات الأمنية والتحديات الاقليمية، وارتباط مصيرها الأمني الذي يتطلب التعاون والحوار الأمني من أجل أمن واستقرار الجميع في المنطقة، نظرا لإستحالة تحقيق أمن الدولة المنفرد وإستحالة تحقيق جزء من الأمن دون بقية ابعاده الأخرى، بحيث اصبح من المتعذر النظر الى أمن دولة في المتوسط بمعزل عن الدول الأخرى.

ولهذا الغرض كانت مسارات الحوار الأمني بين اطراف المتوسط سواء في اطار منظومات أمنية إقليمية أو دول خارج إطار هذه المنظومات، السبيل الأمثل لمواجهة مختلف التحديات والتهديدات الأمنية في المنطقة المتوسطية على راسها مسألتي الإرهاب والهجرة غير الشرعية، فقد أبدت كل الأطراف رغبة كبيرة في تعميق سبل الحوار الأمني الأورومتوسطي وفي الذهاب بعيدا في اطار مسارات الحوار الأمني، غير أن تجارب هذه المسارات على مدى عقود من الزمن كشفت تباين كبير في وجهات نظر وأهداف أطراف

الحوار، خاصة بين الضفة الشمالية الأوروبية من جهة والضفة الجنوبية العربية من جهة ثانية.

ركزت الدول الأوروبية في إطار منظوماتها الأمنية في مسارات الحوار على محاربة الارهاب أولا في ظل تبعيتها الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، وثانيا على تهديدات الهجرة غير الشرعية في ظل تنامي أعداد المهاجرين واللاجئين نحو سواحلها، فقد إنحصرت أهدافها الأساسية في دفع مسارات الحوار نحو معالجة هاتين المشكلتين أولا. في حين ركزت دول الضفة الجنوبية للمتوسط على مشاكل التنمية وطلب المساعدات التقنية والعلمية للاقلاع الاقتصادي، والتي تعد قضايا اساسية لوضع قواعد بناء الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

ومنه فقد إتضح بان الدول الأوروبية تسعى الى معالجة المشاكل الأمنية الآنية بأقل التكاليف، في وقت كانت تسعى الدول في الضفة الجنوبية الى بناء الأمن على المدى البعيد إعتمادا على المساعدات الأوروبية. وهذا ما جعل في النهاية تقييم مسارات الحوار الأمني المتوسطي تعبر عن تحقيق مستوى محدود من النتائج والأهداف المرسومة، فقد كانت طبيعة هذه الحوارات الأمنية مشوبة بالكثير من محاولات الاستغلال من جانب الطرف الأوروبي، وبمستوى تفائل كبير

من جانب الطرف العربي، الذي ساهم في جعل هذه العلاقة غير متوازنة، من خلال تفككه وعدم تنسيق وتوحيد أهدافه.

كانت مسارات الحوار الأمني المتوسطي ومحاولات بناء الأمن الإقليمي تجربة مهمة جدا لدول وشعوب المنطقة خلال العقود الأخيرة، فرغم أن نتائجها لم تكن كبيرة وفق ما كان منتظر منها، غير أنها ساهمت نسبيا في إحتواء جزء مهم من التهديدات الأمنية، والأهم من ذلك أنها كشفت مكامن الخلل في علاقات التعاون في المنطقة، وكشفت دواعي ومسببات تنامي التهديدات الأمنية.

إضافة الى تشخيص الارهاصات التي كانت عائقا في مسار هذه الحوارات، والتي يمكن حصرها في عائق التبعية الأمنية الأوروبية الى الولايات المتحدة الأمريكية، وتفكك المنظومة الجنوبية للمتوسط وعدم انسجام مواقفها، وقلة الجهود المبذولة ونقص الثقة والارادة في الحوارات الأمنية. وهو ما ياكد أن تجاوز هذه اللارهاصات في مسارات الحوار الأمني المتوسطي مستقبلا سيجعل من هذه الحوارات أكثر نجاحا وفاعلية وأكثر تمكينا لبناء الأمن الاقليمي المتماسك والمتكامل.

قائمة المراجع

أ - باللغة العربية

01 – الكتب:

1- أبو الفضل منى وآخرون، **الحوار مع الغرب آلياته أهدافه دوافعه – التأصيل النظري للدراسات الحضارية** ، دمشق : دار الفكر ، ط 1 . 2008

2- أوميتوغن ووبي، سكونز اليزابيث، **بيانات الانفاق العسكري نظرة أفق على 40 عاما**، الكتاب السنوي **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، 2006 .

3- إيف هين جان، وآخرون، **"المؤسسات والعلاقات الأمنية الأورو – أطلسية"**، الكتاب السنوي: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، 2008 .

4- بخوش مصطفى، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة دراسة في الرهانات والأهداف** القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1 ، 2006 .

5- بن جمعة بن على جمعة، **الأمن العربي في عالم متغير**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2010 .

6- بولينجر سيغرد، **" مشروع النظام الأمني الأوربي وانعكاساته على الأمن العربي"**، أعمال مؤتمر دولي بعنوان: **تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية**، نظم بتاريخ: 25/ 27-01-1994، القاهرة: مركزالدراسات العربي الأوربي، 1994

7- بيليس جون وسميث ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة، مركز الخليج للأبحاث، دبي مركز الخليج للأبحاث، ط1 ، 2004 .

8- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر دار الخلدونية، ط1 ، 2007 .

9- حتي ناصف، **" العلاقات العربية الأوربية حاضرا ومستقبلا"**، في كتاب بعنوان: **النظام العربي والعولمة**، عمان، مؤسسة عبد الحميد شومان، ط1 ، 2004 .

10- حسن حسن وآخرون، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 2006.

11- حقي توفيق سعد، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2003 .

12- حماد ابراهيم، **" اتفاقيات التعاون الأمني العربي الأوربي {رؤية مستقبلية}"**، منشور في كتاب بعنوان **العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها**، باريس، مركز الدراسات العربي الأوربي، ط1، 1997 .

13- دوناي بال، لاتشوفسكي وزدزسلو، **"الأمن الأورو-أطلسي والمؤسسات"**، الكتاب السنوي: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، 2006 .

14- ربيع حامد، **المضمون السياسي للحوار العربي الأوربي – المتغيرات**، القاهرة، مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، 1998 .

15- رزيق المخادمي عبد القادر، **الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009 .

16- سينين فلورنسا، **" الاتحاد من أجل المتوسط تحديات وطموحات"** في الكتاب **السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed: المتوسطي 2010**، ترجمة: Al Fanar Traductores ، عمان ، دار فضاءات للنشر والتوزيع ، 2010 .

17- السيد عبد السميع أسامة، **نظرية الأمن الاجتماعي في الاسلام**، القاهرة، مركز التنوير الاسلامي، ط1 2006 .

18- الشطي اسماعيل، **" تحديات استراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر"**، في مجموعة باحثين: **كتاب ، العرب والعالم بعد 11 أيلول/ سبتمبر** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002 .

19- الشلبي جمال، **"العرب وأوروبا من الحوار العربي – الأوربي الى الشراكة المتوسطية وجهة نظر عربية"**، في كتاب بعنوان: **العرب والغرب صور متقابلة**، المملكة الهاشمية الأردنية: [د.د.ن] ، 2005 .

20- شمامة خير الدين، **العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21** ، الجزائر ، دار قرطبة للنشر والتوزيع ، 2009.

21- عبد الجواد سلطان جمال، **" الدول العربية والاتحاد من أجل المتوسط "** في الكتاب **السنوي للبحر الأبيض المتوسط IEMed : المتوسطي 2010** ، ترجمة : Al Fanar Traductores ، عمان ، دار فضاءات للنشر والتوزيع ، 2010 .

22- عبد الرحمان أسامة، **علاقة الأمن الغذائي والمائي بالأمن القومي**، مصر [د.د.ن] ، ط1 ، 2011 .

23- عبد المولى طشطوش هايل، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، عمان دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1 ، 2012 .

24- عبد الواحد الجاسور ناظم، **تأثير الخلافات الأمريكية – الأوربية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، 2007 .

25- عزوزي عبد الحق، **التحديات والتحولات في العالم العربي**، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2012.

26- فانشيني كلير، **"عمليات السلام الجديدة في سنة 2011"**، الكتاب السنوي: **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، 2012.

27- فونتانال جاك، **العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل الى الجيو اقتصاد**، ترجمة: محمود براهيم الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1 ، 2009 .

28- كامل عثمان، **أمن البحر المتوسط وأثره على العالم العربي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية**، باريس مركز الدراسات العربي الأوربي، [د.س.ن].

29- كرمني بلقاسم، **العلاقات الدولية – دراسة للمفاهيم والمكونات وأنماط التفاعل الدولي**، المغرب مطبعة فضالة، ط1 ، [د.س.ن] .

30- الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، الجزء 2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر [د.س.ن].

31- لاتشوفسكي زدزسلاف، **"الحد من التسلح التقليدي"** ، الكتاب السنوي : **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2008 .

32- لينزي غيدو، **" أبعاد الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية – الأوربية"**، منشور في كتاب بعنوان **العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها**، باريس، مركز الدراسات العربي الأوربي، ط1 ، 1997 .

33- غازي نهار صالح، **مشكلات داخلية في التنمية والأمن القومي العربي**، اربد، دار الأمل، ط1، 2010.

34- غريفيثس مارتن وأوكالاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة، مركز الخليج للأبحاث، دبي مركز الخليج للأبحاث، ط1 ، 2008 .

35- غليون برهان، **" مستقبل العلاقات العربية الأوربية"**، في كتاب بعنوان: **العرب والعالم**، عمان مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1 ، 2001 .

36- المديني توفيق، **المغرب العربي ومأزق الشراكة مع الاتحاد الأوربي**، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، ط1 ، 2004 .

37- المسيري عبد الوهاب، التريكي فتحي، **الحداثة وما بعد الحداثة**، دمشق، دار الفكر، ط1 ، 2003 .

38- مخيمر أسامة، **التعاون المتوسطي**، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ط1 ، 1998 .

39- مطر جميل، هلال علي الدين، **النظام الاقليمي العربي**، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 1986.

40- مصباح عامر، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ط1 ، 2013 .

41- مصباح عامر، **نظرية العلاقات الدولية – الحوارات النظرية الكبرى**، القاهرة، دار الكتاب الحديث 2009 .

42- مصباح عامر، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ط1 ، 2011 .

43- مصلوح كريم، **التعاون والتنافس في المتوسط**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1 ، 2013 .

44- ميدكالف جينيقر، **حلف الناتو**، ترجمة: قسم الترجمة بدار الفاروق، مصر ، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية ، ط1 ، 2009.

45- الياس رزق، **" المكوّن العسكري للأمن القومي العربي "** ، في كتاب بعنوان : **الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر – أيلول 2001** ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ط1 ، 2003 .

46- يوسف العملة محمد، **الأمن القومي العربي ونظرية تطبيقه في مواجهة الأمن الاسرائيلي** ، عمان دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1 ، 2014 .

02 – الدوريات و المجلات:

1- الامام محمد محمود، **" أهم التطورات العالمية والاقليمية والقطرية خلال العقود الثلاثة الماضية "** في المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 13 ، 2008 .

2- بن عنتر عبد النور، **" تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"**، مجلة السياسة الدولية، العدد 160 ، المجلد 40 ، أفريل 2005.

3- الحربي سليمان عبد الله، **"مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"** المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، 2008.

4- الحمش منير، **" التحدي الصهيوني وتحدي المشروعات الاقليمية المشبوهة "**، في مجلة الفكر السياسي دمشق : اتحاد كتاب العرب، العدد 06، 1999 .

5- حسون محمد،" **الاستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي "**، دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010 .

6- عبد اللطيف خالد، **" مستقبل العلاقات بين شمال وجنوب المتوسط "** في مجلة السياسة الدولية، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 123، 1996 .

7- نهرا فؤاد، **" متغيرات السياسة الأمريكية تجاه العرب "**، مجلة شؤون الأوسط، عدد 105، 2002 .

03- الملتقيات:

1- لينزي غيدو، **" أبعاد الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية – الأوربية"**، أعمال مؤتمر دولي بعنوان: **العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها**، بتاريخ :09/ 11-02-1997 ببروكسل .

2- الباز أسامة، **" الحوار السياسي العربي – الأوربي: نشأته .. حاضره .. مستقبله"**، أعمال مؤتمر دولي بعنوان: العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها، باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، 1997.

3- ديفـور جـان لـويس، **" العلاقـات العربيـة – العربيـة في ظـل المتغيـرات الاقليميـة "** ، أعمـال مـؤتمر دولـي بعنـوان : تحـديات العـالم العربي في ظل المتغيرات الدولية ، بيروت : دار بلال ، 1998.

4- شـاهين عمـاد الـدين، **" الاتحـاد الأوربـي والاسـلام السياسـي: هـل هنـاك حاجـة للحـوا؟ "**، أعمـال مـؤتمر دولـي بعنـوان: أوروبـا وحـوار الثقافـات الأورومتوسـطية نحـو رؤيـة عربيـة للتفعيـل، القـاهرة، برنـامج حوار الحضارات بجامعة القاهرة ، 2007.

5- شـهاب مفيـد، **" دور أوروبـا في مسـيرة السـلام العـربي – الأوروبـي"**، أعمـال المـؤتمر الـدولي الخـامس بعنـوان: العلاقـات العربيـة الأوربيـة حاضـرها ومسـتقبلها، بـاريس: مركـز الدراسـات العربـي الأوربـي، 1997.

6- عـز الـدين ناهـد، **" في خـبرة عمليـة المأسسـة: المسـار والـدوافع والأهـداف والآليـات قـراءة في وثـائق واجـراءات القمـم الأوروبيـة"**، أعمـال مـؤتمر دول بعنـوان: أوروبـا وحـوار الثقافـات الأورومتوسـطية نحـو رؤيـة عربيـة للتفعيـل القـاهرة، برنـامج حـوار الحضـارات بجامعـة القـاهرة، 2007 .

7- الكـيلاني هيـثم، **" التعـاون العسـكري العربـي– العربـي في ظـل تنـامي القـدرات العسـكرية لـدول الجـوار الجغـرافي "** أعمـال مـؤتمر دولـي بعنـوان: تحـديات العـالم العربـي في ظـل المتغيـرات الدوليـة، بيـروت: دار بلال، 1998.

8- محمـود مصـطفى ناديـة، مقدمـة لنـدوة بعنـوان: **" تعزيـز ودمـج الحـوار في الإسـلام في منـاهج التعلـيم"** القيـروان تـونس، بتـاريخ: 12- 14/ 10/ 2009 .

9- مسلم طلعت ، **" قضايا ومتطلبات الأمن العسكري العربي في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين "** ، في ندوة فكرية بعنوان : التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، سبتمبر 2000.

10- المسفر محمد صالح، **" الاتحاد الأوربي وأبعاد مشاريعه المتوسطية "** ، أعمال مؤتمر دولي بعنوان : العلاقات العربية الأوربية حاضرها ومستقبلها ، باريس : مركز الدراسات العربي الأوربي، 1997.

11- نبيل أحمد، **" مؤتمرات اليونسكو في الحوار الاسلامي – اليهودي "** ، ندوة علمية بعنوان : حوار الأديان ، القاهرة ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، 2011.

04- مواقع الأنترنيت:

1- لمديني توفيق ، **" قمة 5+5 في مالطا ومأزق الشراكة الأورومتوسطية "** متوفر على الرابط :

تاريخ الدخول 26/ 06/ 2015

http://www.wahdaislamyia.org/issues/131/tmadini.htm

2- أشرف محمد كشك ، **"حلف الناتو : من الشراكة الجديدة الى التدخل في الأزمات العربية"** على الرابط : تاريخ الدخول : 09/ 06/ 2015

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/14/2015.aspx

3- حسين خليل" **مفهوم الأمن الدولي** " متوفر على الموقع الالكتروني:

http://drkhalilhussein.blogspot.com/2009/01/blog-post_16.html

4- سـراج يزجـي وآخـرون، **" الآليـة الأوروبيـة للجـوار والشـراكة ENPI آليـة التمويـل "** متـوفر علـى الـرابط: تـاريخ الـدخول 2015/06/26 http://arabic.ces-med.eu/about/partners/enpi

5- سليم قسوم، **"المنظار الواقعي واعادة صياغة مفهوم الأمن"** متوفر على الرابط: تاريخ الدخول 18/ 12/ 2014 http: / /guessoumiss.wordpress.com

6- شديد كمال، **" السياسة الدفاعية الأوروبية وأثرها على الشرق الأوسط "** متوفر على الرابط: تاريخ الدخول 2015/06/26 http://www.mafhoum.com/press7/201P52.htm

7- زكريا حسين **"تغير مفهوم الأمن"** متوف على الرابط: تاريخ الدخول 12/ 05/ 2014 www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3056.html

8- موقع وزارة الدفاع التونسية **" وزراء الدفاع لمبادرة 5 زائد 5 دفاع في جلسة استثنائية "** متوفر على الرابط: http: / /www.defense.tn /index.php /ar /2013-09-05-14-des-ministres- -14-08 /item /187-session-extraordinaire de-la-defense-de-l-initiative-5-5-defense تاريخ الدخول 23/ 06/ 2015

9- **"الاتحاد من أجل المتوسط هل هو مشروع قابل للتنفيذ"** متوفر في الرابط: تاريخ الدخول :25/ 06/ 2015 http://www.alanba.com.kw/anbapdf/newspaper/2008/06-jun/22/fp492262008.pdf

10- بيان ختامي لأمانة جامعة الدول العربية تحت عنوان: **" سياسة الجوار الأوروبية المجددة الموقف العربي فيما يتعلق بالهجرة "** متوفر على الرابط :تاريخ الدخول 28/ 06/ 2015

http://www.lasportal.org/ar/sectors/sectorhome/SiteAssets/Lists/SectorActivities/AllItems.pdf

11- ملخص لدراسة للمركز الأورومغاربي للبحوث والدراسات

الإستراتيجية بعنوان: **" الرئاسة الإيطالية ماهي تدابير بناء الثقة التي ستسمح بإقامة فضاء دفاعي مشترك بين دول مبادرة 5+5 دفاع"**على

الرابط

http://www.cemres.org/cemres/index.php?option=com_content&view=article&id=109%3Asummary -of-the-6th-meeting&catid=34%3Aorganized-activities&lang=ar

ب – باللغة الأجنبية:

01-الكتب:

1- Aron Raymond , **Paix et Guerre entre les Nations**, paris: fayard, 1984 .

2- Battistella Dario , **Théories des Relations Internationales** , 2nd éd , Paris Presses de S.P, 2006.

3- Benchenane Mustapha, " **La Sécurité en Méditerranée Occidentale : Quelles Options Stratégiques pour L'Algérie**?" , **Sécurité et Coopération en Méditerrané** , Tome 2 , Alger, Institute national d'etudes de stratégie globale, 2001.

4- Booth Ken , **Theory of World Security**, Cambridge University Press, 2007.

5- Bourrinet Jacques, **Le Dialogue Euro-Arabe**, Paris :Economica, 1979 .

6- Burchill Scott, **Realism and Neo Realism – Theories of International Relations** London , A.T.D press , 1996.

7- Buzan Barry, **People States and Fear : An Agenda For International Security Studies in the Post-**

Cold War Era, 2nd ed , Boulder ,CO : Lynne Rienner Publishers , 1991.

8- Charles Philippe David et Roche Jean Jacques, **Théories de la Sécurité – Définitions Approches et Concepts de la Sécurité Internationale**, Paris , Editions Montchrestien, 2002 .

9- Chérigui Hayéte, « **La Politique Méditerranéenne de la France – Un Instrument de Leadership Dans L'espace Régionale**», **In Politiques Méditerranéennes entre Logique et Espace Civil : Une Réflexion Franco Allemande**, Jean Robert Henry & Gérard Groc, Karthala – Iremam, 2000.

10- Gérard Cornu, **Vocabulaire Juridique**, Association Henri Capitant, 1987.

11- Kirchner Emil.J, **Theoretical Debates on Regional Security Governance**, Robert Schuman Centre For Advanced Studies, European University Institute Global Governance Programme, Printed In Italy 2014.

12- Macleod Alex, D'aoust Anne-Marie et Grondin David, " **les etudes de sécurité** " In Alex Macleod et Dan O'meara (ed), **Théories des Relations Internationals – Contestations et Résistances** , Québec : Athena Editions , 2007.

13- Maoz Zeev , B.Landau Emily , Malz Tamar , **Building Regional Security In The Middle East– International Regional And Domestic Influences** , London , Frank Cass Publishers , 2004.

14- Mearsheimer John , **The Tragedy of Great Power Politics** , New York – london WW Norton & Company , 2003 .

15- Mythen Gabe, Walklate Sandra , **Terrorism Risk and International Security – the Perils of Asking What if** ? , Security Dialogue, VOL-39 , N°-23, April 2008.

16- Nordan Jette, **The Mediterranean Dilogue – Dispelling Misconceptions and Building Confidence** , NATO Review – BRUSSELS , Vol 45 / N°04, 07-08/1997

17- Lesser Ian, " Rôle et Place du Maghreb et de la Méditerranée dans la stratégie des Etats-Unis " , **Rôle et Place du Maghreb et de la Méditerrané Dans la Stratégie des Etats Unis** , Tome 3 , Alger , Institute national d'études de stratégie globale , 2001.

18- Pyszczynski Tom, Solomon Sheldon and Greenberg Jeff , **In The Wake of 9/11 The Psychology of Terror**, Washington DC , American Psychological Association

19- Sakellariou Jannis, " **Evaluation du Processus de Barcelone** ", **Le Processus de Barcelone : Bilan et Perspectives**, Tome 2, Alger, Institute national d'etudes de stratégie globale, 2003.

20- Roche Jean-Jacques, **Théories Des Relations Internationales**, 4° édition Montchrestien Edition entièrement refondue , 2001.

21- Rogers Poul, **Global Security and the War on Terror**, London, Routledge Taylor & francis Group 2008.

22- Waever Ole, **Securitization and Desecuritization**, In Ronnie D. Lipschutz (ed) , On Security, New York : Colombia University Press , 1998.

02- مواقع الأنترنيت:

1- Casaretti Roberto, «**Combating Terrorism in the Mediterranean**»,

at: http://www.nato.int/docu/review/2006,combatiny-terrorivs/ant.html 12/01/2014

1- Yasin Said , « **Stratégies Méditerranéennes** » , In Cycle / Conférence Du 17 déc 2006 , Biblioteca Alexandrie http://ramses2.mmsh.univ-aix.fr

2- NATO, « **The North Atlantic Treaty**» , Washinghton D.C. , 1949, at: http://www.nato.int/docu/basictxt/treaty.html 25/4/2010

3- «**What is the European Neighborhood Policy**? » , at: http://europa.eu.int/comm/world/enp/policy-en.htm pp.1,2.

4- European Council, « **EU Strategic Partnership With the Mediterranean and Middle East** », Final Report , jun 2004 , pp (3 -5) at : http://www.consilium .europa.ea/uedocs/cmsUpload/Partnership%20Mediterranean%20and%20Middle%East.pdf

فهرس

مقدمة ..... - 3 -
المحور الأول ..... - 7 -
إطار مفاهيمي للأمن والحوار الأمني ..... - 7 -
مفهوم الأمن – الأبعاد والمستويات ..... - 8 -
خصائص بناء مفهوم الأمن: ..... - 13 -
أبعاد الأمن: ..... - 15 -
مستويات الأمن : ..... - 20 -
مفهوم الأمن الإقليمي والدولي ..... - 23 -
منظورات بناء مفهوم الأمن ..... - 26 -
المنظور الموسع لبناء مفهوم الأمن ..... - 28 -
المحور الثاني: مقاربات تحليل الأمن وتطور الدراسات الأمنية..... - 35 -
المقاربة التقليصية واللبرالية للأمن..... - 36 -
طروحات اللبرالية كمقاربة معرفية للأمن..... - 41 -
التصور الأمني الشامل – تعدد الأبعاد والمستويات ..... - 46 -
الأطر الجديدة للتحليل الأمني واسهامات مدرسة كوبنهاغن..... - 49 -
المقاربة النقدية للأمن وتصورات ما بعد الحداثة..... - 51 -
المحور الثالث: النظم الأمنية الاقليمية والتحول في مفهوم الأمن..... - 57 -
الأنظمة الأمنية وسياسات التكتلات الاقليمية ..... - 58 -
أنماط التعاون الدولي الجديدة ضمن النظم الأمنية الاقليمية ..... - 64 -
التغيرات البنيوية في النظام الدولي وعولمة الأمن..... - 73 -
المحور الرابع: النظام الإقليمي والبيئة الأمنية المتوسطية..... - 78 -
ماهية النظام الاقليمي المتوسطي..... - 79 -
قيمة الموقع الجيو سياسي للمتوسط..... - 79 -
ب-الأسس التاريخية والحضارية للمتوسط ..... - 81 -

معايير تحديد الدولة المتوسطية..... - 82 -
البيئة المتوسطية والتصورات المختلفة لتأمينها ..... - 86 -
التركيبة البنيوية للمنظومة الاقليمية المتوسطية ..... - 86 -
تصورات أطراف المنظومة المتوسطية لأمن المنطقة ..... - 103 -
التحديات الأمنية المتوسطية وسبل إدراكها..... - 113 -
التهديدات الأمنية والتحديات الاقليمية لأطراف المتوسط..... - 113 -
المحور الخامس: مسارات الحوار الأمني المتوسطي ..... - 121 -
الحوار الأمني العربي - الأوربي والصراع العربي الاسرائيلي..... - 122 -
الحوار العربي-العربي في اطار التعاون الأمني ..... - 130 -
الحوار الأوربي- الأوروبي في إطار مؤتمر الأمن والتعاون..... - 141 -
المحور السادس: مسارات الحوار الأمني المتوسطي ..... - 151 -
الحوار الأمني الأورو متوسطي في اطار مسار برشلونة ..... - 155 -
الحوار الأمني لدول غرب المتوسط في اطار أمني دون إقليمي..... - 173 -
الحوار الأمني المتوسطي في إطار مبادرات الاتحادات البرلمانية ... - 179 -
حوار الاتحاد البرلماني العربي المتوسطي..... - 179 -
ب-الحوار المتوسطي مع اتحاد البرلمان الدولي..... - 181 -
الحوار الأمني الأطلسي- الأوروبي في إطار بناء الأمن الاقليمي .... - 186 -
الحوار الأمني الأطلسي– الأوروبي ..... - 186 -
الحوار الأمني الأطلسي – المتوسطي في إطار مواجهة التحديات... - 192 -
المحور السابع: تفعيل مسارات الحوار الأمني المتوسطي..... - 198 -
تغير العقيدة الأمنية الأطلسية..... - 209 -
السياسة الأمنية الجديدة لحلف الأطلسي تجاه الارهاب في المتوسط- 213 -
السياسة الأمنية الأورو- أطلسية الجديدة تجاه الارهاب ..... - 221 -
إصلاح مسار منظمة الأمن والتعاون الأوربي وتفعيل أدوارها..... - 228 -
المحور الثامن: مسارات جديدة للحوار الأمني المتوسطي..... - 233 -
الحوار الأمني المتوسطي في إطار سياسة الجوار الأوربية ..... - 234 -

الحوار الأمني المتوسطي في إطار الاتحاد من أجل المتوسط ..... - 239 -
ما بعد الحوار الأمني– الحوار الثقافي والحضاري ..... - 244 -
الخاتمة ..... - 251 -
قائمة المراجع ..... - 254 -